UNIVERSITE SETIF2

UNIVERSITE SETIF2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سـطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

التخصص: نحو وظيفي

إعداد الطالب: ريـاض حـرّاد

عنوان المذكـرة

الجملة في اللغة العربية - البنية والوظيفة -
" دراسة في سورة القمر أنموذجا "

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.	ناصر لوحيشي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
د.	مسعود بودوخة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د.	محمد بوادي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د.	الزبير القلي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سطيف 2	ممتحنا

السنة الجامعية 2014/2013

احتفى الدرس النحوي عند العرب بدراسة الجملة فكانت من أمهات القضايا النحوية التي حظيت بنصيب وافر من اهتمام النحاة العرب، فقد عنوا بدراسة أنواعها وأنماطها وصورها، حيث عرّفوها ووضعوا لها حدوداً وأحكاما وتفريعات غاية في الدقة، أما في العصر الحديث فقد أخذت الجملة جانباً من جهود المحدثين، محاولين الإفادة في دراستها مما توصل إليه علم اللغة الحديث، فاختلفت مذاهبهم في تحديد مفهوم مصطلح (الجملة) أيضا، لاختلاف زوايا نظرهم إليها من حيث تكوينُها، وبنيتُها، وشكلُها، ووظيفتُها، فعرّفوا الجملة بأنها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر؛ فالمهمّ في الجملة في نظر المحدثين هو إفادة التركيب معنى مستقلاً، ليعدّ هذا التركيب جملة لغوية، وذهب بعض المحدثين إلى أن التحولات الموجودة في اللغة العربية بين الذكر والحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير، تمثل في الحقيقة تحولاً شكلياً مصاحباً لتحول عميق في تركيب الجملة، ومن ثَمّ دلالتها.

وقد سعت النظريات الوظيفية منذ تأسيسها إلى ربط اللّسان بوظيفته الأساسية المتمثلة في التواصل الإنساني ـ كما سلف الذكر ـ فكان من البديهي أن تتجاوز حدود الجملة، إذ أشار «المتوكل» إلى أن «ديك» يرى أن النّحو الوظيفي ليس نحو جملة ـ بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في اللّسانيات الصورية ـ ولا يمكن أن يكون نظراً للتوجه الوظيفي التّداولي إلا نحو خطاب، نحوًا يرمي إلى وصف وتفسير الملفوظ / المكتوب اللغوي بما فيه الخطاب الأكمل أي النّص، ولكن هذا التنوع والتناظر بين مفهومي الصورية والوظيفية لا يقتصر على الدراسات اللغوية الغربية بل نجد له أصولا مماثلة في الفكر اللّغوي العربي، وهذا ما يدفع الباحث إلى التساؤل عن مظاهر الوظيفية في الفكر اللغوي العربي.

إن التراث العربي الفكري مخزون يحصل التعامل معه وفق اتجاهين:

أ. إما أن يكون حاضراً في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة.

ب. أو أن يُرجَع إليه على سبيل تأصيل ما اكتسب من هذه المعارف.

فصلة التّراث اللّغوي العربي بالنسبة للوظيفيين العرب هي صلة مباشرة سواء كانت أصلا أم نتيجة تأصيل ، كما أنّ السعي إلى تسليط الضوء على الموروث اللّغوي واللساني الحديث في شقه الوظيفي ينبغي أن تؤطره جملة من القناعات أو المبادئ.

وتتجلّى أهمية أيّة دراسة في رغبة الباحث في إثارة موضوع بحث معين ، من خلال أهمية القضايا التي يثيرها وكذلك وجود غايات موضوعية وأخرى شخصية لدى الباحث نفسه ، ولاشك أن لهذا الموضوع الموسوم « **الجملة في اللغة العربية - البنية والوظيفة - دراسة في سورة القمر أنموذجا** » أهميةً بالغةً تستدعي الدراسة المعمقة ، ويمكن إبراز هذه **الأهمية** فيما يأتي :

- الفائدة العلمية للبحث وما له من ارتباطات وثيقة بالدراسات السابقة للوصول إلى نتائجَ علمية اعتمادًا على الوصف والتحليل والإحصاء .
- أهمية النحو والارتباط المتين بين مستويات اللغة جميعها .
- محاولة إحياء التّراث اللّغوي العربي بغية تطوير الدرس اللّغوي المعاصر بمقاييسَ تنبع من عمق اللّغة العربية ذاتها .
- ما للتراث اللغوي العربي من سمات وخصائصَ تُحَتّمُ على الباحث أن يتفادى الإسقاط الذي قد يغيِّب حقيقته .
- الاعتقاد بأن الفكر اللغوي التراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمُه ومنهجُه وقضاياه.

وهكذا، فإن هذا البحث يهتم في مكنونه بإيضاح مكانة الدرس اللغوي العربي القديم من منظور العلوم اللغوية الحديثة من خلال التركيز على تلك العلاقة الكامنة بين البنية والوظيفة في القرآن الكريم ، ويبيّن أن أهمّ ما يميّز الدرس اللغوي العربي القديم قيامه ـ منذ بداياته ـ على دراسة اللغة في أثناء الاستعمال ، فكانت أهدافه تداولية ، وربما كان موضوع تصنيف الجمل إلى خبرية وإنشائية من أهم المواضيع التي توحي بأن ما درسه البلاغيون كان مُنصبًّا على جوانبَ وظيفيةٍ في الصميم ، وظّفها النحاة في درس اللغة وتراكيبها ، لذلك فإن هذا البحث يروم تحقيق عدّة **أهداف** منها :

- الوقوف على حقيقة ذلك التزاوج بين الموروث اللّغوي العربي من جهة والدراسات اللغوية الحديثة في شقها الوظيفي من جهة أخرى ، بغية فتح أفق البحث في هذا المجال.

- تفعيل النحو الوظيفي الحديث في مراحله الأولى بما يقتضي اتخاذ التراث اللغوي العربي مرجعًا عند البرهنة والتحليل ومصدرًا ينهَل منه كلّما دعت الضرورة إلى ذلك، فزخم التراث يحتاج إلى قراءة واعية تعيد بعثه من جديد وإعادة تصنيفه وفق ما تقتضيه المعايير العلمية.
- كشف الستار عن بعض محاولات التأصيل للموضوعات التي أفرزتها الاتجاهات السياقية عامة ونظرية النحو الوظيفي على وجه الخصوص، بغرض إجراء مقاربات جادّة بين النحو العربي والمناهج اللسانية الحديثة، وإزالة الغموض الذي يكتنف بعض التساؤلات التي طالما ظلت مطروحة أمام الباحثين المتخصصين والمهتمين.
- فك التداخل القائم حول تبعية البنية للوظيفة في ظل نظرية النحو الوظيفي، وفهم العلاقة بين الدرس الوظيفي الحديث والفكر اللغوي العربي التراثي إن كانت علاقة امتداد لأصل أم قطيعة معه .

ولبيان كل المشكلات في هذا البحث، يحتاج الباحث إلى منهجين :

المنهج الوصفي وهو طريقة التفكير في جمع البيانات وتعيين الحقائق وتحديد درجة الوصف والطرق والعوامل وتأثيرها وما يوجد فيها.

والمنهج التحليلي وهو عملية عقلية في جوهرها، وهو ينحصر في عزل صفات شيء أو عناصره، بعضها عن بعض حتى يمكن إدراكه بعد ذلك إدراكا واضحا، فهو عملية فحص واختيار يلغي ما ليس مناسبا ويثبت الصالح المناسب.

وما يجب التنبيه إليه أن هذا البحث ينطلق من وجهة نظر تستند إلى أن الجملة في اللغة العربية قد حظيت باهتمام المتقدمين والمتأخرين، ذلك أنها تمثل واحداً من أهم مستويات اللغة ونقصد به التركيب، إلا أن إشكالية المنهج في الدراسات اللسانية عامة والعربية على وجه الخصوص قد حداً بالباحث إلى طرح **الإشكالات** الآتية :

- ما هو مرتكز نظرية النحو الوظيفي في تقسيماتها للجملة ؟
- ما هو جديد نظرية النحو الوظيفي في تقسيمها للجملة ؟

والجدير معرفته أن **الدراسات السابقة** ثرية فيما يخص الجمل والتراكيب النحوية في اللغة العربية ، ولكنها ليست كذلك إذا تعلق الأمر بإجراء مقاربات للمناهج الوظيفية مع متون عربية تراثية ، وربما يعود ذلك إلى خصوصية هذه اللغة رغم اشتراكها مع كافة اللغات الأخرى في مستويات التحليل ، ولكنه لا يسع أحداً ـ أيّا كان ـ أن يبخس جهد من أسهم في تثمين هذه الدراسات من المحدثين خاصة؛ مثل «الفاسي الفهري» و«تمام حسان» و«رمضان عبد التواب» و«عبد الرحمن حاج صالح» و«محمد مفتاح» و«طه عبد الرحمن» و«أحمد المتوكل» و«عبد القادر المهيري» وغيرهم .

ومن أهم الكتب التي ناقشت قضية الجملة نظريا أو تطبيقيا ، وحاولت أن تبيّن القوانين العامة التي تحكم بناءها ، وأن ترصد اتجاهات البحث النحوي في هذه القضية :

1. «بناء الجملة العربية» للدكتور محمد حماسة عبداللطيف.
2. «الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية» للدكتور محمد إبراهيم عبادة.
3. «الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا» للدكتور فتحي عبدالفتاح الدجني .
4. «مدخل إلى دراسة الجملة العربية» للدكتور محمد أحمد نحلة .
5. «الجملة العربية والمعنى» للدكتور فاضل صالح السامرائي .
6. «الجملة العربية تأليفها وأقسامها» للدكتور فاضل صالح السامرائي
7. «الجملة الاسمية» ، و«الجملة الفعلية» و«التراكيب الاسنادية» للدكتور علي أبو المكارم
8. «دراسات في اللسانيات العربية "بنية الجملة العربية"» للدكتور مصطفى عبد الحميد السيد
9. «الجملة العربية : دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية» للشيخ حسين منصور
10. «نظرات في الجملة العربية» للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي
11. «الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري» للدكتورة أميرة علي توفيق

كما أن هناك كثيراً من البحوث التي حاول أصحابها أن يقدموا تصورات عن بناء الجملة في نصوص معينة ، وهي أكثر عددًا ، وجُلُّ هذه البحوث رسائلُ علمية مطبوعة أو غير مطبوعة ، وقد تسنى للباحث ـ بفضل من الله ـ النظر في كثير من الكتب المتعلقة بهذا الباب ، وفي كثير من

الرسائل الجامعية التي كُتِبت في بناء الجملة في بلدان متعددة من العالم العربي ، وفي ثبت المصادر بيان بأسماء هذه الكتب والأبحاث.

وقد اعتمد الباحث في تصنيفه للجملة المعيارَ ذاتَه الذي اعتمدَتْه نظرية النحو الوظيفي ، إذ صنّف « المتوكل » الجملة في العربية بالنظر إلى محمولها ، فإذا كان فعلا فالجملة فعلية ، وإن كان غير فعل فالجملة اسمية ، وهي نفسها تكون رابطية ، إن أدمج فيها ناسخ (كان وأخواتها ، كاد وأخواتها) ، وهو تصنيف لا يبتعد كثيرا عن تصنيف القدماء للجملة ، إذ بَنَوه على فكرة الإسناد ، فالجملة فعلية إذا كان المسند (المحمول) فعلا مقدما على فاعله ، واسمية إن كان الخبر (المحمول) اسما أو صفة أو جملة أو جاراً ومجروراً أو ظرفا .

ومن ثمّ النظر في الجملة من حيث الزمنُ والإثبات والنفي ، ومن حيث البساطةُ والتركيبُ ، بالاعتماد على البنية الموقعية لكل جملة ، من خلال الاعتماد على الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي بدءا بتصنيف الجمل من حيث بنيتها على أساس الفعلية والاسمية ، ثم التعرّض إلى الوظائف المختلفة لتلك البنيات (التركيبية ، التداولية ، الدلالية) ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفصل بين الجمل - في القرآن الكريم عامة وفي هذه السورة خاصة- يعدُّ من قبيل التعسف الإجرائي إذا وُضِعَ في الحسبان أن التراكيب تأخذ شكل بنًى مشتركة بسبب العطف الرابط بين الجمل في كامل السورة ، الذي يؤدي وظيفة لا يمكن تجاهلها ، ذلك أنّ النحو الوظيفي يَعُدُّ البنى المعطوفة من قبيل الجمل المركبة من حيث بنيتها الصرفية التركيبية ، في شكل تنميط لهذه الجملة المركبة ، لكنها بسيطة (جملة واحدة) بالنظر إلى بنيتها التحتية العلاقية ، وهذا ما يسهّل تحقيق الأهداف الإجرائية من الدراسة .

كما تجب الإشارة إلى أنّ الأصل في دراسات من هذا القبيل أن تكون شاملة بالحد الذي يدفع الباحث إلى أن يتعامل معها بطريقة انتقائية ، أي أن الاهتمام سوف ينصبّ على رصد البنيات الأكثر شيوعا وما يقابلها من وظائفَ تعكسها الظواهر التركيبية في النص القرآني ، من أجل الوقوف على فهم أفضل للتصوّر الوظيفي في النصوص القرآنية عامة.

لهذه الأسباب تمّ تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول :

الفصــــل الأول : وهو فصل نظري عنوانه [مدخل مفاهيمي] ويضم مفاهيم أولية تتعلق بالجملة «بنيةً ووظيفةً» ، مع إجراء مسح نظري للنحو عبر مسيرته التاريخية .

الفصل الثــاني : وهو فصل تطبيقي عنوانه [الجملة الفعلية في سورة القمر ـ بنيتها ووظيفتها]؛ إذ تم تقسيم الجمل الفعلية إلى بسيطة ومركبة ثم النظر فيها من حيث زمنُها إلى ماضية ومضارعة ، ومن ثم الخوض في وظائفها التركيبية والتداولية والدلالية .

الفصل الثالث : وهو فصل تطبيقي كسابقه ، عنوانه [الجملة الاسمية في سورة القمر ـ بنيتها ووظيفتها] تعرض فيه الباحث إلى أهم البنيات التي وردت عليها الجمل الاسمية ، من حيث كونُها بسيطة أو مركبة ، مع العلم أنها قد تكون رابطية «منسوخة» ، إن أدمج فيها ناسخ (كان وأخواتها) ، وقد فصّل فيه الباحث جوانبَ وظيفيةً مع إيراد كثير من الشواهد على ذلك.

وصولاً إلى خاتمة ضمّنها الباحث مجموعةً من النتائج ، مذيّلةً بقائمة المصادر والمراجع .

وأخيرا . . إن مِن كمال الفضل شكر ذويه ، وأناَ أرى أنّه من الواجب عليّ أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الكرام الذين أسهموا في تأطيري خلال مسيرتي العلمية ، وأخص بالذكر أستاذيَّ ؛ الدكتور «مسعود بودوخة» والدكتور «خليفة بوجادي» على ما قدّماه لي من نصح وتوجيه وعلى ما أفاداني به من تجربتهما طيلة مدة الإشراف ، والشكر موصول لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث ، وعساني أكون قد وُفقت في تقديم صورة متكاملة عن الموضوع ، فذلك قصدي ومبتغاي ، والله من وراء القصد .

رياض حرّاد

العلمة في ٠٤/ ٠٦/ ٢٠١٤

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي

UNIVERSITE SETIF2

لقد فتحت الاتجاهات الوظيفية للغة آفاقاً جديدة في الدرس اللغوي ، متجهةً بقوة إلى المعنى ، وكانت نظرية النحو الوظيفي ثورةً في مجال الدراسات اللغوية ، ولئن كان منشأُ المباحث الأولى فلسفياً ، فهي تهتم بعناصر الموقف الخطابي جميعها ، وكل ما يؤثّر فيه ، من سياق الحال أوالمقام وحال المتكلم والمخاطَب وصلتهما بالخطاب ، وثقافة كل منهما ، فظهرت مفاهيمُ كالقصد والإفادة ، والتبليغ ، والافتراض المسبق ، وظهرت كذلك نظرياتٌ منها : نظرية أفعال الكلام ، والملاءمة ، والحجاج ، والاقتضاء ، والاستلزام التخاطبي ، وغيرها .

كما تنبغي الإشارة ـ قبل الخوض في المجال المفهومي للدرس الوظيفي في اتجاهاته المختلفة ـ إلى أن المتتبع لدراسة اللغة عموما ، يجد أن ما يميز الدرس اللغوي هو كونه وليد الحقل الفلسفي ، على اختلاف توجهاته ومشاربه ، حيث كانت النشأة الأولى للبحوث اللغوية ضمن القضايا الفلسفية أوالدينية ، إلا أن هيستيريا الثورة العلمية وما أفْضَت إليه من استقلال في العلوم الكمية قد ألقت بظلالها على الدرس اللغوي ، فصارت الضرورة أكثر من ملحة لإيجاد حقل معرفي ومادة علمية للغة مستقلة عن الفلسفة ، فنتج عن ذلك أن تأسست اللسانيات كعلم مستقل يُعنى بدراسة اللغة ، ببنائه ومصطلحاته ومناهجه الخاصة به [1].

والهدف الذي يرومه الباحث من هذا البحث هو التعرف على أهم خصائص التراكيب النحوية في القرآن الكريم ، ليس من ناحية البنية النحوية فحسب ، بل من حيث ارتباطُها بمبدإ التداول عامة ، فهو يبحث في الخصائص التي تجعل تراكيب القرآن الكريم موجهةً لغرض ما أو مقصد بذاته ، لذلك فهو لا يعتمد الوصف الشكلي للتراكيب النحوية ، وحصر عناصرها ، فيما يسميه الباحث اللساني المغربي «أحمد المتوكل» بالبنية المكونية للجملة ، التي تشمل المستوى الصرفي والتركيبي ، ويهتم في المقابل بالجانب التداولي الوظيفي للتراكيب الذي يشكل إلى جانب المستوى الدلالي «البنية التحتية للجملة» .

---

1 ينظر : عبد الفتاح الحموز : نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 ، ص109.

2 ينظر : مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب ، دار الطليعة ، بيروت ، ط01 ، 2005 ، ص17.

كما تتجاذب موضوعَ التواصل اللغوي حقولٌ معرفية بالغة التنوع تكاد تشمل كل المنتوج الإنساني، وأهمها حقل اللسانيات بمختلف اتجاهاتها، ولتبسيط فهم بعض الزوايا المظلمة في هذه الدراسة رأى الباحث أن يسلِّط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بصميم بحثه، من خلال طرح موضوع الجملة في الدرس اللساني عامة، بالاعتماد على أنظار النحاة القدماء في وصف الجمل في اللغة العربية أولا، ثم الدراسات اللسانية الحديثة، من بنيوية وتحويلية ووظيفية، على اختلاف منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية .

المبحث الأول : الجملة في الدرس اللساني

يُعدّ موضوع الجملة من المباحث الهامة في الدرس اللغوي ، وقد احتل منزلة كبيرة في اهتمام العلماء المتقدمين والمتأخرين ، ذلك أن الجملة تمثل واحدًا من أهم مستويات اللغة ونقصد به التركيب ، إذ إن الأهمية التي يكتسيها التركيب في مجال الدراسات اللغوية هي التي جعلت الدارسين يتخذون الجملة نقطة البداية في التحليل ، بعدّها الصورة اللفظية الصغرى للكلام الموضوع للفهم والإفهام .

وقد نالت قضية الجملة في النحو العربي ـ قديما وحديثا ـ اهتمام الدارسين لأنها أساس اللغة العربية ومحورها ، فهي البناء الأساسي الذي يستقيم به الكلام ، وقد تطور مفهومها منذ عهد نحاتنا الأوائل إلى العصر الحديث بفضل التراكم المعرفي وتطور العلوم اللغوية ، وظهور نظريات لسانية جديدة ، أسهمت في تغيير وإضافة كثير من المفاهيم والعناصر ، فكل من النحو الوصفي والبنيوي ، والنحو التوليدي التحويلي ، والنحو الوظيفي أسهم في وضع نظرية نحوية للغة العربية عن طريق التطبيقات والممارسات التركيبية على الجملة النحوية العربية

وإذا كانت الدراسة اللغوية الحديثة تنطلق من الجملة ، فإن دراسة النحاة العرب اعتمدت الكلمة وحدة لتحليل الجملة لكونها تمثل العنصر الذي يظهر عليه الإعراب ، إلا أن هذا لا ينبغي أن يُفهم منه أن النحو العربي نحو مفردات فقط ، لذا فإن الناظر في كتب النحو القديمة نظرة غير متأنية لابد أن يصدر أحكاما بعيدة عن الصواب كالحكم على الأقدمين بأنهم لم يهتموا بمفهوم الجملة ، وإنما اهتموا بالأجزاء المكونة لها ، وقد يساعد على هذا الاعتقاد ما يوجد من آراء في بعض الكتب؛ وهذا ما تناوله الباحث في هذا المبحث من خلال التركيز على مفهوم الجملة في الدرس اللساني التراثي والحديث ، مع رصد بنيتها في الدرس النحوي واللسانيات المعاصرة .

ولكن قبل هذا ، لابد في البداية من الإحاطة بمفهوم "الجملة" ، لغةً واصطلاحًا ثم التفصيل فيه بالتعريج على ما أخرجه الأولون والمتأخرون

أولا : تعريف الجملة لغة واصطلاحا :

اهتم الباحثون منذ القدم حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم ومناهجهم بدراسة الجملة، إذ لم تكن هي نقطة البدء في الدراسات اللغوية القديمة، إذ إنهم لم يحددوا الصور الشكلية للجملة العربية تحديدا دقيقا حيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلا نحوياً لها، غير أنه من الواجب على الدارس للجملة العربية، أن يعتمد على ما قدمه القدماء من دراسات لغوية .

أ. الجملة لغة :

يقول «ابن فارس» (تـ395هـ) :"الجيم والميم واللام أصلان؛ أحدهما : تجمُّع وعظم الخَلْق، والآخر: حُسْن"[1] ، والجملة لغة كما ورد في لسان العرب «لابن منظور» (تـ711هـ) في مادة (ج م ل): "والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، أجمل الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره"[2]، وجاء معناها في القاموس المحيط «للفيروزأبادي» (تـ817هـ) : "والشيء جمعه عن تفرقة والحساب رده إلى الجملة"[3]، وفي تاج العروس «للزبيدي» (تـ1205هـ) : "وَجَمَلَ يَجْمَلُ جَمْلا إذا جمع . . والجُملة بالضَّمِّ جماعة الشَّيء كأنَّها اشتُّقت من جملة الحَبْل لأنَّها قوًى كثيرةٌ جُمِعَت فأُجْمِلت جملة"[4]، وقد ورد لفظ الجملة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾[5] للدلالة على الجمع، لذا فإن معنى الجملة لغة في كل ما ورد لا يخرج عن كونها تدل على جمع الأشياء بعد تفرقها وأنها جماعة كل شيء.

ب. الجملة اصطلاحا :

1 ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، مادة (ج م ل)

2 ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج1، ط3، 1994، مادة (ج م ل)

3 الفيروزابادي : القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، مادة (ج م ل)

4 الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي سيري، دار الفكر، بيروت، 2005، مادة (ج م ل).

5 الفرقان : الآية 32

الجملة في الاصطلاح هي "وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق"[1] ، والجملة في اصطلاح «ابن هشام الانصاري» (تـ761هـ) هي "عبارة عن فعل وفاعل (قام زيد)، والمبتدإ وخبره (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرب اللص، ظننته قائما"[2].

إذن فهي الوحدة اللغوية المؤلفة من كلمة في سياق أو من كلمتين أو مجموعة كلمات مرتبطة بعلاقات نحوية تجري وفق النظام العام لتأليف الجملة مع مراعاة القواعد الخاصة بكل لغة وذلك للتعبير عن فكرة ذات معنى تام .

ثانيا : الجملة في الدرس اللساني التراثي :

لمْ يكن مفهوم الجملة ميدان بحث النَّحويّين فقط، وإنَّما كان مجال بحث علوم عدّة، كلٌّ حسب موضوعه وغايته، ولكنْ في المحصِّلة يُشار إلى وظيفتها، وهي إيصال المعنى إلى المتلقِّي بشكل يحّقق الغاية . . هذه الوظيفة التي لا تختلف عند البلاغيّين عنها عند الأصوليّين أو المشتغلين بالمنطق، وما يجدر ذكره في هذا الصدد هو الإشارة إلى مفهومها عند النحاة، إذ كانت الجملة مصطلحا ذا جدل واسع عندهم، فهناك عدد غير قليل من النحاة واللغويين الأوائل الذين لم يميّزوا بين مصطلحي (الجملة والكلام)، فبالعودة إلى شيوخ العربية «كالخليل» (تـ175هـ) و«سيبويه» (تـ180هـ)؛ فإن مصطلح الجملة لم يظهر ـ على شُهرته ـ مع الدّراسات النّحويّة التي عاصرت كتاب «سيبويه» ، إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ كتابه يُعَدُّ مرآة عاكسة لمدى نضج الجهود النّحويَّة في هذه الفترة، «فسيبويه» نفسُه لم يستخدم مصطلح الجملة إلا كمرادف للفظ

1 مصطفى حميدة : نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997، ص204

2 ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مؤسسة الصادق، ط5، 1378 ه، ج2 ، ص49

الكلام، ولم يتحدث عن الجملة بمعناها الاصطلاحي النحوي، بل وردت بمعناها اللّغويّ[1]، فيقول : "وليس شيء يُضطرّون إليه إلاَّ وَهُم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثرُ من أنْ أذكره لك هاهنا، لأنّ هذا موضع جُمل"[2]، ويفهم منه أن «سيبويه» لم يستخدم مصطلح الجملة وإنما استعمل مصطلح الكلام وأراد به الجملة[3]، ومثله فعل «الفراء» (تـ207هـ) فقد أطلق مصطلح الكلام وأراد به الجملة، ويعد «المبرد» (تـ285هـ) أول من استعمل مصطلح «الجملة» من الرعيل الأول.

وممن لم يميّزوا بين المصطلحين؛ «أبو علي الفارسي» (تـ377 هـ) قائلا في مطلع أحد فصوله النحوية : "هذا باب ماائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف) كان كلاما مستقلا، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل"[4]، أي إن الكلام هو الجملة بعينها، وهذا ما ذهب اليه جمع من النحاة باعتماد شرط الإفادة، منهم «ابن جني» (تـ392هـ)[5]، و«عبد القاهر الجرجاني» (تـ471هـ)، و«الزمخشري» (تـ538هـ) في المفصل وأبو البقاء العكبري (تـ616هـ)، وتابعهم في ذلك «ابن يعيش» (تـ643هـ)[6] في شرح المفصل، يقول «ابن جني» :"الكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[7].

وهناك من ميّز بين مفهوم المصطلحين، بما يُفهم منه إنكار ترادفهما، ومن هؤلاء «رضي الدين الاستراباذي» (تـ686هـ) في قوله : "الفرق بين الكلام والجملة، أن الجملة ما تضمن الإسناد

---

1 ينظر : محمد حماسة عبداللطيف : بناء الجملة العربية، ص21

2 سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط01، دت، ج01، ص32

3 ينظر : عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، دط، 1957، ص125

4 أبو علي الفارسي : المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط02، 1982، ص83 .

5 ينظر : ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ج1، 1952، ص27 .

6 ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل، قدمه إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1 ، ص 34.

7 ابن جني : الخصائص، ص32

الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أوْ لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدإ وسائر ما ذكر من الجمل، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس" [1]، فالكلام عنده كما يُفهَم من هذا النص أخصُّ من الجملة، ورأى «ابن هشام» أن الحد الفاصل بين مفهوم المصطلحين هو إفادة معنى يحسن السكوت عليه، كما قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدإ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما" [2]، والمراد بالمفيد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والملحوظ عدم غياب علاقة الخصوص والعموم في كلامه الذي يعني أن الجملة أعمّ من الكلام، لأنه لا يُشتَرط في الجملة الإفادة، فكل كلام جملة، وليس العكس صحيحاً، فـ"جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام" [3]؛ لأنها لا تفيد معنى يحسن السكوت عليه، ولم يفرق «ابن السراج» (ت316هـ) كما يظهر من أصوله بين الجملة والكلام وإنما عَدَّهُما مترادفين، بالرغم من تأكيده على أن الجملة هي النواة التركيبية سواء كانت اسمية أم فعلية ناسجاً بذلك على منوال «المبرد» في المقتضب الذي استخدم مصطلح الكلام والجملة مترادفين، فإنه لابد من الإشارة إلى أن كلاً من «المبرد» و«ابن السراج» في تسويتهما بين الكلام والجملة لم يَفُتْهُمَا أن يلتفتا إلى شرط الإفادة في الكلام.

وهكذا يـمكن إجمال خلاف القدماء بشأن الجملة والكلام في اتجاهين :

الاتجاه الأول : المساواة بين مصطلحي الجملة و الكلام، وجعلهما مترادفين :

1 رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، 1/ 33 .

2 ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2/ 374

3 المرجع نفسه، 2/ 490

قال « السيوطي » (تـ911هـ) : ''ذهب طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان''[1] ، فكثيرٌ هُم النّحاة الذين التزموا هذا الاتجاه، و منهم :

أ. الجملة عند سبويه :

تتّحد الجملة في مفهومها مع الكلام عند « سيبويه » ، إذ إنه قد استشهد في كتابه بجمل نحوية تامة في مواطنَ عدّة مراعيًا فيها المعنى ومعبرًا عنها بلفظ الكلام، دون استخدام مصطلح الجملة، لأنه لم يتحدث عنها بمعناها الاصطلاحي وإنما تحدث عنها بمدلولها من خلال الإشارة إلى عناصر الجملة كالمسند والمسند إليه، ويُفهم منه أن الجملة ما تكوّنت من المسند والمسند إليه كالمبتدأ والخبر أو الفعل وفاعله، ولم يستخدم « سيبويه » مصطلح الجملة وإنما استعمل مصطلح الكلام وأراد به الجملة[2].

كما أن « سيبويه » لم يتناول تعريف الجملة ولم يبسط الآراء فيها، حيث جاءت في معنى الكلام[3] بدلالات مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الحديث والنثر واللغة والجملة أيضا، غير أن مصطلح الجملة لم يرد بمعناه الشائع المعروف، إنما ورد المصطلح بمعناه اللغوي، فإذا ''تتبعنا المواضع التي استخدم فيها « سيبويه » الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة''[4]، فهي في تصوّره قطعة من الكلام مستغنيَة بنفسها يمكن السكوت أو انقطاع الكلام بعدها[5]، وليس أدلّ على ذلك من قوله ''هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بديلا فمن ذلك الاسم

---

1 جلال الدين السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وآخرون، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، 1975، ج1، ص37

2 ينظر : سيبويه : الكتاب، 1/ 12 ـ 13

3 ينظر : عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، ص125

4 محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002، ص16

5 ينظر : المرجع نفسه، ص19

المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: (عبد الله أخوك، وهذا أخوك)" [1]، فالمقصود بالمسند عند «سيبويه»، الفاعل والمبتدأ، والمقصود بالمسند إليه الفعل والخبر.

ب. الجملة عند المبرد:

يعد «المبرد» أول من استعمل مصطلح (الجملة) من النحاة الأوائل، إذ استفاد من الدراسات اللغوية عند «سيبويه»، وذلك بحكم العامل التاريخي كونه تفطّن للنقائص التي كانت في كتابه، وهو من الدارسين الذين يرون أن مصطلح الجملة والكلام مترادفان أي أنهما شيء واحد، وذلك حين تعرّض للحديث عن الفاعل إذ يقول: "هذا باب الفاعل، وهو الرفع وذلك في قولك: قام عبد الله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل منزلة الإبتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك القائم زيد" [2].

«فالمبرد» إذن قد عرّف الجملة تعريف الكلام باشتراطه أن تتوفر على الإفادة وحسن السكوت عليها، وقد ورد ذكر الجملة عنده بهذا المفهوم في حديثه عن الفرق بين الجملة الواقعة بعد النكرة، والواقعة بعد المعرفة، إلا أنه لم يذكر تقسيما صريحا، غير أن الدارسين حاولوا استنتاج تقسيم لها انطلاقا من التعريف الوارد في الفقرة السابقة، إذ يتبين أن الجملة عنده قسمان: فعلية مثل قوله (قام زيد) وهي التي صدرها فعل، واسمية مثل قوله (القائم زيد) وهي التي صدرها اسم، وقد أشار «المبرد» إلى قضية المسند والمسند إليه وجعلهما شرطا في الجملة، لكي تحصل الفائدة للمخاطب، إذ إن المسند والمسند إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر، فلا بد للمبتدأ من خبر في الجملة الاسمية، كما لا بد للفعل من فاعل في الجملة الفعلية.

1 سيبويه: الكتاب، 1/ 78

2 المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، مطبعة وزارة الأوقاف المصرية، ط01، 1994، ج1، ص08

ج. الجملة عند الزمخشري :

بالرجوع إلى كتاب المفصل «للزمخشري» يلاحظ أنّه لم يفرق بين مصطلحي الجملة والكلام وجعلهما شيئا واحدا إذ يقول : "والكلام هو مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : (زيد أخوك) و(بشّر صاحبك) أو في فعل واسم نحو قولك : (ضرب زيد) و(انطلق بكر)، ويسمى جملة" [1]، وهي إشارة واضحة من «الزمخشري» إلى أن الكلام يؤدي معنى الكلمتين المسندتين إلى بعضهما، سواء كانت الكلمتان اسمين أو اسما مع فعل، وهو معنى الجملة نفسه [2]، إذ من الواضح أن «الزمخشري» من خلال تعريفه، يحصر الجملة في صورتين اثنتين، ويضيّق نطاقها، فهو قد اشترط الإسناد في هذه الجملة، وفي هذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، وتحصل منه الفائدة، وذلك لا يحصل إلا في اسمين نحو : الجو جميل، لأن الاسم كما يكون مخبرا عنه، قد يكون خبرا، من فعل واسم نحو : قام زيد، وانطلق بكر، فيكون الفعل خبرا والاسم مخبرا عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه .

د. الجملة عند ابن جني :

يرى «ابن جني» أن الجملة هي ما تم معناه وأفاد مستقلا، وأما الكلام فلفظٌ يصدق على الجملة الواحدة وعلى الجمل المتعددة؛ فالكلام عنده ـإذنـ جنس للجمل، وفي ذلك عدّة نصوص تؤكد ما ذهب إليه، و منها قوله : "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل" [3]، وقوله : "فقد ثبت بما أوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل

---

1 ابن يعيش : شرح المفصل، 1/ 18

2 ينظر : حسين منصور الشيخ : الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها . . ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط01، 2009، ص26

3 ابن جني : الخصائص، 1/ 18.

هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها" ، وقوله : "الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها"[2].

ولكن، من جهة مقابلة، هناك من يرى أن «ابن جني» لم يزد في أقواله هذه على أن أطلق على الكلام مصطلح (الجملة)، و لم يزعم أنّها هي الكلام نفسه، والمتأمل في قوله : "هو الجمل المستقلة" فإنّ مفهوم هذا النص يبيّن أن ثمة جملا غير مستقلة، ومن جهة أخرى فإن قوله : "هو الجمل" على وجه الجمع، و كيف أنه لم يقل "هو الجملة"، يوحي بأن الجملة عنده إذا غير الكلام .

هـ. الجملة عند الجرجاني :

يرى «الجرجاني» أن الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك : زيد قائم، أو لم يفد كقولك : إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا، ويرى أنّ الفصاحة في ألفاظ التراكيب، وسمَّى تلك العلاقة بالنَّظْم، والنظم يقوم على معرفة النحو وما نشأ عنه، حيث يقول : "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، والأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، والمعيار الذي لا يُبَين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعْرَضَ عليه، وهو المقياس الذي يُعْرَفُ به صحيح الكلام من سقيمه"[3]، وقد ربط «الجرجاني» تعريف المصطلحين بالإسناد مع تمام الفائدة، ومنه قوله : "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد سمّي كلاما و سمي جملة"[4].

ويُلاحظ بروز الـجانب البلاغي لدى «الجرجاني» بشكل واضح، فالجملة عنده تمتد وتتّسع

1 المرجع السابق، 1/ 33 .

2 المرجع نفسه، 1/ 18 .

3 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني : تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت، ط1 ، 2001 ، ص63

4 عبد القاهر الجرجاني : الجمل، تحقيق على حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، دط، 1972، ص 40

ما امتد خيط المعنى وربط بين أجزائها ، ذلك أنه يرى ''أن مثَل واضع الكلام مثلُ من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة ، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة ، وذلك أنك إذا قلت : ''ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له'' ، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان ، كما يتوهمه الناس'' [1] ، ويقول أيضا : ''وإنما سمي كلاما ما كان جملة مفيدا '' [2]، وحاصل قَوْلَيْه معًا أن اللفظ الذي يرتبط فيه المعنى ويتماسك حتى يكون ''كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم'' [3] هو كلام وجملة .

و. الجملة عند ابن يعيش :

حاول « ابن يعيش » أن يتأول كلام « الزمخشري » ليربط المفهوم بالفائدة إضافة إلى الإسناد ، فقال : ''فعرفك بقوله (أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة'' [4]، وبهذا فهو يؤكد ربط تعريف المصطلحين بالإسناد مع تمام الفائدة ، ويقول أيضا : ''الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه'' [5]، وقوله : ''والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها'' [6]، وقوله هذا أيضا يوضح لبس قوله : ''اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه و يسمى الجملة'' [7]، وما يمكن أن يُفهم من كلام « ابن يعيش » هو أنه عَدَّ الكلام مرادفا للّغة ، ولم يجعله مندرجا تحت وحداتها.

---

1 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص412 ـ 414

2 عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الايضاح ، تحقيق عاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، دط ، 1982م ، 1/ 68 .

3 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص414

4 ابن يعيش : شرح المفصل ، 1/ 20 .

5 المرجع نفسه : 1/ 88 .

6 المرجع نفسه : 1/ 20 .

7 المرجع نفسه : 1/ 21 .

وخلاصة القول في هذا المبحث إنّ هذا الاتجاه قد ساوى بين الكلام والجملة، ولعل هذا الموقف هو ما يعتقده «السيوطي» فقال: "اعلم أن الواحد في الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو (خرج زيد) سمّي كلاما وسمّي جملة" [1]، وإلى ذلك ذهبَ «ابن عقيل» في شرحه للشافية؛ إذ يرى أن "الكلام المصطلح عليه عند النحاة هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" [2]، كما أن «الفرّاء» قد أطلق مصطلح الكلام وأراد به الجملة [3].

<u>الاتجاه الثاني: التفريق بين مصطلحي الجملة و الكلام</u> :

من أهم من خالف مذهب السابقين وانتصر للرأي القائل بوجود فروق بين الجملة والكلام الرضي الاستراباذي وابن هشام :

أ. **<u>الجملة عند الرضي الأستراباذي</u> :**

كان «الرضي الأستراباذي» من أهم الدّاعين إلى القول بالفرق بين مدلولي المصطلحين فهو يقول: "الفرق بين الكلام والجملة، أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أوْ لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدإ وسائر ما ذكر من الجمل، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس" [4]

اتضح أن «الأستراباذي» جعل الجملة أعم من الكلام، لأن الكلام يتضمن الإسناد الأصلي كما تتضمنه الجملة ويزيد عليها بقيد القصد، وبذلك كان أخص .

ب. **<u>الجملة عند ابن هشام</u> :**

يعدّ «ابن هشام» أول من خصّص باباً للجملة في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"

---

1 جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج2، ص 40

2 ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، دط، دت، ص14

3 الفراء : معاني القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، 1955، ج2، ص10.

4 رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 1/ 33

حيث فرّق بين الكلام والجملة وبيّن أن العلاقة بينهما هي العموم والخصوص، فيقول بما ذهب إليه «الرضي» بكيفية أوضح وأدق، إذ عرّف الكلام مستعملا قيدي الإفادة والقصد، وعليه فإن «ابن هشام» قد عرّف الجملة بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن فعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ والخبر (كزيد قام)، وما كان بمنزلة أحدهما"[1]، وينظر من خلال تعريفه للكلام والجملة، أنهما ليسا مترادفين؛ فالجملة أعم من الكلام إذ إن شرطه الإفادة بخلاف الجملة، فلا يشترط فيها الإفادة، فالكلام عند «ابن هشام» أعم من الجملة، وعلى هذا الاتجاه إن كان المركب الإسنادي مستقلا بنفسه ومفيداً فائدة يحسن السكوت عليها، سمي كلاما وجملة، كالقول مثلا: "المطر منهمر"، أما عبارة "سرنا والمطر منهمر" فإنّ (والمطر منهمر) في القول الثاني لا يعدّ كلاما، لأنه ليس مستقلا بنفسه، ولم يقصد لذاته، إذ لم يرد الإخبار بانهمار المطر، وسمي ذلك جملة، ومعنى ذلك أن المركب الإسنادي إذا كان جزءًا من تركيب أكبر سمي جملة، ولا يسمى كلاما، فكل كلام جملة وليست كل جملة كلاما[2].

ولقد قسّم «ابن هشام» ـوتبعه «السيوطي»ـ الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسمية والفعلية والظرفية، وأشار إلى أن «الزمخشري» وغيره أضافوا قسما رابعا وهو الجملة الشرطية ولم يوافق على هذه الزيادة، اعتقادا منه بأنها من قبيل الفعلية، ويركز «ابن هشام» في تقسيمه هذا على المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من حروف؛ فالجملة من نحو: أ زيد قام؟، وأ زيد أخوك؟، ولعل أباك منطلق.. اسمية، والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[3]، فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير[4].

---

1 ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2/ 49

2 ينظر: المرجع نفسه، 2/ 431

3 القمر: 24

4 ينظر: منير محمود الميسري: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط01، 2005، ص83

ومن بين التقسيمات التي أوردها « ابن هشام » للجملة تقسيمه لها إلى صغرى وكبرى ، والظاهر من كلامه وتحليله ونقله أن ثمة اتجاهين في تحديد مرتكز مفهوم الجملة عنده :

- الاتجاه الأول : الاعتماد على الإسناد في تحديد مفهوم الجملة ، فكل إسناد أصلي* ، بين فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر ينشئ جملة ، وهو ما صرّح به ودافع عنه ، والمراد بالإسناد الأصلي كما هو ظاهر من كلام « الرضي الأستراباذي » ما كان بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره أو ماكان في منزلة أحدهما.

- الاتجاه الثاني : الاعتماد على المعنى ، فلا تكون الجملة جملة إلا إذا دلّت على معنى يحسن السكوت عليه ، وهو محصلة قول الذين جعلوا الجملة والكلام مترادفين .

من خلال دراسة الجملة عند بعض القدماء تبين أنهم قد اتفقوا في تحديد مفهومها ، على أنها هي : الكلام المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، كما أنهم اشترطوا الإسناد في الجملة ، وعدّوه الركن الأساسي في بنائها ، فلا بد للفعل من فاعل ، كما أنه لا بد للمبتدأ من خبر ، غير أنهم اختلفوا في التفريق بين مفهومها ومفهوم الكلام ، فمنهم من عدّهما وجهين لعملة واحدة ، وهو ما نجده عند كل من « سيبويه » و« المبرد » و« ابن فارس » ، و« الزمخشري » ، وخالف « ابن هشام » هذا الرأي ورأى أنّ الجملة أعم من الكلام إذ شرطه الإفادة بخلافها .

ثالثا : الجملة في الدرس اللساني الحديث

إن الأهمية التي يكتسبها التركيب في مجال الدراسات اللغوية هي التي جعلت الدارسين المحدثين يتخذون الجملة نقطة البداية في التحليل ، بعدّها الصورة اللفظية الصغرى للكلام الموضوع للفهم والإفهام.

---

1 ينظر : ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 2 / 438

* مثل هذا الإسناد لا ينشئ جملة عند النحاة ، قال الرضي رحمه الله : الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ . . .

إن ما عند النحاة العرب، يخالف ما ذهب إليه اللسانيون المحدثون الذين حاولوا أن يعطوا للجملة تعريفا دقيقا ومحددا، اتحد مدلوله واختلفت أشكال صيغه من باحث إلى آخر، حيث انطلقوا من المسلّمة التي ترى أن الجملة تركيب لايدخل ضمن تركيب آخر أكبر منه، وعدّوا ما فوق الجملة خارجا عن مجال الدراسة النحوية العربية القديمة التي تتناول بالتحليل الكلام البسيط والمركب، والمتصل والمنفصل، الشيء الذي يسوغ تعريف النحاة للجملة الذي يعتمد وجود الإسناد بين الطرفين من غير مراعاة لقيد آخر[1].

إذا كانت الدراسة اللغوية الحديثة تنطلق من الجملة، فإن دراسة النحاة العرب اعتمدت الكلمة وحدة لتحليل الجملة لكونها تمثل العنصر الذي يظهر عليه الإعراب، ولأنها تحتاج إلى غيرها، وغيرها يحتاج إليها في إنشاء الكلام، إلا أن هذا لاينبغي أن يفهم منه أن النحو العربي نحو مفردات فقط[2].

ويختلف مفهوم الجملة عند علماء اللغة العربية المحدثين بسبب انتمائهم إلى المدارس والمذاهب اللغوية عن طريق الأخذ من القدماء العرب أو التأثر بالنظريات اللغوية الغربية، وتبعا لذلك فالقواعد والأحكام اللغوية القديمة لم تبق على حالها، بل تغيرت مع تطور الدراسات اللغوية الحديثة، فتعددت بذلك مفاهيم الجملة باختلاف وجهات النظر.

أ. مفهوم الجملة عند اللغويين العرب المحدثين :

لقد تابع المحدثون دراسة الجملة متأثرين بالنظريات اللسانية الحديثة على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها من بنيوية ووصفية وتحويلية ووظيفية بغية الإفادة منها في وصف الجملة العربية.

1. مفهوم الجملة في المنظور اللساني الوصفي العربي :

---

1 ينظر : إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 03، 1980، ص20 .

2 ينظر : ابن جني : الخصائص، 1/ 238

يمكن النظر إلى المنهج البنيوي الوصفي عند اللغويين العرب على أنه امتداد للمنهج اللساني الوصفي الغربي ، الذي يقوم بدراسة اللغة ووصفها ، مستبعدا التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية ، من خلال النظر في الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا [1] ، فسلم هؤلاء بهذا المنهج ، لكن الوصفية العربية لم تكن وصفية خالصة ، إذ برز كثير من اللغويين العرب المحدثين الذين عنوا بدراسة اللغة وفق هذا المنظور الوصفي.

وغير بعيد عن هذا المنهج ، يجمع الدكتور « إبراهيم أنيس » في تعريفه للجملة بين الشكل والمضمون بقوله : "إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، سواء تَرَكَّبَ هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" [2]، إذ يمكن ـ حسبه ـ أن تتركب الجملة من كلمة واحدة ، ففكرة الإسناد ليست ضرورية لتركيب جملة صحيحة ، وهو بذلك ينحو منحى « المبرد » و« الزمخشري » في مساواته بين الجملة والكلام ، واقترح « إبراهيم أنيس » تقسيما جديدا للكلم ، فجعله أربعة أقسام بدل تقسيم النحاة القدماء (فعل واسم وحرف) ، هي : "الاسم والضمير والفعل والأداة" [3]، وأشار في الفعل إلى وظيفة الإسناد التي يؤديها في الجملة كما ذكرنا سابقا في مفهومه للجملة ، وقد ارتضى ما ذهب إليه « إبراهيم أنيس » كل من « مهدي المخزومي » و« إبراهيم السامرائي » ، مع اشتراط كل منهما عدم تجاوز فكرة الإسناد في تعريف الجملة [4].

بينما في كتاب الدكتور « عبد الرحمن أيوب » الذي عنونه « دراسات نحوية في الأدب العربي » تبرز ملامح المدرسة الشكلية الأمريكية ، من خلال استبعاده للتعليل الفلسفي والمنطقي ، واعتماد

---

1 ينظر : محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، دط ، دت ، ص207

2 إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، 1978 ، ص ص276 - 277 .

3 المرجع نفسه ، ص294

4 ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية ، ط 01 ، بيروت ، 1964 ، ص33

الشكل والوظيفة أساسا في تصنيف الوحدات اللغوية، واستبعاد المعنى من التحليل اللغوي ، كما يرى أن في العربية جملاً غير إسنادية، ورغم أنه لم يقترح جديدا كما فعل سابقه «إبراهيم أنيس» فإنه أشار إلى الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التقسيم للكلم وهو العلامات كما سماها النحاة، إذ هو أساس جامع مانع صحيح في نظره يقوم على الإعراب والموقع الإعرابي [1]، وبيّن «عبد الرحمن أيوب» أن النحاة لم يقصدوا بالكلام النماذج التركيبية للجمل، بل الأمثلة الواقعية لها، فهي وحدها التي تدل على معان تفيد فائدة تامة، ومن المسلّم به أن النموذج الذي يقوم على اسم مسند إليه واسم مسند، لا يفيد فائدة لغوية كما تفيد عبارة (محمد قائم) التي هي تطبيق لهذا النموذج، ويخلص إلى أن النحاة قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة بعبارة الحدث اللغوي، لكن الحقيقة أن النحاة ذكروا (النموذج اللغوي) والأمثلة التطبيقية عليه، وليس أدل على ذلك من قول «سيبويه» : "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بديلا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: (عبد الله أخوك، وهذا أخوك)" [3]، المقصود بالمسند عند «سيبويه» الفاعل والمبتدأ، والمقصود بالمسند إليه الفعل والخبر.

وإذا عدنا إلى الدكتور «تمام حسان» ـالذي يمثل الاتجاه الشكلي في شقه الوظيفيـ نجده قد أقام رؤيته النحوية على المدرسة السياقية عند «فيرث» من خلال كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وكتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) متبنّيا منهجا وصفيا وظيفيا حيث نقد نظرية الإعراب والعوامل، فكان اعتماده على هذه النظرية السياقية القائمة على المعنى حيث يرى أن كل طريقة تركيبية تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة [4]، فنظر إلى الجملة

---

1 ينظر : عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2004، ص 66

2 ينظر : عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، ص124 .

3 سيبويه : الكتاب، 1/ 78

4 ينظر : تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1980، ص51 .

العربية نظرة معنوية سياقية وصفية، وجعل المعنى ينقسم إلى فروع ثلاثة : المعنى الوظيفي ويشمل النظام الصوتي والصرفي والنحوي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي أوالاجتماعي، ووضّح «تمام حسان» أن إدراك المعاني الوظيفية النحوية في الجمل أو في تحليل النص تحليلا لغويا يقتضي الجمع بين قرائن معنوية ولفظية عَدَّهَا عنصراً مهماً لفهم الجملة [1] .

لكن الملاحظ أن «تمام حسان» قد أسرف في اهتمامه بالمعنى دون أن يتخذ موقفاً مضاداً للاتجاه الشكلي، إذ أراد أن يتجه اتجاها وظيفيا فاعتنى بالسياق اللغوي والمقامي، أي المعنى المقالي والمعنى المقامي في سياق الحال [2]، فالجملة ـ عنده ـ تقوم على أساس العلاقات السياقية بين الكلمات على مستوى التركيب .

2. مفهوم الجملة في المنظور اللساني التوليدي العربي :

أقرّ كثير من اللغويين العرب بمبادئ المنهج التوليدي على أنّ له امتدادات في التراث اللغوي العربي، وقد خصص بعضهم دراسات معتبرة لبعض أوجه التماثل؛ كقضية العامل، وقواعد الحذف والزيادة وقواعد إعادة الكتابة في الجملة النحوية العربية لأنها تقترب من المنهج التحويلي القائم على الأصل العقلي، كما بحثوا في التقديم والتأخير وتأثيره على تركيب الجملة من حيث الإعمال والإلغاء ومن حيث التغيير الدلالي [3]، وتبقى الجملة والجانب التركيبي من أهم المجالات التي استقطبت اهتمام اللغويين المحدثين، فاتخذوا الجملة أساس كل دراسة نحوية وبداية لكل وصف لغوي، فالنظرية التوليدية قد عرفت طريقها إلى الدرس اللغوي العربي في القرن العشرين، من خلال ما قدّمه ثلّة من الباحثين العرب من نماذج تطبيقية «كالنموذج المعيار عند ميشال زكريا» [4] الذي عرض للقواعد التوليدية التحويلية ومثل لها من معطيات اللغة العربية، فمهّد لدراسة الجملة بعرض الخطوط الأساسية للمنهج التحويلي

---

1 ينظر : المرجع السابق، ص35

2 ينظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دط، 1994، ص234 .

3 ينظر : عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979، ص155

4 ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2009، ص262

التوليدي، وجاءت جلّ تحليلاته للجملة وإعادة كتابتها وفق هذه القواعد من حيث إنّ للجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد التوليد والتحويل لاشتقاق البنية السطحية، ومن هنا يتضح مفهوم الجملة عنده بأنها الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد، ولخص رؤيته للتراكيب عندما تناول الجملة البسيطة التي قسمها إلى اسمية وفعلية مشيرا إلى خلاصة التعاريف عند النحاة العرب من خلال قول «ابن هشام» : "الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[1]، كما عالج قضية الرتبة في الجملة العربية، وبسط العلاقة الوطيدة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وبيّن كيفية عمل القواعد التوليدية والتحويلية لتحديد الوحدات اللغوية، فالمكون التركيبي يولد مجموعة غير منتهية من البنى التركيبية التي تحتوي على تمثيل دلالي مستمد من المكون الدلالي، وعلى تمثيل صوتي أو فونولوجي يُستمد من المكون الفونولوجي، فالمكون التركيبي عبارة عن جسر بين المعنى والصوت[2].

ومن جهة أخرى ينظر في العلاقة القائمة بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية معتبرًا إياهما شيئاً واحدا هو الجملة الفعلية؛ إذ تحتوي كل منهما على العناصر ذاتها وعلى العلاقات نفسها ولذلك فالجملتان تربطهما علاقة تحويلية ..كما يصف البنية العميقة للجملة العربية باستعمال سمات الركن الفعلي بين زمنه وتعديته ولزومه، ويستعمل سمات أخرى للركن الاسمي تبين: تعريفه وتنكيره وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، وفي هذا الأمر يبدو تأثر «ميشال زكريا» كبيرا «بتشومسكي» في عناصر التحويل ودراسة البنية المكونية[3].

أما «مازن الوعر» فقد استفاد من مبادئ النظرية الدلالية التصنيفية التي وضع معالمها «ولتر كوك Cook.W» وهي نظرية تهتم بالجملة من جهة المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي

---

1 ينظر : ميشال زكريا : الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية - الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1986، ص02.

2 ينظر : المرجع نفسه، ص17

3 ينظر : المرجع نفسه، ص 79-96

UNIVERSITE SETIF2

للتراكيب، وهي نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تجعل الفعل محور العمليات الدلالية، إذ يرى «الوعر» أن الجمل في العربية قسمان : الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ويقوم هذا التقسيم ـحسبه ـ على منطلقات براغماتية (تداولية) وظيفية من أجل تحديد المعنى*، وبذلك يصف البنية العميقة المقدرة للتركيب العربي مستخدما الأدوار الدلالية التي اقترحها «كوك» في منهجه الدلالي التصنيفي، فيوضح دور أدوات الاستفهام الدلالي، وقضية التقديم والتأخير في الجمل الاسمية والفعلية، ويؤكد على مفهوم العامل والمعمول، الذي تقوم عليه بنية النظرية اللسانية العربية[1].

وبالانتقال إلى الضفة الأخرى من العالم العربي فإن تجلّيات التوليدية الشمولية تبرز عند «عبد القادر الفاسي الفهري» الذي اعتقد وجود ضرورة ملحة لإعادة وصف العربية، لأن اللغة التي وصفها «سيبويه» ليست هي اللغة الموجودة حاليا بعدّ كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية[2]، ويطرح بديلا يقوم على نظر في اللسانيات العربية يكون وفق ثلاثة أبعاد : وصفي تاريخي ابستيمي، وقد استثمر «الفهري» نتائج اللسانيات النظرية الحديثة في قضايا اللغة العربية والنحو العربي، من خلال سعيه الحثيث لوصفها وصفا دقيقا : «صرفا ونحوا ومعجما ودلالة»، فاعتنى بالتخطيط اللغوي والتوظيف الحاسوبي للغة العربية، ورأى أنْ لا تفاضل بين اللغات، إذ كان اهتمامه في التركيب العربي منصبا على الرتبة في إطار البرنامج التوليدي متناولا إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية، وإشكال الضمائر والمتصلات انطلاقا من المكونات داخل الجملة، ويرى «الفهري» بأن النظريات اللسانية يمكن أن تكون بديلا عن

* العلاقة التي تربط بين مكونات التراكيب ـ حسب مازن الوعر ـ هي الإسناد

1 ينظر : مازن الوعر : نحو نظرية لسانية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط01، 1987، ص 32

2 ينظر : عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، ص 86

النحو العربي، كما يرى أن اللسانيات العربية الحديثة قد أفادت من الخلاف الحاصل مع النحاة القدماء من خلال الاستفادة من بعض آرائهم[1].

3. مفهوم الجملة في المنظور الوظيفي التداولي العربي :

إن الحديث عن هذا الاتجاه في اللسانيات العربية هو حديث مباشر عن الباحث اللساني المغربي «أحمد المتوكل» الذي تقفى خطوات نظيره الهولندي «سيمون ديك Simon Dik» في النحو الوظيفي من حيث تركيزه على الجانب التداولي دون إهمال الجانب التركيبي والدلالي، حيث اعتمد مقتضيات «النمذجة» للظواهر اللغوية، وقد عرّف «المتوكل» الجملة بأنها «كل عبارة لغوية تمثل حملا (نوويا أو موسعا)، ومكوناً (أو مكونات) خارجيا، فالجملة هي مقولة تعلو الحمل إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي (أو مكونات خارجية)»[2].

وقد صاغ «المتوكل» القدرة التواصلية نموذجا لمستعمل اللغة الطبيعية في شكل جهاز متكون من خمسة قوالب: "القالب النحوي والمنطقي والمعرفي والإدراكي والاجتماعي"، وكل قالب يشكل نسقا من القواعد، فلتحقيق الكفاية التداولية يقترح النحو الوظيفي المستويات التمثيلية لهذه الوظائف كما يأتي :

أ. مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية[3] هي المنفذ، المتقبِل، المستقبل، المستفيد...

ب. مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية[4] وهما وظيفتا الفاعل والمفعول.

ج. مستوى لتمثيل الوظائف التداولية كوظيفة المبتدأ ووظيفة البؤرة ووظيفة المحور ووظيفة الذيل ووظيفة المنادى، إذ تنقسم إلى وظائف خارجية وهي المبتدأ والذيل والمنادى، ووظيفتين داخليتين هما البؤرة والمحور.

---

1 ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1986، ج01، ص06.

2 أحمد المتوكل : الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ط01، 1987 ، ص27

3 ينظر : المرجع نفسه، ص101

4 ينظر : المرجع نفسه، ص 104

والجملة التالية تمثيل لهذه الوظائف :

الجملة :	شَرِبَ	خَالدٌ	شَايًا	صباحا
المستوى التركيبي	فعل	فاعل	مفعول	
المستوى الدلالي	واقعة	منفذ	مُتقبّل	زمان
المستوى التداولي		محور	محور	بؤجد

ولابد أن تراعى البنيات الثلاث في اشتقاق الجملة (البنية الحَمْلِيَّة* Structure Predicative والبنية الوظيفية Structure Functional والبنية المُكَوِنِيَّة Structure Constituent)، ويتم بناء هذه البنيات عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد : الأساس وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير، فالجمل في ظل هذا الاتجاه إما جملٌ ذات مَحمُول فعلي ، أو جملُ ذات محمول غير فعلي (أي محمولها مركب صفي، أو مركب اسمي، أو مركب حرفي، أو مركب ظرفي) ، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي إلى جملة تشتمل على رابط (كان)، وجملة لا تشتمل على رابط، ومنه يستقرّ« المتوكل» على ثلاثة أنواع من الجمل : ''الجملة الفعلية، والاسمية، والرابطية'' [2].

وفي الأخير يظهر أنّ « المتوكل» قد حاول إبراز بعض المفاهيم والتحليلات للجملة في النحو الوظيفي العربي من خلال مشروعه الذي سعى فيه لمحاورة التراث اللغوي القديم واستثماره عن طريق نظريات اللسانيات الوظيفية التداولية والنحو الوظيفي، وقد استطاع تجاوز الصراع المفتعل بين التراث اللغوي واللسانيات، للوصول إلى استراتجية تعليم وتعلم اللغة العربية واستثمار نتائجه في المجالات الحيوية كالتواصل بمختلف أنماطه وتعليم اللغات وترجمتها، كما أصبحت غايته مع تطور النحو الوظيفي تهدف إلى مدّ الجسور بين الجملة والنص لرفع التعارض بين لسانيات الجملة ولسانيات النص أو بين نحو الجملة ونحو النص أو بين قالب الجملة وقالب النص،لذا يتضح لنا أنّ الجملة العربية ما تزال تستثمر النظريات الحديثة

---

1 ينظر : أحمد المتوكل : من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1987، ص 40

2 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1985، ص78

والمعاصرة وخطت خطوات كبيرة مع النحو الوصفي والنحو الوظيفي التداولي انطلاقا من النظريات والعلوم اللسانية والتداولية المعاصرة للخروج بنحو عربي يساير روح العصر ويخدم اللغة العربية ويحفظها من الانحطاط .

ب. مفهوم الجملة في اللسانيات الغربية :

إن ''المنهج البنيوي الوصفي قد اهتم بالمادة اللغوية جاعلا من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه أبدى اهتماما ضعيفا بوظائف المكونات داخل الجملة''[1].

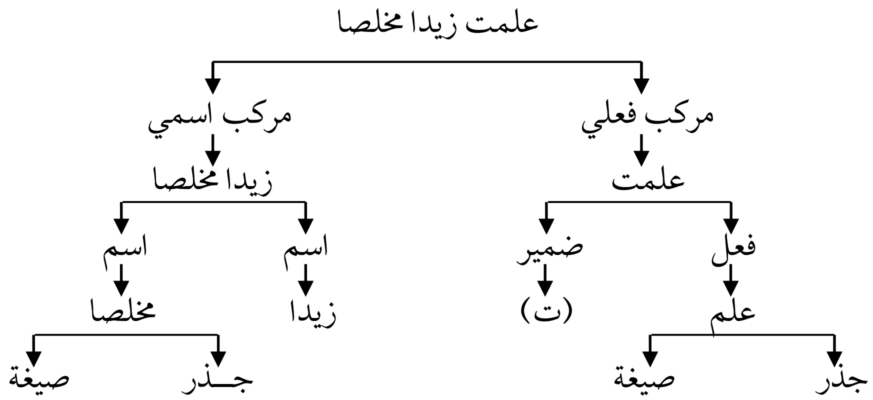
و لم يقدم «دو سوسير F.de Saussure» تعريفا محددا للجملة وإنما عدّها النمط الرئيس من أنماط النظام الذي يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا، وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضا، وفي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة، المشتقات، أجزاء الجملة، الجملة كلها)، وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي، أمّا «يسبرسن Jespersen» فقد عرّف الجملة بأنها: ''قول بشري تام ومستقل، والمراد بالتمام والاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها، أو تكون قادرة على ذلك''[2]، كما لابد من إدراك أن الاتجاه البنيوي مع مدرسة التحليل الشكلي التي تعتمد منهج التحليل إلى المكونات المباشرة أصلا من أصول التحليل؛ إذ غاية النحو عندها هو وصف العلاقات الناشئة بين العناصر اللغوية في الجملة وصفا موضوعيا، وزعيم هذا المسار البنيوي هو العالم الأمريكي «بلومفيلد bloomfield» الذي ركز على مراقبة الظواهر الخارجية القابلة للقياس، التي يمكن فيها تطبيق مبدإ (المثير والاستجابة)، كما اهتم بالقياس اللغوي مع عدم الانصراف عن أخذ المعنى في الحسبان، وإن كان يراه

1 ينظر : أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2003، ص17-18

2 عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، ص138

3 محمود أحمد نحلة : مدخل إلى دراسة اللغة العربية ،ص16

أضعف نقطة في دراسة اللغة[1] ، ومن جهة أخرى فإنّ « بلومفيلد » قد تبنى تعريفا خاصا للجملة ، إذ يرى أنها تركيب لغوي مستقل لا يحتويه تركيب لغوي أكبر بموجب علاقة قواعدية معينة ، كما يتمسك بفكرة (الاستقلال) في تعريف الجملة ، لذا نجده يقول بأن : "الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه"[2]، وهو ينفي عن الجملة أن تكون خطا أفقيا من الكلمات ، وإنما هي بناء يقوم على طبقات ، ويقوم تحليلها على تقسيمها إلى مكونات تنازلية إلى غاية الوصول إلى أصغر وحدة تحليلية وهي المورفيم (Morpheme)[3]، ولا يقتصر هذا المنهج على التقسيم والتصنيف ، بل يتجاوز ذلك إلى البحث عن العلاقات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة ، كما يتضح من الرسم الآتي :[4]



وقد فرض تطور علم الدلالة على الباحثين عدَّ العناصر الدلالية جزءاً أساسياً في وصف الظاهرة اللسانية وتفسيرها؛ مما مكّن من إدخال عدد كبير من المعطيات اللغوية الجديدة وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة ، تعالج القصور أو تسد الثغرات التي لم ينتبه إليها منهج التحويل ،

---

1 ينظر : رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط03، 1997 ، ص 186

2 جورج مونان : علم اللغة في القرن العشرين ، ترجمة نجيب غزاوي ، وزارة التعليم العالي ، دمشق ، دط ، 1982، ص 45

3 ينظر : محمود أحمد نحلة : مدخل إلى دراسة اللغة العربية ، ص30

4 ينظر : عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية ، ص65

الذي لم يوجه الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنه جعل النحو عملية آلية لتوليد التراكيب بواسطة قواعد تحويلية فحسب، ولم يقدم أي تبرير وظيفي لحدوث هذه التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة، ولاسيما الجانب التداولي[1].

ركز التحويليون على الوظيفة التي تؤديها الجملة أو أحد عناصرها في التركيب، فقد عُرِّفَت الجملة ـ في كنف النحو التحويلي ـ بأنها "مجموعة من العبارات تخلقها ميكانيكية القواعد في النموذج التوليدي"[2]، ويرى «دوبوا Dubois» أن المعنى تام لأن الجملة تامة، وأنها تتألف من مكونين هما العبارة الاسمية والعبارة الفعلية، ومن جهة أخرى يرى أنّ مفهوم الوظيفة هو المنزلة التي يمثلها أي جزء من أجزاء الكلام في البنية النحوية بالنظر إلى السياق الذي يرد فيه[3].

وقد رأى «تشومسكي Chomsky» أنّ المناهج البنيوية السابقة له منذ «سوسير» بالنسبة لأوربا، و«بلومفيلد» بالنسبة لأمريكا، هي مناهج وصفية بُنِيت على مقاييسَ دقيقةٍ من أجل وصف آليات اللسان وصفاً علمياً دقيقاً، وتعد من هذا الجانب قد حققت نتائج مقبولة مقارنة بالنحو التقليدي الذي كان يعتمد على المنطق الأرسطي، وقد أفاد كثيراً من الفروع العلمية الأخرى مثل تعليم اللغات ومعالجة أمراض الكلام، غير أن هذه المناهج في رأي «تشومسكي» لم تعط أهمية للتفسير والتعليل، فلم تفسر كيفية إدراك الكلام وإحداثه ولذلك فهي من هذه الناحية قاصرة في نظره وبخاصة في دراستها للمستوى التركيبي، لذلك دعا إلى مناهج جديدة لتحليل المستوى التركيبي خاصة، واستطاع بذلك أن يجعل الهدف من النظرية اللسانية التفسير والتحليل أكثر من الوصف والتقرير، وأن يؤسّس الأسلوب الاستنتاجي التجريبي[4].

1 ينظر: المرجع السابق، ص139

2 محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة اللغة العربية، ص14

3 ينظر: مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية، ص112

4 ينظر: خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة، ط01، 1984، ص55-57

كما ركز «تشومسكي» على ما يمكن أن يفعله المتكلمون باللغة لا على ما يقولونه، وإنّ الشيء اللافت للانتباه في نظره هو أن اللغة خلاّقة بشكل لامتناهٍ؛ لأن التحليل اللغوي لا ينبغي أن يكون وصفاً لما تم قوله؛ وإنما هو شرح وتحليل للعمليات الذهنية التي تُمَكِّنُ الإنسانَ من التكلم بجملٍ جديدةٍ لم تَطرُق سمعه قط، وأثرى البحث اللساني بمصطلحات ومفاهيمَ جديدة مثل: الإبداعية، والبنية السطحية، والبنية العميقة، والملكة والإنجاز، وهي مفاهيم كان لها بالغ الأثر في الدراسات اللسانية فيما بعد[1].

وميّز «تشومسكي» بين الجملة الأساسية وأطلق عليها الجملة النواة والجملة المستقيمة التي أطلق عليها الجملة المحوّلة فوصف الجملة النواة بأنها "بسيطة وتامة وصريحة وإيجابية ومبنية للمعلوم والجملة المحولة تنقصها خاصية من خاصية الجملة النواة"[2]، وبَنى «تشومسكي» ذلك على قواعد الألسنية التوليدية والتحويلية التي هي قواعد علمية تتناول كفاية المتكلم اللغوية، كما تناول مستويين لدراسة جمل اللغة؛ البنية السطحية التي نتوصل إليها عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها، والبنية العميقة التي تعكس المنطق الداخلي للجملة، ويؤكِّد على أن البنية السطحية والعميقة مختلفتان، فكل لغة تشتمل على سلسلة من الفونيمات تولّد جملا لا نهاية لها، والجملة في الإطار الألسني تعدّ وحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدّها[3].

ووضحّ اللسانيون الفرق بين الجملة نمطا والجملة حدثا كلاميا، ففرَّقوا بين الجملة الواقعة، والجملة بما هي نمط؛ فالجملة بوصفها كلاما واقعا تنتمي إلى الكلام الفردي وبوصفها نمطا يمكن أن تُستخدم بنفس التركيب في سياق آخر من متكلم آخر إلى النظام اللغوي، أي أننا لا بد أن نفرق بين الجملة في النظام اللغوي وبين قول الجملة أو استخدام الجملة؛ فالجملة

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص 61

2 مومن أحمد: لسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2002، ص207.

3 ينظر: ميشال زكريا: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية - الجملة البسيطة، ص24

هي القالب المشترك الذي تنتمي إليه كل استعمالاتها وهي موضوع مجرد وما يمكن ملاحظته مباشرة هو الكلام، وهذا يعني أن الجمل لا يمكن أن يُستدل عليها إلا من خلال الحدث الكلامي[1].

وفي الاتجاه الوظيفي يَعُدّ «أندري مارتنيه A.Martinet»[2] الجملة أصغر مقطع ممثل بصورة كلية وهي تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية ويعرفها بقوله: "هي كل ملفوظ تتصل عناصره بركن إسنادي وحيد أو متعدد عن طريق الإلحاق"[3] ويسمي المسند وهو مركز التنظيم التركيبي للجملة المستقلة، وهو يشكل قمة الهرم الذي تبدو باقي عناصر الملفوظ كتوسعات ثانوية، وحدد «مارتيني» الجملة بكونها كل عبارة ترتبط جميع وحداتها بمسند وحيد أو بمسندات مترابطة وحللها بالنظر إلى تقسيم وحداتها إلى مجموعة من المونيمات والتركيبات منها ما يمثل نواة الجملة وهو التركيب الإسنادي الذي يتألف من عنصرين أساسيين هما المسند ويمثل نواة الجملة أو الخطاب، والمسند إليه الذي يمثل عنصراً هاماً لتمام الجملة.

وعُرِف «جاكبسون R.Jacobson» بنموذج وظائف اللغة، كما عُرِف أيضا بوجهته الوظيفية للجملة، وأكد على مفهوم ديناميكية التواصل؛ فالجملة ليست كلمات فحسب بل هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معين، لأنها تنقل تجارب المتكلمين، لتتموضع في عملية التواصل[4].

وفي الحديث عن مدرسة «فيرث وهاليداي J.R.Firth & M.Halliday»، يرى «فيرث» اللغة سلوكاً في نشاط الإنسان ودرَسها في بُعدها الاجتماعي والنفسي في إطار التواصل، كما

---

1 ينظر: خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص59

2 ينظر: ميشال زكريا: الألسنية، علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط02، 1985، ص26

3 أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1999، ص1

4 ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مكتبة كلية الآداب، دط، 1998، ص253

سعى «هاليداي» إلى تعميق أطروحة فيرث من خلال تركيب الجملة من الأفكار اللغوية وإعادة صياغتها في شكل متماسك .

وفي الأخير، يمكن القو إن الوظيفية تقف على النقيض من المنهج التحويلي، لأنها نظرية في اللغة تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وهي تستند إلى البعد التداولي للغة بحكم أنها وسيلة تواصل، إذ يتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتظافر العناصر من جانب آخر، لذلك ينكبّ الوظيفيون على الأشكال الدلالية ويعتدّون بالمقام وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة واهتمامهم بالنظام اللغوي وبحثهم عن الجهاز المختفي وراء القول . . ويعزِّز هذا الكلام ما ذهب إليه «سيمون ديك» الذي يمثل الاتجاه الوظيفي التداولي من خلال نمذجة الظواهر اللغوية وهذه النظرية هي امتزاج لنظريات لغوية: النحو العلاقي ونحو الأحوال ونظرية الأفعال الكلامية[2] ويهتم هذا الاتجاه بدراسة الجملة دراسة وظيفية تداولية عن طريق التحليلات التركيبية والمعجمية والدلالية والتداولية؛ إذن فالجملة في الفكر اللساني الغربي هي أكبر علامة لسانية ممكنة، تقوم على وحدة الخطاب وتعتمد الاستقلال التركيبي والتمام الدلالي، فهي وحدة كاملة، وذلك ما تجلّى عند النحاة العرب القدماء، ومن خلال ما جاء من تعاريف وتصنيفات عند هؤلاء اللسانيين الغربيين وضع كثير من الدارسين للغة العربية تصوراتهم ونظرياتهم وتصنيفاته وتحليلاتهم للجملة في إطار اللسانيات الحديثة والمعاصرة .

المبحث الثاني : من النحوالعام إلى النحو الوظيفي

1 ينظر : المرجع السابق ، ص257

2 ينظر : أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص09

لا يخلو الحديث عن نشأة النحو من ذكر الأسباب التي كانت وراء نشأته، وتكاد كلها تتركز في قضية «اللحن» الذي رآه القدماء خطرًا على العربية وعلى القرآن الكريم[1].

ولابد للباحث من وضع تصور دقيق لمفهومي النحو من جهة، والوظيفة من جهة أخرى، إذْ هُما من المفاهبم التقليدية التي راودت الفكر اللغوي العربي قديما وحديثا، وتحقيق هذا التصور تعتريه بعض الصعوبة بالنظر إلى الألوان التي أخذها هذان المصطلحان في الثقافتين العربية والغربية، وتقاربهما مع كثير من المصطلحات الأخرى، إذ يشق على المشتغلين في حقل اللغة والمهتمين بها التمييزُ بين النحو ومفاهيمَ أخرى كاللسانيات، هذا من جهة، وبين النحو الوظيفي والتداولية من جهة أخرى، وهذا ما سيحاول الباحث معرفة كنْهِهِ من خلال هذا المبحث.

أولا: مفهوم النّحو:

النحو لغة هو مصدر من الفعل «نحا ـ ينحو» أي هدف وقصد واتجه، والنحو القصد[2]، وهو المِثل كقولك نحو كذا أي مثل هذا، وإنما سمي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه (نحوًا) لأن غرضه أن يتحرى الإنسان في كلامه إعرابا وبناء طريقة العرب في ذلك. وأظهرُ معاني النحو لغة وأكثرُها تداولا هو (القصد)، وهو أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي في رأي جماعة من العلماء «كابن دريد» (تـ321هـ)؛ إذ قال: ''ومنه اشتقاق النحو في الكلام، كأنه قصد الصواب''[3]، و«ابن فارس» إذ قال: ''ومنه سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به''[4].

ولعل أقدم محاولة لتعريف النحو بعدّه علما ما ذكره «ابن السراج» إذ قال: ''النحو إنما أريد أن ينحو المتكلم إذا استعمله كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام

---

1 ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص10.

2 ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (نحا).

3 ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط01، 1987، 1 / 575

4 ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة (نحا).

العرب"[1] ، وليس هذا في الواقع تحديدًا لحقيقة النحو، بقدر ما هو تعريف بمصادره، وبيان للهدف من تدوينه ودراسته، كما أن «ابن جني» قد عرّف النحو تعريفا مباشرا بأنه "انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعرابه وغيره"[2]، وواضح من هذا التعريف أنه يميز بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة ضمن هذا العلم، أولهما (الإعراب) الذي يعني تغير آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين، وهو داخل في ما اختص بعد ذلك باسم (النحو)، والثاني هو ما يعنى بدراسة بنية الكلمة مفردة، وهو الذي اختص باسم علم الصرف[3]، وعبّر عنه «ابن عصفور» (ت696هـ)[4] بقوله: "النحو علم مستغرق بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها"[5].

وقد جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور «محمد سمير نجيب اللبدي» أن "النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اِئتلف منها"[6]، وهو "علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناءُ"[7]، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف

---

1 أبو بكر محمد بن السراج : الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01، 1985، ج01، ص37

2 ابن جني : الخصائص، 1/ 34

3 ينظر : عبد القاهرالجرجاني : المقتصد في شرح التكملة، تحقيق أحمد بن عبد الله الدرويش، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط01، 2007، ج01، ص182.

4 ينظر : ابن عصفور : المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وآخرون، ط01، 1972، ج01، ص45

5 محمد ابراهيم عبادة : النحو التعليمي في التراث العربي، دار المعرفة، الاسكندرية، دط، دت، ص08 .

6 محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01، 1985، ص217

7 مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993، ج01، ص09

وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك [1]، وأول من عرّف النحو بحد يجعله مستقلا عن الصرف هو الشيخ «خالد الأزهري» (تـ905ه)، قال: النحو "علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء" [2]

والواقع أن تميز الدراسة الصرفية عن النحوية كان واضحا في أذهان الدارسين في مرحلة مبكرة، فقد أفردها «أبو عثمان المازني» (تـ249ه) بكتاب مستقل بعنوان (التصريف)، ثم تتابعت التصانيف من بعده من قبل: «المبرد»، و«ابن كيسان» (تـ299ه)، و«أبي زيد البلخي» (تـ322ه)، و«أبي علي الفارسي»، و«الرماني» (تـ384ه)، و«ابن جني»، حتى استقر الصرف على أصوله وقواعده في القرنين السابع والثامن على أيدي «ابن الحاجب» و«ابن مالك» و«ابن هشام» [3].

ومع هذا كله فإن كتب النحو لم تكن لمادة النحو فقط، بل ظلت تحتوي مزيجا من النحو والصرف، ولأجل ذلك حرص النحاة على إعطاء حد للنحو يجعله شاملا للصرف، ليكون منطبقا على محتوى المصنفات النحوية.

وقال «علي رضا» إنّ النحو هو "علم من علوم العربية تعرف به أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء وما يعرض لها من الأحوال في حال تركيبها وعلاقتها بغيرها من الكلمات فهو يبحث ما يجب أن يكون عليه آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم" [4].

---

1 ينظر: محمد بن أحمد عبد الباري: الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط01، 1990، ج01، ص04

2 خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2000، ج01، ص14

3 ينظر: رشيد العبيدي: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، مطبعة سلمان الاعظم، بغداد، ط01، 1969، ص 106

4 علي رضا: في اللغة العربية نحوها وصرفها، دار الفكر، دمشق، دط، دت، ص10

ورأى النحاة المحدثون أن النحو "أشمل وأعمّ من الإعراب، وهو دراسة للعلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة مع بيان وظائفها"[1] ، وقد قسموه أقساما شتى؛ فيطلقون على النحو القديم اسم النحو التقليدي ويرون أن من أهم سماته[2]:

- افتقاده للمنهج العلمي الموضوعي، الذي يعتمد على درس الأشكال اللغوية بعدّها أنماطا يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات كما هو الحال في النحو الوصفي في إطار علم اللغة الحديث، وإنما يعتمد على المنهج الذاتي الذي يحدد قواعد اللغة بناءًعلى فهم المعنى، وبذلك يرتبط بالدارس نفسه، وليس بظواهر اللغة .
- يتأثر النحو التقليدي بالمنطق، ويظهر ذلك من خلال نظرية العامل، التي من خلالها يمكن معرفة العلة الكامنة وراء الظواهر النحوية، في حين أن النحو الوصفي يفسر الحقائق اللغوية في إطار ظواهر اللغة نفسها دون اللجوء إلى ظواهر غير لغوية لتعليل القاعدة .
- تتداخل مستويات التحليل اللغوي في النحو التقليدي (صوت، صرف، نحو، دلالة)، في حين حدد النحو الوصفي لكل مستوى أسسا واضحة تميزه دون إهمال العلاقة التي تربط بين المستويات .
- قيام النحو التقليدي على أساس معياري، فهو لم يميز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وأقام القواعد على نصوص مختارة من اللغة المكتوبة فقط، مما يضطره إلى تقديم تفسيرات بالاعتماد على التأويل.

لكن المتأمل في قواعد النحو العربي سوف يكتشف أنه بعيد عما اتهم به، وأن أحكامه لم تكن كلها تأويلا صِرْفًا، وإنما كانت تسير وفق استعمال العرب المطرد في كل ظاهرة نحوية، ولا شك

1 محمد محمد داود : العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2001، ص167

2 ينظر : المرجع نفسه، ص 169

أن «سيبويه» قد أشار إلى ذلك في تعريضاته المتكررة عندما يتحدث عن النحو فيرى بأنه انتحاء سَمْت كلام العرب، ويقول: "فأَجْرِه كما أجْرَتْه العرب واستحسنته"[1].

ثانيا: مفهوم الوظيفة:

الوظيفة هي التمييز بين الكلمات، حيث إن كل تغير صوتي يتبعه تغير دلالي، سواء أكان هذا التغير الدلالي مباشرا مثل المعنى المعجمي، أو غير مباشر، وهناك من قال إن الوظيفة هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أوالصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أوالمنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي[2].

و الوظيفة هي علاقة قائمةٌ بين مكوِّنات الجملة، فمن اللّغويّين الوظيفيين «رومان ياكوبسون» الذي يذهب إلى أنّ للغةِ وظائفَ متعدّدةً، يُلخِّصُها في ستٍّ وظائفَ: الوظيفة المرجعيّة أو الإحاليّة، والوظيفة التَّعبيريّة، والوظيفة التأثيريّة، والوظيفة الشّعريّة، والوظيفة الاتِّصاليّة، والوظيفية الميتالغويّة[3]، وقد جاء «هاليداي» لشرح الأغراض التي يمكن أن تُستعمَلَ اللغة من أجلِها وهي غير متناهية وتختلف باختلاف المجموعات الاجتماعيّة، فحصر الوظائفَ في ثلاث: هي الوظيفة التَّمثيليّة والوظيفة التَّعالقيّة والوظيفة النّصيّة، وهي وظائفُ مستقلَّةٌ، وتؤولُ جميعُها إلى وظيفة التَّواصل، على اختلاف فروعِها[4].

وبالعودة إلى المعاجم العربية فإن «ابن منظور» يُورد بعض مشتقاتٍ من مادة (و ظ ف)، فالوظيفة من كل شيء: "ما يُقَدَّر له في كل يوم من رزق أو طعام، أو علفٍ أو شرابٍ، وجمعها الوظائف والوظف، ووظفت الشيء على نفسه ووظفه توظيفا: ألـزمها إياه، وقد

---

1 سيبويه: الكتاب، 1/ 275

2 ينظر: فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977، ص203

3 ينظر: الطاهر بومزبر: التواصل اللساني والشعرية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01، 2007، ص35

4 ينظر: عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، ص 143

وظف له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل، والوظيف لكل ذي أربع : ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق، ووظيفا يدي الفرس : ما تحت ركبتيه إلى جنبيه، ووظيفا رجليه؛ ما بين كعبيه إلى جنبيه" .

ويمكن للباحث أن يَسْتَشِفَّ من التعاريف السابقة أن لفظة (الوظيفة) وجمعها وظف قد أخذت معنى أقرب إلى معنى الدور؛ أي أدوار الحياة وتغيراتها وتبدلاتها، وهو ما يميّز المعنى الاصطلاحي الذي تلوَّن بألوان الحقول المعرفية التي تستعمل فيها اللفظة، حيث إن التوجه الوظيفي قد انتقل إلى الدراسات اللغوية، خاصة بعد التوجه العلمي الصارم الذي عرفته اللسانيات العامة على يد «دوسوسير»، في بداية القرن العشرين، فقد عرف التوجه الوظيفي طريقه إلى الدراسات اللغوية، بعد أن أقرّ «دوسوسير» بأن الوظيفة الأساسية للغة هي الوظيفة التبليغية؛ أي التبليغ أوالتواصل بين الناس، وقد اسْتَتَبَّ الأمر في ثلاثينيات القرن الماضي عندما استقر المذهب الوظيفي في حقل الدراسات اللغوية مع حلقة براغ، وكان مفهوم الوظيفة في نظر «مارتيني» يتعلق باختيار المتكلم لأدواته التعبيرية بوعي فتحدد وظيفة كل جزء من أجزاء الكلام بالشحنات الإخبارية التي يحمّله إياها المتكلم فتكون الوظيفة قيمة تمييزية من الناحية الدلالية العامة.

وقد نحت النظريات اللسانية المعاصرة منحى السابقين في تعريفها للوظيفة، فـ«المتوكل» قد قرن بينها وبين العلاقة من حيث دلالتهما، فالمقصود بالوظيفة ـ حسبه ـ "العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة" [2]، إذ يميز بين ثلاثة أنواع من الوظائف؛ وظائف دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل، زمان، أداة..)، وظائف تركيبية* (فاعل، مفعول)، وظائف تداولية (محور، بؤرة..)، كما يرى ـ من جهة أخرى ـ أن الوظيفة تأخذ مفهوم الدور،

---

1 ابن منظور : لسان العرب، مادة (و ظ ف)

2 أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص21

* تم تعويض مصطلح الوظائف التركيبية في أدبيات النحو الوظيفي بمصطلح آخر هو الوظائف الوجهية

ويقصد به الغرضُ الذي تُسَخِّرُ الكائناتُ البشريةُ اللغاتِ الطبيعيةَ من أجل تحقيقه، ولكن ما تجب الإشارة إليه أن "مفهومَيْ العلاقة والدور بالنسبة للوظيفة، مفهومان متباينان حيث إن العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب بينما الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا" [1] .

ثالثا : نظرية النحو الوظيفي :

هناك عدد غير قليل من النظريات اللسانية تُنْعَتُ بالوظيفية كالمدرسة الوظيفية الفرنسية «مارتيني» ومدرسة «هاليداي» ومدرسة براغ والتركيبات الوظيفية الأمريكية ونظرية النحو الوظيفي «سيمون ديك» . . وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إنما تأخذ بنفس المبادئ، مثال ذلك "نظرية الأفعال اللغوية" في فلسفة اللغة العادية وما سمي في حقبة معينة من تاريخ النظرية التوليدية التحويلية "الفرضية الإنجازية" «لاكوف»، بل إننا نجد في الدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفة وإن لم نجد فيه استعمال هذا المصطلح [2].

والجدير بالذكر في هذا البحث هو نظرية النحو الوظيفي التي تعدّ من النظريات التي تنتمي ـمن حيث مبادئها المنهجيةـ إلى اللسانيات الوظيفية التداولية محاقلة بذلك النظرية (النسقية) ونظرية (الوجهة الوظيفية للجملة) و(التركيبات الوظيفية) ونظرية (التركيب الوظيفي) التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد . . "هذه النظريات تختلف بعض الاختلاف من حيث تنظيمُ مكونات نموذج جهاز الوصف إلا أنها تتبنى جميعها مجموعة من الفرضيات حول طبيعة موضوع الوصف اللغوي" [3] استنادا إلى مجموعة من الخلفيات النظرية .

---

1 أحمد المتوكل : التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص23

2 ينظر : المرجع نفسه، ص 43

3 أحمد المتوكل : الوظيفة و البنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1993، ص10

وعن هذه الخلفيات النظرية، يمكن القول إنّ اللغة هي المملكة التي يتخاصم على امتلاك أبوابها الباحث اللسانيّ وعالِم الأنثروبولوجيا والفيلسوف والمنطقيّ والبلاغيّ والفقيه اللغويّ والنحويّ وغيرهم، ولكنها تتمنّع عليهم جميعا فلا يتيسّر للفذّ منهم إلاّ المسك ببعض مفاتيحها، وتظلّ سائر أبوابها مرتجّة حتى يلجها مَن اقتبس مِن وهجها وعنفوانها نارا تضيء عتمات الفكر؛ "فليس كاللغة مُخبِرٌ عن الفكر البشريّ وإن اِلْتَوَت سبلُ التعالق بين اللغة والفكر واعتاصَت مسالك التواصل بينهما ولكن الرباط بينهما مقدّس"[1].

إن النظريات اللسانية الناشئة عن الفلسفة التحليلية، والمصنفة تحت عنوان اللسانيات التداولية، متعددة ومن أهمها (نظرية النحو الوظيفي) التي تُعدّ من أقوى النظريات تأثرا بالفلسفة التحليلية، واستثمارا لمعطياتها، إضافة إلى أنها ذات توجه وظيفي في الدراسات اللغوية، كما تُعدّ النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات نمذجة الظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما "يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية ونظريات فلسفية كـ (نظرية الأفعال اللغوية) التي أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث"[2].

إن اللغة مرتبطة بالمعنى، وهذا المعنى "ذو طبيعة معقدة تتداخل في دراسته عدّة حقول معرفية"[3]، وقد كانت العلوم الانسانية والاجتماعية تخطو خطوات جبارة في خضم التوجه الجديد الذي طرأ عليها في القرن التاسع عشر، باتجاهها إلى المنحى التداولي الذي يرتبط بكثير من العلوم كالفلسفة والاتصال وعلم الاجتماع وعلم النفس.. ، إذ "يقوم هذا المنحى على

---

1 أحمد خليل السيّد : دراسات في القرآن، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1969، ص50.

2 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص09

3 محمد محمد يونس علي : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط01، 2004، ص13.

تداول اللغة بين المتكلم والمخاطب، أي التفاعل القائم بينهما في استعمال اللغة"[1] .

ويعود مصطلح التداولية Pragmatics إلى الفيلسوف الأمريكي «موريس Morris» الذي استخدمه سنة 1938م دالا على فرع من فروع علم العلامات Semiotics ولم تصبح التداولية مجالا يُعتَدُّ به في الدرس اللغوي إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها فلاسفة اللغة الطبيعية من اكسفورد وهم «أوستن Austin» و«سيرل Searle» و«جرايس Grice»[2]، بعد أن طوّروا نظرية أفعال الكلام الناشئة بين أحضان فلسفة اللغة العادية على يد «فتغنشتاين»[3]، وقد تم تعريفها بأنها "دراسة المعنى التواصلي أومعنى المرسل، في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه، بدرجة تتجاوز معنى ما قاله"[4]، أو إنها "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية"[5].

ونتيجة لذلك فإنه يمكن حصر العناصر التي يهتم بها المنظرون في الدرس اللغوي الوظيفي في: المرسل وقصده ونواياه، والمتلقي، والرسالة، والسياق، ثم أفعال اللغة، "ومن أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، لابد أن نعرف من هو المتكلم، ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب"[6]، وذلك لأنها أهم العناصر التي تركز عليها التداولية.[7]

أما اللسانيات التداولية فهي امتداد لما أرساه «بيرس» في القرن التاسع عشر، حين صاغ مصطلحه بـ pragmaticism عام 1905، ثم عدّل مفاهيمه «وليم جيمس»، وقوامُه أنّ قيمة

---

1 محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 52.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص09

3 ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص24.

4 عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط01، 2004، ص 22.

5 فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، دط، دت، ص08.

6 خطابي محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي، بيروت، ط01، 1991، ص297 .

7 ينظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، دط، 1992، ص99.

الأفكار المجردة تُقاس بمدى انطباقها على الواقع وصياغتها عمليا، ولذلك يمكن فهم التحول البراغماتي في علم اللغة، على أنّه انعكاس لحاجات مجتمعية متغيّرة.

وعليه فإن أهم ما خلص إليه الدرس اللغوي الوظيفي هو :

- أنه لا فائدة من دراسة اللغة دراسة شكلية معزولة بعيدا عن العناصر الخارجية لها كالسياق الاجتماعي والثقافي، والظروف المقامية التي نشأ فيها الكلام (الواقع، الظروف، الملابسات)
- من أهم الأهداف التي رامها الدرس اللساني الوظيفي هي عدم الاعتماد على المعنى الحرفي لمعرفة مقاصد المتكلم، بل الاعتماد على دراسة المعنى الذي يرمي إليه من خلال ما يقول، مع ضرورة النظر في مضمون كلامه وفق اعتبارات مختلفة منها: هوية المخاطب، ومكان الخطاب، وزمن الخطاب، والظروف التي تكتنف الخطاب.
- معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الحدث الكلامي، والمعرفة المشتركة بين المتكلمين والوقائع الخارجية، ونوع العلاقة الاجتماعية التي تربط بين أطراف الكلام هي ما تهتم به اللسانيات الوظيفية.
- دراسة الأدوات الإشارية التي تعد من المبهمات، إذ لا يتحدد مرجعها إلا من خلال السياق المادي والاجتماعي، غير أنها تجعل اللغة تتجدد فيما تحيل إليه، فهي تشكل بنية أساسية في الكلام، ومفهوم الزمن، ومفهوم القرب والبعد الذي تشير إليه، لا يتحدد إلا من خلال سياق الحال، والمقام الذي يدور فيه الكلام.
- دراسة الأفعال الكلامية التي تنجز من خلال عملية الخطاب، كالالتماس والرجاء والشكر والعتاب والنصح والوعد...

ومن المفيد التذكير بأن الدرس اللساني الوظيفي قد اهتم بالعناصر اللغوية وغير اللغوية التي يُنجز فيها الحدث الكلامي، لأنها من صميم اهتماماته، ولم يهمل السياق والظروف

والملابسات، فالمبدأ العام الذي يقوم عليه هو الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية وبذلك تعطي للغة حجمها الحقيقي وتسدّ فراغات المناهج السابقة.

وعليه فإن البدايات الأولى للدرس اللساني الوظيفي كانت نتاج عدّة حقول معرفية ـ كما سلف الذكر ـ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويرى الباحثون أن للمدرسة التحليلية بزعامة «غوتلوب فريجه» دورها في تكوين اللبنة الأساسية للاتجاه الوظيفي في الدرس اللساني، لأن تلك الفلسفة رأت أن أولى "مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضيحها وقد عَدَّ فلاسفة التحليل هذا المبدأ المنهجي علامة قوة منهجهم وحقانيته..، ومن أهم ما أنكرته الفلسفة التحليلية على ذلك الفكر الفلسفي القديم أنه لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية ولم يُولِها ما تستحق من الدراسة والبحث، فسعت إلى ردم هذه الهوة، باتخاذ اللغة موضوعاً للدراسة بعدّها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي"[1]

كما تعد إسهامات «موريس» بالغة الأهمية في تبلور معالم البحث التداولي وذلك من خلال تقسيمه الثلاثي المبدع بين حقول علم العلامات (النحو، والدلالة، والتخاطبية أو التداولية)[2]، فذكر أن علم النحو "يدرس العلاقات بين العلامات اللغوية، وعلم الدلالة يدرس علاقاتها بالأشياء، والتخاطب يدرس علاقة العلامات بمفسريها"[3]، وقد قدم «بيرس» إسهامات جليلة في هذا الموضوع عند حديثه عن الاستعمال الملموس للنمط في السياق[4].

وبعد سلسلة من التطورات التي مسّت الاتـجاهات اللسانية المختلفة، عادت مرّة أخرى في

1 مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، ص20

2 ينظر : فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية، ص26

3 محمد محمد يونس علي : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص13.

4 ينظر : فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، ط 01، 2007، ص42

منتصف القرن العشرين لتستند إلى الدرس الفلسفي ومقولاته، وذلك لما أحرزه هذا الدرس في أبحاثه من نجاحات جعلته واحدًا من أهم المصادر المؤثرة في حقل اللسانيات الحديثة، إذ يمكن تلخيص اتجاهات فلسفة اللغة عموما فيما يأتي :

- الفلسفة التحليلية التي تهدف إلى إيضاح القواعد النحوية وأصول اللغات الطبيعية (فريجه، هوسرل، روسل، فيتغنشتاين ...)
- دراسة أفعال الكلام (أوستين، سورل).
- الوضعية المنطقية التي تهدف إلى التحليل المنطقي للغة واستبعاد الميتافيزياء (رودولف كارناب).
- البنيوية الفلسفية التي تنطلق من البنيوية اللسانية ولكنها تضيف إليها الاهتمام بالواقع كاهتمام فلسفي لا لساني.
- التيار التأويلي الذي يوسع المدلول إلى ما وراء اللغة (ديتلي، كيمو، هيدغر، غادامير...)

ومن البحوث اللسانية التي أسهمت بوضوح في تجلّي معالم الدرس الوظيفي في اللسانيات الحديثة هناك جملة أبحاث وأعمال لسانية لم تستقر في فترة معينة، ابتداء من أعمال « جاكوبسون » في (مدرسة براغ) التي كانت منطلقاتها الأولى قائمة على ما قدّمه علم الأصوات الوظيفي، مرورا بما قدمته المدرسة النسقية بلندن التي تَعُدُّ اللغة ظاهرة بشرية متكاملة، فدرستها في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وربطتها بأبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية لأنها تقوم على أهم مبدأ وهو التواصل، متكئة على مفهوم سياق الحال.

ثم كان من نتاج الدراسات الوظيفية المتعاقبة أن خرجت نظرية النحو الوظيفي في سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تُعنى بوظيفة اللغة الأساسية (التواصل)، وموضوع اللسانيات في نظرها هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع، مما جعل بعضهم يعدّها نظرية في

التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية* وتُقَدّم في هذا المجال بحوث «سيمون ديك» و«أحمد المتوكل» وما تتناوله في الدراسة الوظيفية للجملة، ضمن الوحدات اللغوية وغير اللغوية، والاعتداد بالسياق اللغوي وموقف المتكلم .

وتتفرد نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك بمبدأ آخر بالإضافة للمبادئ المذكورة آنفا هو السعي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات هي :

أولا : الكفاية التداولية L'adéquation Pragmatique

ثانيا : الكفاية النفسية L'adéquation Psychologique

ثالثا : الكفاية النمطية L'adéquation Typologique [2]

كما ترتبط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة؛ إذ تتحدد الخصائص البنيوية انطلاقا من الأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسائل لتحقيقها، في ظل معطيات إنجازية خاصة، كما أن الحديث عن العلاقة بين البنية والوظيفة مرتبط بالحديث عن الفروق بين ضروب التراكيب، فهي لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة، استجابة لمقتضيات الحال، كما أن التباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تنجز فيها .

---

1 ينظر : عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، ص 139

* التواصل اللغوي عند سيمون ديك هو التفاعل اللغوي الذي يقوم بين المتكلم والمخاطب. ويتم بتغيير المعلومات التداولية قصد تحقيق مقاصد معينة. إذ كلما تغيرت المعلومات التداولية عند أخذ الكلمة من أحد الطرفين إلا واكتسبت دورة الكلام التفاعل اللغوي. وقد قسم ديك في أحد مقالاته المعلومات التداولية إلى ثلاثة أصناف وهي : المعلومات العامة، والمعلومات المقامية (الحالية)، والمعلومات السياقية. ولكي يتم التواصل اللغوي الناجح بين المتكلم والمخاطب. يتطلب الأمر إحداث تغيير في المعلومات التداولية بينهما وضرورة المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب لأنها القاسم المشترك لإحداث التواصل اللغوي. وينقسم عموماً إلى قسمين هما : التواصل اللفظي بواسطة اللغة. وقد يكون خطاباً منطوقاً أو مكتوباً حواراً أو محاضرة.

2 ينظر : أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10

وهكذا فقد حاولنا على امتداد البحث هذا أن نطرح موضوع الجملة في الدرس اللساني عامة ، فانطلقنا نستكنه أنظار النحاة القدماء في وصف الجمل في اللغة العربية بين فريق يطابقها مع الكلام وآخر ينفي عنها ذلك ، ثم عرضنا للدراسات اللسانية الحديثة ، من بنيوية وتحويلية ووظيفية ، اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية؛ فالبنيويون يعالجونها معالجة صورية صرفة بعدّها ظواهر تركيبية ، والتحويليون بعدّها ظواهر دلالية والوظيفيون بعدّها ظواهر تداولية مرتبطة بالمقام؛ أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة . . .

UNIVERSITE SETIF2

الفصل الثاني

الجملة الفعلية في سورة القمر
«بنيتها ووظيفتها»

UNIVERSITE SETIF2

إنّ الحديث عن خصائص التركيب اللغوي من حيث أبعادهُ التداولية، هو حديث يندرج ضمن الاتجاه الذي يبحث في الخصائص الشكلية لعناصر التركيب المتعددة، في علاقتها بوظائفها ـ كما حددها الدرس اللساني التداولي ـ ودراسة ما يجعل من القرآن خطابا تداوليا، لأنه يحمل في حقيقته قيما تداولية، غايتها التأثير في المخاطب وتعديل مواقفه، معتمداً في ذلك على البلاغة التي غرضها الإبلاغ والتوصيل[1].

فالتداولية تنظر إلى اللغة بعدِّها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، وكذلك القرآن الكريم بالمفهوم التداولي؛ هو مجموعة أفعال لغوية تضبطها جملة من العلاقات المتحكمة في عملية إبلاغها، فالميدان الحيوي لكل منهما هو التواصل، ولهذا يمكن الحديث عن التداولية في القرآن الكريم من خلال دراسة شروط وصوله إلى المتلقي والتأثير فيه، ودراسة الصور والبنى التي تتكفل بذلك[2].

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم خصائص التراكيب القرآنية ليس من ناحية البنية التركيبية فحسب، بل من حيث ارتباطُه بمبدإ التداول عامة، أي أنه يبحث في الخصائص التي توجه تراكيب القرآن الكريم لغرض ما أو مقصد بذاته، لذلك فهو لا يعتمد الوصف الشكلي للتراكيب النحوية وحصر عناصرها، فيما يسميه « أحمد المتوكل » بـ (البنية المكونية للجملة)، وتشمل المستوى الصرفي والتركيبي، ويهتم في المقابل بالجانب التداولي للتركيب، الذي يشمل ـ إلى جانب المستوى الدلالي ـ (البنية التحتية للجملة)، فيما يصطلح عليه « المتوكل »[3].

ومن أهم هذه الأهداف، الاهتمام بالمستوى التداولي في عدد من التراكيب النحوية التي تشتمل على عناصرَ لغويةٍ تحدد وجهة الجملة ودلالتها، وهو ما يُعرف عند التداوليين بالقوة

---

1 ينظر : عبد الهادي بن ظافر الشهري : إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص 04ـ05.

2 ينظر : مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، ص 16

3 ينظر : أحمد المتوكل : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية « بنية الخطاب . . . »، دار الأمان للنشر و التوزيع، الرباط، دط، 2001، ص45

الإنجازية للجمل ، إذ إن الاهتمام بالمستوى التداولي ظاهرة تتسم بها أغلب الخطابات لأن المتكلم ينجز خطابه وفق أحوال مقامية ، واعتدادا بمخاطب حاضر حقيقة أو افتراضا ، مع ضرورة التنبيه إلى أن القرآن الكريم خطاب يتسم بالخصوصية عن غيره من الخطابات ، لأن حضور المخاطب فيه يكون افتراضيا عموما ، إذ يتعدد الحضور فيه ويهتم بأحوال مخاطبيه بحسب مقتضيات القول ، وذلك يبدو على مستوى البنية التركيبية.

وقبل الخوض في الحديث عن الجملة الفعلية لابد من إجراء مسحة على مدونة الدراسة التي هي « سورة القمر » ، واسمها بين السلف "سورة اقتربت الساعة" ، ففي حديث أبي واقد الليثي « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ بقاف واقتربت الساعة في الفطر والأضحى ، لاشتمالهما على الوعد والوعيد وبدء الخلق وإعادته وغير ذلك من المقاصد العظيمة »[1] ، وبهذا الاسم عنون لها البخاري في كتاب التفسير، وتسمى "سورة القمر" ، وبذلك ترجمها الترمذي ، وتسمى سورة « اقتربت » حكاية لأول كلمة فيها[2].

وهي من السور المكية ، آياتها خمس وخمسون آية ، وهي السورة السابعة والثلاثون في ترتيب نزول السور عند « جابر بن زيد » رضي الله عنه ، نزلت بعد سورة (الطارق) وقبل سورة (ص)[3]، وقد عالجت أصول العقيدة الإسلامية ، وهي من بدئها إلى نهايتها حملة عنيفة مفزعة على المكذبين بآيات القرآن الكريم ، وطابع السورة الخاص التهديد والوعيد والإعذار والإنذار مع صور شتى من مشاهد العذاب والدمار[4].

---

1 اسماعيل بن عمر بن كثير : تفسير القرآن العظيم ، تحقيق سامي محمد السلامة ، دار طيبة للنشر ، الرياض ، ط01 ، 1997 ، ج07 ، ص470.

2 ينظر : محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، دط ، 1984 ، ج27 ، ص165

3 ينظر : المرجع نفسه ، ص165

4 ينظر : محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط02 ، 2001 ، ج03 ، ص264

وسبب نزولها ما رواه «الترمذي» عن «أنس بن مالك» رضي الله عنه قال : «سأل أهل مكة النبي ﷺ آية فانشق القمر بكلمة فنزلت ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾ إلى قوله ﴿سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ ، وفي أسباب النزول «للواحدي» بسنده إلى «عبد الله بن مسعود» قال : «انشق القمر على عهد محمد ﷺ فقالت قريش هذا سحر ابن أبي كبشة سحركم ، فسألوا السُّفّار ، فقالوا : نعم قد رأينا ، فأنزل الله ـ عز وجل ـ ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾ ، إلا أن كفار قريش قد أعرضوا وكذّبوا ومنهم أبو جهل الذي قال : "سحر مستمر"[1] .

كان نزولها في حدود سنة خمس قبل الهجرة ففي الصحيح "أن عائشة قالت : أُنزل على محمد بمكة وإنّي لجارية ألعب ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ "[2].

والناظر في حال هذه السورة يدرك أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء كبرى ، حيث ابتدأت بذكر تلك (المعجزة الكونية) معجزة انشقاق القمر التي هي إحدى المعجزات العديدة لسيد البشر ﷺ ، وذلك حين طلب المشركون منه معجزة تدل على صدقه ، وخصصوا بالذكر أن يشق لهم القمر؛ ليشهدوا له بالرسالة ، ومع ذلك عاندوا وكابروا : ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾[3].

ثم انتقلت السورة للحديث عن أهوال القيامة وشدائدها بأسلوب مخيف يهز المشاعر هزاً ، ويحرك في النفس الرعب والفزع من هول ذلك اليوم العصيب : ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾[4]

وبعد الحديث عن كفار مكة يأتي الحديث عن مصارع المكذبين ، وما نالهم في الدنيا من

---

1 ينظر : أبو حيان الأندلسي : تفسير البحر المحيط ، تحقيق علي أحمد المعوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط01 ، 1993 ، ج08 ، ص171

2 محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، ص166

3 القمر : الأية 1 - 2

4 القمر : الأية 6

UNIVERSITE SETIF2

ضروب العذاب والدمار بدءاً بقوم نوح : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا وَقَالُوا۟ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ﴾[1] ، ثم تلاه الحديث عن الطغاة المتجبرين من الأمم السالفة الذين كذبوا الرسل ، فأهلكهم الله إهلاكاً فظيعاً ، ودمرهم عن بكرة أبيهم ، وقد تحدثت الآيات عن قوم عاد وثمود ولوط وفرعون وغيرهم من المتجبرين بإسهاب مع تصوير أنواع العذاب[2] .

وبعد عرض هذه المشاهد الأليمة مشاهد العذاب والنكال الذي حل بالمكذبين لرسل الله ﷺ ، توجهت السورة إلى مخاطبة قريش ، وحذرتهم مصرعاً كهذا المصرع ، بل ما هو أشدّ وأنكل ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾[3] ، وختمت السورة ببيان مآل السعداء المتقين ، بعد ذكر مآل الأشقياء المجرمين ، على طريقة القرآن الكريم في الجمع بين الترغيب والترهيب بأسلوبه العجيب : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ﴾

وبالنظر إلى تقسيم الجملة لدى القدماء يُلاحَظ أن معاييرهم في التقسيم تختلف عن معايير المحدثين ، بالنظر إلى تعدد المنطلقات في هذا التقسيم أو ذاك ، فقد انطلق النحاة الأوائل من منطلقات وظيفية أو تركيبية ، بينما ارتكز المحدثون على معايير البساطة والتركيب والدلالة ، وبالإمكان رصد تصور متكامل لبنية الجملة العربية في النحو الوظيفي بالاعتماد على الأصول والضوابط التي أقرها وفقا لجهازه الواصف ، مع مراعاة الأبعاد التداولية للنص القرآني ، لذا يمكن القول إن معيار التصنيف يُعَدُّ من أهم القضايا التي تحدد معرفة بنية الجملة العربية .

وقد سلف الذكر في المقدمة أنّ الباحث قد اعتمد في تصنيفه للجملة على معيار جنسها إن كانت اسمية أم فعلية ، ثم النظر فيما إذا كانت بسيطة أومركبة ، ثم من حيث عدد حدودها مع

1 القمر : 9

2 القمر : 18 - 42

3 القمر : 45 - 46

الأخذ بعين الاعتبار أنّ النحو الوظيفي يَعُدّ البنى المعطوفة من قبيل ''الجمل المركبة من حيث بنيتُها الصرفية-التركيبية لأنها بمثابة تنميط لهذه الجمل، لكنها بسيطة بالنظر إلى بنيتها التحتية العلاقية''[1] .

والمعيار الذي يميّز الجملة الفعلية من منظور النحو الوظيفي، يقترب إلى حدّ كبير من ذلك المعيار الذي أخذ به النحاة القدماء باعتمادهم عنصر الصدارة في الترتيب، إذ إن الجملة الفعلية لا تتحدد بناء على البنية المكونية التي تعكسها البنية الموقعية للجملة ذاتها، فهناك بعض المكونات التي لها حق الصدارة* على غرار المكونات التي تشغل المواقع (م^1 م^2 م^3 م^4)، في الترتيب العادي [ف، فا، (مف)، (ص)] في البنية المكونية، لكنها فيها تتصدر محمول الجملة الفعلية، ومنها أسماء الاستفهام، الجار والمجرور، الظروف، المفعول.

لذا فإن الجملة الفعلية لا تتأثر بالمكونات الاسمية الداخلية التي تسبق موقع الفعل والفاعل، كالمواقع الموسومة (مØ، م^2، م^3) المذكورة سابقا، أو تلحق بهما مثل موقع الذيل الموسوم (م^3)، ويكمُن وجهُ الخلاف في تصنيف الجملة الفعلية بين النحو الوظيفي وما ذهب إليه نحاتنا القدماء في الموقعين الأخيرين الموسومين (م^2، م^3)، أي موقع المبتدإ وموقع الذيل؛ ففي حين يعدّها النحو الوظيفي من قبيل الجمل الفعلية، فإن النحو القديم يصنِّفها ضمن الجمل الاسمية سواء تقدم المبتدأ أو تأخر.

وقد وردت الجمل الفعلية في سورة القمر بكثافة وبصيغ مختلفة، وذلك لتحقيق أغراض يتطلبها السياق وتقتضيها ملابسات الخطاب، إذ يمكن رصد تلك الجمل الفعلية في شكل أنماط مشتركة، ثم وصفها وتحليلها بالاعتماد على آليات الجهاز الواصف للنحو الوظيفي، مع الأخذ بعين الاعتبار في ذلك مستويات دراسة وظائف الجملة التركيبية (الوجهية) والدلالية والتداولية،

---

1 أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص137

* لفهم الرموز الواردة في هذا البحث، يجب الرجوع إلى قائمة الرموز المستعملة في آخر البحث .

والتنبيه إلى أهمية معرفة أن بنية الجملة في النحو الوظيفي تقوم على ثلاث بنى أساسية ، هي : البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكونية .

فالبنية الحملية تتجسد في بنيتين متّحِدَتين ، هما بنية الحمل وبنية الدلالة؛ فأما بنية الحمل فتتكون من محمول يدخل في علاقات محددة مع مجموعة من الحدود ، وأما بنية الدلالة فتقوم على أساس النظر في دلالة المحمول ، كونه يمثل واقعة تكون إما عملا أو حدثا أو وضعا أو حالة.

إذ تكون الواقعة عملا إذا تميز المحمول بحركة واضطراب نابع من ذات عاقلة أساسا ، قادرة على الإنجاز من عدمه ، وغالبا ما تؤدي وظيفة « المنفذ » دلاليا.

أما الواقعة الحدث فإن المحمول فيها لا يكون نابعا من ذات عاقلة ، وهو غير قادر على الإنجاز من عدمه ، ولا يتسم بالقصدية ، كما أنه يؤدي وظيفة « القوة » دلاليا إذا كان (المحمول) صادرا عن موضوعه ، ووظيفة « المتحمل » إذا كان (المحمول) عائدا على موضوعه كأفعال المطاوعة.

أما الواقعة الحالة فيكون المحمول فيها دالاًّ على حالة شعورية داخلية نابعة من ذات عاقلة ، وهي تؤدي وظيفة « الحائل » دلاليا .

أما الواقعة الوضع فإن المحمولات فيها تكون نابعة من ذات قادرة على الإنجاز من عدمه للدلالة على مكانة الذات أو وضعها المكاني والزماني ، وهي تؤدي وظيفة « المتموضع » دلاليا.

والجمل التالية تمثيل لهذه الوقائع :

الواقعة العمل : قال تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (المنفذ)

الواقعة الحدث : قال تعالى ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ (المتحمل)

الواقعة الحالة : قال تعالى ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ (الحائل)

الواقعة الوضع: قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ (المتموضع)

أما البنية الوظيفية فتسند الوظائف إلى حدود الحمل في مرحلتين اثنتين هما : إسناد الوظائف التركيبية ، ثم إسناد الوظائف التداولية ، حسب شروط مقامية معينة ، ووفقا للنحو الوظيفي فإن

عدد الوظائف التركيبية يقلص إلى وظيفتين اثنتين هما وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول ، وتلعب هاتان الوظيفتان دورا أساسيا بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول ، إذ يشكل الفاعل المنظور الأول والرئيس ، في حين أن المفعول يشكل المنظور الثانوي ، وهما ليسا في درجة واحدة بالنظر إلى الوجهة التي يدل عليها المحمول ، فالحد الحامل لوظيفة المنفذ أهم بالنسبة للمحمول من الحد الحامل لوظيفة المتقبل ، وقصر الوظائف التركيبية على هاتين الوظيفتين راجع إلى أن تحديد موضوعات المحمول يتم في النحو الوظيفي على أساس الوظائف الدلالية لا على أساس الوظائف التركيبية .

وقد عمد الباحث إلى استقراء دلالات الأفعال في السّياق القرآني لما للسياق من تأثير مباشر على المعنى ، لأنه يحمي الألفاظ المتماثلة من خطر اللبس ، ويرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، ويظهر ذلك واضحا في السياق القرآني إذ تعددت دلالات الأفعال ومعانيها في القران الكريم بحسب السياقات التي وردت فيها.

المبحث الأول : الجمل الفعلية البسيطة :

نظرا لأهمية الفعل في اللغة العربية فقد اهتم به علماء اللغة والنحو، من حيث بنيته ودلالاته إذ إن "أول ما يجب للناظر في كلام العرب ـ بعد إحكام قياس الحركات ـ أن يُحكم تثقيف الأفعال، لما يدخلها من القياس بالتصرف، ليتصل له قياس التصرف في الأفعال بقياس تصرف الإعراب في الأسماء"[1]، إذ إن الفعل أصل من أصول مباني الكلام المعروفة وهي : الاسم والفعل والحرف، وهو قسيم الاسم في تأليف الجملة الفعلية مسندا، وهو ركنٌ أساسٌ من أركان الجملة العربية، بل في معظم لغات البشر[2] لأن "الأفعال أصول مباني أكثر الكلام، ولذلك سمّاها العلماء الأبنية، وبعلمها يُستدل على أكثر علم القرآن والسّنّة وهي حركات مقتضيات"[3]، من هنا استقطب الفعل اهتمام الدارسين، لأنه "من أهم أجزاء الجملة، بل هو أهمها، فهو لا يقتصر على الحدث فحسب، ولكن يحدثنا عما فعل الشخص أو الشيء، وعما سيفعلان، والجملة الفعلية هي الجملة التي يكون فيها المسند فعلا، وهي أكثر الجمل شيوعا في الاستعمال، بل تعد أساس التعبير في العربية"[4].

والحديث عن الجملة الفعلية هو حديث مباشر عن محمولاتها التي تدل على واقعة معينة، حيث يدخل في هذه المحمولات عدد من الحدود تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها في المحمول، وهي صنفان؛ حدود موضوعات تسهم في تعريف الواقعة ذاتها (الحد المنفِّذ، والحد المتقبَّل، والحد المستقبِل)، وقد يكون للمحمول أكثر من حد موضوع واحد، بالإضافة إلى حدود لواحق لا يتعدى دورها تخصيص الواقعة من حيث الزمان والمكان والحال.

---

1 أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي : الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، دط، 1975، القاهرة، ج01، ص52.

2 ينظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص273

3 أبو القاسم علي بن القطاع : الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط 01، 1983، ج01، ص08 .

4 مهدي المخزومي : في النحو العربي – نقد وتوجيه، ص207

وعليه فالبنية العامة للحمل في النحو الوظيفي تقوم على : محمول وحدود موضوعات وحدود لواحق ، وعلى ما سبق فإن المحمولات تصنف إلى : محمولات أحادية (ذات موضوع واحد) ، ومحمولات ثنائية (ذات موضوعين) ، ومحمولات ثلاثية (ذات ثلاثة موضوعات) ، فإذا كان المحمول لا يتضمن إلا حدود موضوعات فإنه إطار حملي نووي ، وإذا اشتمل على حدود موضوعات ، وحدود لواحق كان إطارا حمليا موسعا .

أولا : الجمل الفعلية البسيطة أحادية الحد :

الحمول الأحادية هي الحمول التي يأخذ محمولها الفعلي موضوعا أساسيا واحدا، بصرف النظر عما إذا وُجدت حدود لواحق أو انعدمت ، كما تمثل له البنية الموالية :

المحمول الفعلي أحادي الحد (ذو موضوع واحد) ≪ حدود موضوعات ≪ حدود لواحق

والجمل الفعلية البسيطة أحادية الحد ـ بالنظر إلى محمولاتها ـ فإنها تتفرع إلى أطر حملية نووية ، وأطر حملية موسعة .

أ . الحمول الفعلية أحادية الحد ذات الإطار الحملي النووي * :

هي تلك الحمول الفعلية التي يأخذ محمولها الفعلي موضوعا أساسيا واحدا ولا يتضمن إلا حدودا موضوعات دون الحدود اللواحق ، فتكون بنيتها على الشكل التالي :

المحمول الفعلي أحادي الحد (ذو موضوع واحد) ≪ حدود موضوعات

وتمّثل له الجمل التالية :

- ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ
- وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ
- وَكَذَّبُواْ

1 ينظر : أحمد المتوكل : اللسانيات الوظيفية - مدخل نظري ، منشورات عكاظ، الرباط ، 1989 ، ص143- 145

* يتكون الحمل النووي من موضوع أو موضوعين أو ثلاثة موضوعات أساسية ، قد تتوسع إلى اليمين عن طريق اللواحق (كالزمان والمكان والعلة) أو إلى اليسار عن طريق المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى) فيصبح حملا موسعا.

- كَذَّبَتۡ عَادٌ
- كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٍ
- وَٱصۡطَبِرۡ
- سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ
- فَتَعَاطَىٰ
- فَعَقَرَ
- وَٱزۡدُجِرَ
- فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ
- فَٱنتَصِرۡ

ففي قوله تعالى : ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ فإن هذه الجملة فعلية لأن محمولها فعلي ، بسيطة لأنها تتكون من محمول واحد ، أحادية الحد* ، وذلك لأن محمولها الفعلي يأخذ حداً موضوعا أساسيا واحدا، والمحمول في الآية الكريمة يدل على « حدث » وموضوعه يحمل الوظيفة الدلالية « القوة » ، والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور » لأن هذه الوظيفة (المحور) "تسند أساساً إلى المكوّن الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل"[1] ، ولتبيين كيفية بنائها فإننا نرجعها إلى البنيات السابقة التي أسهمت في بنائها (المكونية ، الوظيفية ، الحملية) فنحصل على ما يلي :

ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ←——— [خب مض تا (ق ر بـ {افتعل} فـ) (ع ث 1 س : ساعة) قو فا مح]

حيث تشير المخصصات المجردة (خب ، مض ، تا ، ع ، ث ، 1 ، س) إلى ما يلي :

« خب » : صيغة الخبر، « مض » : زمن المضي ، « تا » : تام ، « ع » : معرفة ، « ث » الجنس مؤنث ، 1 مخصص العدد ، « س » إلى موضوع المحمول الأساسي .

* يعرّف سيمون ديك الحد بأنه « كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما »

1 أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ، الدر البيضاء ، دط ، 1985 ، ص14

كما أن المحمول قد ورد بصيغة الماضي إذ يدل ـ بصيغته الصرفية ـ على المضي المطلق في زمن انقضى ، إلا أن وروده في هذا المقام يفرض عليه دلالة سياقية يقتضيها السياق ذاته ، ويدل عليها وهي دلالة الاستقبال؛ لأن القرينة اللفظية « الساعة » في السياق النحوي التركيبي تشير بوضوح إلى يوم القيامة وهو ما لم يقع بعد ، ومع كونه فعلا ماضيا من حيث صيغتُه الصرفية فإننا لا نُفرِغ هذه الصيغة من دلالتها الزمنية ولا نُخضِعها للدلالة السياقية فقط ، إذ لو كان ذلك هو المراد لجاءت الصيغة صريحة بقوله : ستأتي الساعة ، فعدَل إلى صيغة الماضي لدلالة إضافية ، ومع الجمع بين الدلالتين الصرفية والنحوية ، الإفرادية والتركيبية يمكن معرفة سبب هذا العدول ، إذ "المراد من ذلك هو توظيف الصيغة في معنى الاستقبال متضمنة معنى المضي وموظفة له في الوقت ذاته فكأن المقصود أن أمر الله سيأتي لا محالة مجيئا مقطوعا به ، بل هو في حكم ما وقع وأتى بالفعل" [1] .

وفي قوله تعالى ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾ فهي جملة فعلية بسيطة أحادية الحد ، يدل محمولها على « حدث » وموضوعه يحمل الوظيفة الدلالية « المتحمل » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور » ، ويمكن التمثيل للبنية التحتية لهذه الجملة كما يلي :

ٱنشَقَ ٱلۡقَمَرُ : [خب مض تا (شقّ {انفعل} فـ) (ع ذ1 س : قمر) متح فا مح]

حيث تشير المخصصات المجردة (خب مض ، تا ، ع ، ذ ، 1، س) إلى ما يلي :

« خب » : صيغة الخبر ، « مض » : زمن المضي ، « تا » : الفعل التام ، « ع » : معرفة ، « ذ » الجنس مذكر ، « 1 » مخصص العدد ، « س » : موضوع المحمول الأساسي.

والمتأمل جيدا في الآية الكريمة ، يلاحظ أن المحمول لم يرد ثلاثيا مجردا من حيث صيغتُه الصرفية ، بل كان مزيداً بهمزة الوصل والنون ، وذلك يؤدي دلالات كثيرة أهمها اللزوم؛ إذ إنّ

---

1 الشريف الرضي : تلخيص البيان في مجازات القرآن ، تحقيق محمد عبد الغني حسن ، دار إحياء الكتب العلمية ، القاهرة ، دط ، 1979 ، ص211

هذا البناء لا يكون إلاّ لازما، وقد اتفق الصرفيون على أنْ يكون هذا البناء بمعنى واحد وهو المطاوعة، وفائدها أنّ "أثر الفعل يظهر على مفعوله فكأنه استجاب له، ولذلك سمِّيت هذه النون نون المطاوعة" [1]، وذلك للدلالة على أن القمر قد انقاد لأمر الله ـ عز وجل ـ بسهولة ويسر، و"يرى نفرٌ من العلماء أن هناك ظاهرة تداولية في هذه الصيغة، وهي حذف الفعل الذي يقدرونه بالفعل المجرد من جنس الفعل المزيد؛ أي «شَقَّ ٱلْقَمَر فٱنشَق»، وعلّة الحذف عندهم دلالة السياق على المحذوف، لكن الحذف جاء مصوِّراً للمعنى، كأن القمر انشق بمجرد صدور الأمر إليه دونما انتظار" [2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ ﴾ يُلاحَظ أن هناك ثلاث جمل متباينة من حيث جنسُها وعددُ حدودها؛ فهناك الجملة الفعلية البسيطة قي قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا ﴾ التي وردت على شاكلة الجمل أحادية الحد سالفة الذكر، حيث يؤدي موضوعها (واو الجماعة) الوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل» والوظيفة التداولية «المحور».

والملاحظ في هذه الجملة أن حدود المحمول لا تحددها الدلالة أو التركيب فحسب بل التداول أيضا، فالمحمول ﴿ وَكَذَّبُواْ ﴾، وإن كان دلاليا وتركيبيا محمولا ثنائيا (أي يأخذ موضوعا منفذا وموضوعا متقبلا) يمكن أن يستعمل دون موضوعه الثاني، "ويمكن القول في السياق نفسه للمحدد التداولي الغلبة بالنظر إلى المحددين الدلالي والتركيبي" [3]، وذلك ما يمثّل لظاهرة لغوية ذات أبعاد تداولية هي ظاهرة الحذف؛ حذف المفعول، فمن خلال النظر إلى صيغة المحمول التي وردت على وزن (فَعَّلَ) يُلاحَظ أنها من الصيغ التي تتعدى إلى مفعولها، إلا أن المفعول في هذه

---

1 عبده الراجحي : التطبيق الصرفي، ص37

2 نجاة عبد العظيم الكوفي : أبنية الأفعال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، القاهرة، ص62

3 أحمد المتوكل : قضايا اللغة العربي في اللسانيات الوظيفية «بنية المكونات . . .»، ص149

الجملة كان محذوفا ولم يرد ظاهرا، تقديره (وَكَذَّبُواْ الآية أو الرسول ﷺ)، وذلك ما يجعل من الحذف ملمحًا وظاهرةً تداوليةً صِرْفةً؛ حيث وضّحه وبيّنه «عبد القاهر الجرجاني»، لأن "الحاجة إليه أمس وهو بما نحن بصدده أخص، و لطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرنوق أعجب وأظهر"[1]، ويورد «الزمخشري» مثالا على ذلك النوع من الحذف في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[2]، إذ يلحظ حذف المفعول من الفعل (يُبْصِرُونَ)؛ لأن هذا "المفعول الساقط من ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ من قبيل المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأنّ الفعل غير متعدّ أصلا"[3]، وهذا هو المعنى الذي انتبه له قبلاً «عبد القاهر الجرجاني» من أن حذف المفعول يأتي أحيانا لنكتة تفيد "توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تُعلِم التباسه بمفعوله"[4].

ويتم تمثيل البنية التحتية كالتالي :

وَكَذَّبُواْ : [خب مض تا (كذب {فعّل} ف) (س: (الواو) (س)) منفـ فا مح]

والأمر نفسه ينطبق على قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ﴾، إذ يُلاحَظ في هذه الجملة أن المحمول ﴿كَذَّبَتْ﴾ وإن كان دلاليا وتركيبيا محمولا ثنائيا (أي يأخذ موضوعا منفذا وموضوعا متقبلا) فإن موضوعه الثاني الذي هو المفعول قد حُذف، وذلك ما انتبه له «الجرجاني» من أن حذف المفعول يفيد "توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تُعلِم التباسه بمفعوله"[5]، وذلك لتحقيق أغراض مقامية تداولية بحتة؛ فالحذف

---

1 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص153

2 البقرة : 17

3 الزمخشري : الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1987، ج01، ص75

4 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص161

5 المرجع نفسه، ص161

ـكما سبق الذكرـ "هو ما يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر من جملة مع قرينة تعين المحذوف"[1] ، وأدق وصف هو ما قاله « الجرجاني » "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبنِ"[2]، وقد عدّ كثير من علماء البلاغة أن الحذف هو البلاغة نفسها.

وقوله تعالى ﴿ وَٱزۡدُجِرَ ﴾ هو حمل فعلي بسيط أحادي الحد ذو إطار حملي نووي، إذ أخذ محموله موضوعا أساسيا واحدا ولم يتضمن حدودا لواحق، وهو يدل على « حدث » وموضوعه الفارغ معجميا يحمل الوظيفة الدلالية « المتحمل » والوظيفة التركيبية « المفعول » والوظيفة التداولية « المحور ».

إلا أن المحمول في هذه الجملة لم يرد مبنيا للمعلوم، فقد جاءت صيغته الماضية مبنية للمجهول، وذلك ما رأى فيه البلاغيون مقاصد تداولية في القرآن الكريم؛ إذ يكون ذلك للإيجاز والعلم بالفاعل، أما فائدته البلاغية فهي التحقيق لأن الغرض هو الإعلام بتحقق الفعل بالمفعول، فلا حاجة لذكر الفاعل طالما أنه معروف.

ولا ينبغي لأي حديث عن الجمل الفعلية أن يتغاضى عن الإطار الزماني للفعل ذاته، فلابد أن يتم هذا الحدث في فترة زمانية معينة، ولهذا يعد الفعل مادة لغوية مهمة تدل على حدث يجري على أزمنة مختلفة، وذلك لأن الأساليب اللغوية تختص بالتعبير عن الأحداث التي تمت، والأحداث التي لم تتم بعد بواسطة الأفعال المقيدة بالزمن، والزمن ثلاثة أقسام، زمن ما مضى وهو الزمن الماضي، وما يكون ولم يقع وهو الزمن المستقبل، وما هو كائن لم ينقطع وهو الزمن الحاضر، وباختلاف الأزمنة تختلف أبنية الأفعال.

---

1 الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة، ص 182

2 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص146

وهناك من قسّم الجمل، معتمدًا معيار الزّمن، إلى قسمين : الأوّل؛ الجملُ التي لا يراد بها الزّمن، وهي الجمل الاسميّة، والظرفيّة، والمكانيّة، والفعليّة التي تعبِّر عما يثبت اتصاف المسند إليه بالمسند، والثاني؛ الجملُ الزّمنيّة، وهي الاسميّة المرتبطة بالقرائن التي تدلّ على الزمن، والجمل الظرفيّة الزمنيّة، والجمل الفعليّة التي يشير فيها المسند إلى الزّمن، أو التي ترتبط بها قرائن خارجة على نطاق الإسناد لفظيّة أو معنويّة تشير إلى الزّمن[1] .

ولعلَّ المتتبع لدلالات الأفعال يجدُ فرقًا بين القاعدة والاستعمال، فالفعل لا يدلُّ على الزّمن الذي وُضِع له في جميع استعمالاته خصوصًا في استعمال القرآن الكريم لهذه الأفعال، فقد يرد الفعل المضارع فى معنى الحاضر دلالة حقيقة وعلى المستقبل دلالة مجازية، إذ يمكن أن تنصرف دلالة الفعل على المضارع إلى الماضي فيخبر به عن حدث تمّ وانقضى في الزمن الماضي وذلك بقرائن لفظية أو معنوية خاصة بالزمن الماضي مثل أدوات النفي، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ فدخولها على المضارع يحوّل دلالته إلى الماضي، وقد تأتي في الكلام قرينة لفظية تدل على الزمان الماضي مثل قوله تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾؛ فالقرينة اللفظية هنا هي قوله «كَانَ» دلّت على أن الجريان قد انقضى وانقطع أثره، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾[2]، فالفعل «تَتۡلُواْ» يدلّ على الماضي، أي بمعنى تلت .

وقد يحمل الفعل الماضي في القرآن الكريم معنى الاستمرارية والتجدد، أو الحاضر والاستقبال، كما في قوله تعالى : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾[3] إذ لا يدلّ الفعل «أَتَىٰٓ» فيه على الماضي، لأنّ أمرَ الله لَّما يأتِ، وإنَّما دلَّ على الاستقبال، فليست صيغة الفعل وحدها

1 ينظر : المنصوري علي جابر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط1، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص41

2 البقرة، 102

3 النحل، 01

هي التي تحدد الجهة الزمنية لذلك الفعل، بل هناك قرائن لفظية وسياقية تتضافر مع الصيغة لتحديد الجهة الزمنية ، ومن هنا قال النحاة إن الأصل في الفعل الماضي أن يدل على حصول الحدث في زمن فات وانقضى، أي قبل زمن التكلم، سواء كان انقضاؤه قريبا من وقت الكلام أم بعيدا، و هذا هو الماضي لفظا ومعنى، ما لم تأت قرينة تصرفه إلى الحال أو المستقبل، كما قالوا إن الأصل في الفعل المضارع أن يدل على حصول الحدث في الحال أو الاستقبال، إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما، وحينما يصلح المضارع للحال والاستقبال معا يكون عدُّه للحال أرجح، ويتعين للحال إذا اقترن بما يمحضه له، كما يتعين للمستقبل بقرائن لفظية كثيرة منها اقترانه بحرف تنفيس(السين أو سوف)، وكذلك يتعين للاستقبال مع الحروف الناصبة مثل (أن) المصدرية، أو مع ظرف زمان خاص بالمستقبل.

والأغلب في بنيات جمل سورة القمر توافق صيغة الفعل في الجملة، فجاء الماضي مع الماضي، والمضارع مع المضارع، وقلّ ورود التخالف أو الاختلاف في الصيغة؛ الماضي مع المضارع، والمضارع مع الماضي.

وقد ترد الدلالة الزمنية للمضارع مطلقة وذلك إذا جاء الفعل في جملة تجري مجرى الحكمة أوالمثل، فيكون الزمن فيها صالحا للماضي والحاضر والمستقبل، وقد يكون من المقبول الانتقال في جهة الزمن من الماضي إلى الحاضر أو المستقبل، لأنه انتقال منطقي، بل قد يكون أحيانا أبلغ من التوافق، لأنه يؤدي إلى تأكيد تحقق صورة الحدث الذي وقع في الماضي، حتى كأنها مشاهدة أمام العيان، ومثله الانتقال من الحاضر إلى المستقبل لأنه انتقال منطقي أيضا، أما الانتقال من المستقبل إلى الماضي فقد يكون مقبولا إذا كان الغرض منه الدلالة على أن ذلك الحدث كأنه متحقق بالفعل، فهو من باب تنزيل المستقبل منزلة

1 ينظر : تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص140ـ141

الماضي، إشعارا بإمكان تحققه، ومثله أيضا الانتقال من المستقبل إلى الحاضر، أي إلى زمن التكلم، فذلك يدل على أن الأمر المتوقع حدوثه في المستقبل، قد بدأ يتحقق من الآن، بنفس الصورة المطلوبة أو بصورة مغايرة.

وقد يكون الانتقال من المستقبل إلى الماضي غير مقبول، لأن ذلك يسير بعكس المنطق الزمني، وكذلك الانتقال من الماضي إلى المستقبل، إذا صاحبت الفعلين قرائن لفظية وسياقية متناقضة الزمن و الجهة؛ لأن ذلك يؤدي إلى فوضى وتناقض في العلاقات التركيبية في اللغة، فتصبح كأنها علاقات عبثية أو عديمة الدلالة.

ب . الحمول الفعلية أحادية الحد ذات الإطار الحملي الموسع :

هي تلك الحمول الفعلية التي يأخذ محمولها الفعلي موضوعا أساسيا واحدا ويتضمن بالإضافة إلى حده الموضوع حدوداً لواحق يكمن دورها في تخصيص الواقعة من حيث الزمان والمكان والحال، وتكون بنيتها على الشكل التالي :

المحمول الفعلي أحادي الحد (ذو موضوع واحد) << حدود موضوعات << حدود لواحق

وتمثّل له الجمل التالية :

- خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ
- كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ
- تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً
- يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ

فأما قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ فهي جملة فعلية بسيطة أحادية الحد، رغم أن محمولها الفعلي لم يتصدّر الجملة، ويمكن النظر إليها بعدّها "تتضمن حملا موسعا بالإضافة إلى مكوّن خارجي (أومكونات

خارجية)"[1] ، فهي تأخذ حداً موضوعًا وَحَدَّيْن لاحقين؛ إذ "بالإمكان أن يتوارد في الحيز الموقعي غير الوجهي، أي الحيز الموقعي الموالي لموقعي الفاعل والمفعول أكثر من مكون واحد، كالمكون «الحدث» والمكون «الزمان» والمكون «المكان» والمكون «العلة»"[2]، فالمحمول يدل على «عمل» وموضوعه الأساسي يحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ»، والوظيفة التركيبية «الفاعل» والوظيفة التداولية «المحور»، وقد أضيفت إليه أربعة لواحقَ هي : لاحق المكان ولواحق الحال، إذ تموقعت كلها في (ص)، إلا أن لاحق الحال المقدم ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ الذي يشغل الموقع (ص) في الترتيب العادي [فـ، فا، (مفـ)، (ص)] في البنية التحتية، لكنه في البنية المكونية لهذه الجملة قد تصدر المحمول الفعلي كما تعكسه البنية الموقعية لها فأصبح المكون ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ الحامل للوظيفة الدلالية «الحال» التي تجعله يتموقع أصلا في الموقع (ص)، لكن تموقعه في صدر الجملة يجعل منه «بؤرة مقابلة»، فتصبح البنية المكونية للجملة كما يلي :

خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ	يَخۡرُجَ	ون	مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ	كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ	مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ
م∅	فـ	فـا	ص1	ص2	ص3

وعليه، فإن تمثيل البنية التحتية للجملة يكون كما يلي :

خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ

[مس تا (خرج : {يفعل} فـ) (س1 : (الواو) منفـ فا مح (س1)) (س2 : (مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ) مكـ ص1 (س2)) (س3 : (خُشَّعًا)حل1 م∅ بؤمقا (س3)) (س4 : (كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ) حل2 ص4 (س4)) (س5 : (مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ) حل3 ص5 (س5))]

---

1 أحمد المتوكل : الجملة المركبة في اللغة العربية، ص27

2 أحمد المتوكل : من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1987 ، ص46.

وبغرض تبيين القيم التداولية والمظاهر السياقية الكامنة في هذه الآية، لابد من التوقف عند ظاهرة التقديم والتأخير بين الحال وصاحبها كما سبق أن أشار الباحث إلى ذلك؛ إذ لكل كلمة في الجملة ترتيبٌ معين تأتي فيه بحسب وضعها اللغوي والنحوي والتخابري المقامي، فالأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، ولكن قد يخرج النظم عن هذا الترتيب لدواع بلاغية ونفسية وجمالية، فيستدعى المؤخر ليكون في المقدمة كما في الآية الكريمة: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ ولقد أدى التغيير في البنية السطحية بهذه الحركة الأفقية وذلك بتقديم الحال ﴿خُشَّعًا﴾ على صاحب الحال (ضمير الجمع «هم» / واو الجماعة) في قوله: ﴿أَبْصَٰرُهُمْ﴾، ﴿يَخْرُجُونَ﴾ في النظم القرآني للدلالة على هول وفرط ما سيلقاه الكفار يوم القيامة، "فتكون أبصارهم ساكنة على كل حال لا تنفلت يمنة ولا يسرة"[2].

فالتقديم والتأخير -إذن- يعدّ من أهم المظاهر البلاغية عناية من طرف المتقدمين والمتأخرين، وهو يمثل عدولا عن القاعدة العامة وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصلية لغرض يتطلبه المقام، إذ يكون هذا العدول بمثابة إبداع يعمد "إليه المبدع ليخلق صورة فنية متميزة"[3] و هو تبادل في المواقع، تترك الكلمة مكانها في المقدمة لتحل محلها كلمة أخرى تؤدي غرضًا بلاغيًا ما كانت لتؤديه لو أنها بقيت في مكانها الذي حكمت به قاعدة الانضباط اللغوي.

وإذا كانت البلاغة مبنية على ترتيب الألفاظ وجمال موقعها في السياق فإن أسلوب التقديم والتأخير له المساحة الأكبر في هذه البلاغة ليصل منشئ الكلام إلى أقصى حد من التأثير في المتلقي، ولأهمية هذه الظاهرة التداولية فقد عني بها علماء اللغة منذ عصر مبكر؛

---

1 ينظر : محمد عبد المطلب : البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط01، 1997، ص235

2 الفخر الرازي : التفسير الكبير، تحقيق عبد الرحمن محمد، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، ط01، 1938، ج29، ص34

3 محمد عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط01، 1994، ص200

فهذا «سيبويه» يقول: "كأنهم كانوا يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[1] وسماه «ابن جني» مع أبواب أخرى بباب شجاعة العربية[2] لِما يولده من معان بلاغية.

وقد حظي هذا المبحث عند شيخ البلاغيين «عبد القاهر الجرجاني» بدراسة متميزة، إذ نبّه إلى مكانته في البلاغة وعزَا الفضل لجمال الكلام وحسن تأثيره في المتلقي إلى جمال نظمه إذ يقول: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[3]

وعدّ «ابن الأثير» التقديم والتأخير بأنه باب "طويل عريض يشتمل على أسرار دقيقة"[4]، وسار «الزملكاني» على خطى «الجرجاني» في عدّ سبب التقديم والتأخير في الكلام تبعًا لمعناه في القلب فقال: "التقدم في اللسان تبع للتقديم في الجنان"[5] فإحداث تغيير في بنية التركيب يأتي لتحقيق غرض جديد، يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم فأي تحول في مباني التراكيب يحدث تغييرًا في المعنى، حسب مقتضيات الظروف والمواقف والدوافع النفسية والشعورية لطرفي عملية الاتصال، المبدع والمتلقي.

---

1 سيبويه: الكتاب، 01/ 14- 15

2 ينظر: ابن جني: الخصائص، 2/ 360

3 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص83

4 ضياء الدين ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، دط، ج1، ص175

5 كمال الدين بن عبد الكريم الزملكاني: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تح خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة الماني، بغداد، 1974، ص290

وعالج البلاغيون المعاصرون بنية التقديم والتأخير ولكن بصياغة جديدة لا تختلف عما ذكره العلماء الأقدمون، فالتقديم والتأخير عندهم ينحصر في حدود الدال صياغةً، إذ ينتقل فيها الدال من موضعه الأصلي إلى وضع طارئ في حركة أفقية مرتبطة مع حركة الفكر من ناحية وطبيعة المقام من ناحية أخرى، وهذا التبادل في المواقع ينقل التعبير من مستوى إلى مستوى آخر قائم على تجاوز اللفوظ اللغوي بالنسبة لموقع الدال داخل التركيب، ويمكن إرجاع بلاغة التقديم والتأخير إلى اعتبارات يعود بعضها إلى المبدع وحركته الذهنية ويعود بعضها إلى المتلقي واحتياجاته الدلالية ويخلص بعضها الثالث للصياغة ذاتها، على معنى أنه من طبيعتها المثالية[1] .

فالتقديم كما أطلق عليه الدكتور «خليل أحمد عمايرة» هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيرًا بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة هي عنصر من عناصر التحويل، بل هي من أبرز عناصر التحويل وأكثرهاوضوحًا، لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيقدمه أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبًا لإظهار وترتيب المعاني في النفس[2].

والمتفحص لقوله تعالى: ﴿يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ﴾ يدرك أنها جملة فعلية بسيطة أحادية الحد، ومحمولها هو الفعل (يُسۡحَبُونَ) يضم موضوعا أساسيا واحدا، كما أنه دلّ على واقعة «الحدث»، وللتوضيح أكثر فإن المكون (ضمير المخاطبين «الواو»)، يؤدي الوظيفة الدلالية «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» والوظيفة التداولية «المحور» .

ومن جهة أخرى فإن المحمول الفعلي يمكن النظر إليه على أنّه "تضمن حملا موسعا بإضافة

---

1 ينظر : محمد عبد المطلب : البلاغة العربية، قراءة أخرى، ص235ـ238

2 ينظر : خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها، ص 88-93

مكون خارجي (أومكونات خارجية)"[1] ، فهو يأخذ حدوداً موضوعات وحدودا لواحق؛ إذ "بالإمكان أن يتوارد في الحيز الموقعي غير الوجهي، أي الحيز الموقعي الموالي لموقعي الفاعل والمفعول أكثر من مكون واحد، كالمكون « الحدث » والمكون « الزمان » والمكون « المكان » والمكون « العلة »"[2]، وكلها تتموقع في (ص)

ولتبسيط ذلك كله، فإن الباحث يمثل للبنية الموقعية التالية :

يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ : [خب مس تا (سحب : {يُفعل} فـ) (س^{1} : (ـØ) منف فـا° مح (س^{1})) (س^{2} : (الواو) متقـ مفـ مح (س^{2})) (س^{3} : (فِي ٱلنَّارِ) مكـ ص^{1} (س^{3})) (س^{4} : (عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ) حل ص^{2} (س^{4}))]

حيث تشير المخصصات المجردة (خب، مس، تا، ـØ، س^{1}س^{2}..، ص^{1}ص^{2}، حل، مكـ) إلى ما يأتي : « خب » : صيغة الخبر، « مس » : زمن المستقبل، « مض » : زمن المضي، « تا » :تام، « ـØ » :الموضوع الفارغ معجميا، « س^{1}س^{2}.. » :حدود المحمول ، « ص^{1}ص^{2}.. » : موقع المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية، « مكـ » : المكان، « حل » : الحال.

ثانيا : الجمل الفعلية البسيطة ثنائية الحد :

الحمول الثنائية هي الحمول التي يأخذ محمولها الفعلي موضوعين أساسين، بصرف النظر عما إذا وُجدت حدود لواحق أو انعدمت، كما تمثل له البنية الموالية :

المحمول الفعلي ثنائي الحد (ذو موضوعين) ≪ حدود موضوعات ≪ حدود لواحق

أ. الحمول الفعلية ثنائية الحد ذات الإطار الحملي النووي :

هي تلك الحمول الفعلية التي لا يتضمن محمولها حدودا لواحق، فتكون بنيتها على الشكل التالي :

المحمول الفعلي ثنائي الحد (ذو موضوعين) ≪ حدود موضوعات

---

1 أحمد المتوكل : الجملة المركبة في اللغة العربية، ص27

2 أحمد المتوكل : من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص46.

وتمثّل له الجمل التالية :

- وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ
- فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا
- كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ
- فَٱرۡتَقِبۡهُمۡ
- فَنَادَوۡاْ صَاحِبَهُمۡ
- إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ صَيۡحَةٗ
- كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطِۢ بِٱلنُّذُرِ
- كَذَٰلِكَ نَجۡزِي مَن شَكَرَ
- وَلَقَدۡ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيۡفِهِۦ
- فَطَمَسۡنَآ أَعۡيُنَهُمۡ
- فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ
- وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ
- كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا
- وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ
- ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ
- وَلَقَدۡ أَهۡلَكۡنَآ أَشۡيَاعَكُمۡ

وفي قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ ﴾ جملة فعلية بسيطة يدل محمولها على واقعة « العمل » وهو ثنائي الحد، إذ يسند لحدّه الأول (واو الجماعة) الوظيفة الدلالية « المنفذ» والوظيفة التركيبية « الفاعل» والوظيفة التداولية « المحور» ، ويسند لموضوعه الثاني (أَهۡوَآءَهُم) الوظيفة الدلالية « المتقبل» والوظيفة التركيبية « المفعول» والوظيفة التداولية « المحور» .

وعليه فإن البنية المكونية للجمل السابقة في إطار التركيب العام للجمل المجاورة لها من منظور النحو الوظيفي تكون كالتالي :

وَكَذَّبُ	وا	وَٱتَّبَعُ	وا	أَهْوَآءَهُمْ	وَكُلُّ أَمْرٍ	مُّسْتَقِرٌّ
فـ	فـا	فـ	فـا	مف	فـا	م س
حمل 01		حمل 02			حمل 03	

وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ : [خب مض تا (اتبع {افتعل} ف) (س1 : (الواو) (س1)) منفـ فا مح (س2 : (أهواءهم) متقـ مفـ مح (س2))]

ب . الحمول الفعلية ثنائية الحد ذات الإطار الحملي الموسع :

هي تلك الحمول الفعلية التي تتضمن بالإضافة إلى حديها الموضوعين حدوداً لواحق يكمن دورها في تخصيص الواقعة من حيث الزمان والمكان والحال ، وتكون بنيتها على الشكل التالي :

المحمول الفعلي ثنائي الحد (ذو موضوعين) « حدود موضوعات « حدود لواحق

وتمثّل له الجمل التالية :

- وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ٤ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ
- فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ
- وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا
- فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ
- وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ
- وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً
- وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ
- إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ
- تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ
- وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ

- إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا
- وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ
- فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ
- إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ

وفي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴿٤﴾ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ فهي جملة فعلية بسيطة لأن محمولها الفعلي يتصدّر الجملة ويأخذ حدين موضوعين أساسيين ، إذ يُلاحَظ أن المحمول في الآية الكريمة يدل على « حدث » وموضوعه يحمل الوظيفة الدلالية « القوة » ، والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور » .

أما لفظة ﴿ حِكْمَةٌۢ ﴾ في معرض هذه الجملة فقد أخذت موقعها الإعرابي « البَدَل » من الفاعل (ما) ، وهذا يوحي بأنّ التركيب في هذه الجملة الفعلية وفقا لهذا النمط ، قد أدرجه « المتوكل » ـ من منظور النحو الوظيفي ـ تحت نمط يسمى الجمل المذيلة ، التي "تتميز ببنيات ذات حمول فعلية ملحق بها ذيل" [2]؛ أي تلك التي يلحقها ذيل يتموقع في م[3]، ومنطلقنا في ذلك "أن النحاة القدماء يعتبرون ما يُعدُّ ذيلا في النحو الوظيفي ، مكوناً يحمل وظائف مختلفة كـ(وظيفة المبتدإ المؤخر ، ووظيفة البدل ، ووظيفة المضرب به) ، خاصة وأن المكون الذيل كما عرّفه سيمون ديك بأنه يحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها ، وذلك بغرض إزالة الإبهام" [3]، وهو ما يتطابق مع وظيفة البدل نحوياً ، لأن البدل "يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص وتستطيع أن تعرفه بأن يحذف الأول وأن تقيم الثاني

---

1 محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، ص175

2 يحيى بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه ، جامعة قسنطينة ، 2005 ، ص280

3 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص146ـ147

مقامه"[1] ، والغرض من البدل هو "تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه"[2]. وعليه فإن البنية المكونية للجمل السابقة من منظور النحو الوظيفي تكون كالتالي :

وَلَقَدۡ جَآء | هُم | مِّنَ ٱلۡأَنۢبَآءِ | مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ | حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ

فـ | مفـ | ص | فـا | م^{3}

أما البنية التحتية للجملة فيتم تمثيلها كالتالي :

وَلَقَدۡ جَآء َهُم مِّنَ ٱلۡأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ

[خب مض تا (جاء : {فعل} فـ) (س^{1} : (هم) قـو مفـ مح (س^{1})) (س^{2} : (ما) (س^{2})) منفـ فا مح (س^{3} : (حِكۡمَةُۢ) ص فـا م^{3} (س^{3}))]

ولم يكن ورود هذه الجملة مصدّرة بحرف التحقيق (قد) اعتباطيا ، بل لدواع مقامية تداولية؛ إذ "تعدّ من الجمل الحاملة لبؤرة المقابلة تلك الجمل التي تُصدَّر بأدوات مُؤكِّدةٍ من قبيل (قد)"[3]، ذلك لأن حرف التوكيد هذا من شأنه أن يزيل الشك من ذهن المخاطب ، حيث إن بؤرة المقابلة ـ كما يعرفها أحمد « المتوكل » ـ هي "البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[4]، وبالعودة إلى التراث النحوي العربي ، فقد أشار « الرضي » إلى العلة الدلالية التي أوجبت الإتيان بـ (قد)، والدافع من وجودها في مثل هذا السياق يزيد في تحقق الفعل ويمنع من حصول التناقض بين دلالة زمن المضي وزمن الحال ، إذ إن "لفظة (قد) تقرب الماضي من حال التكلم ، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية ، فقالوا : جاء زيد العام الأول وقد ركب ،

---

1 ابن جني : اللمع في العربية ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط2 ، 1985 ، ص144.

2 عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط03 ، 1974 ، ج03 ، ص665.

3 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص32

4 المرجع نفسه ، ص29

فالمجيء بلفظ (قد) ههنا، لظاهر الحالية" [1] ، وبعبارة أخرى فإن (قد) أعانت هنا، على تحقيق الانسجام والتوافق بين المضي والحال، من ناحية الدلالة الزمنية لكل منهما، بتقريبها زمنَ المضي إلى زمن المتكلم، الذي هو زمن الحال المنصوص عليه.

وبالنظر إلى بنية الجملة ـ من جهة أخرى ـ فإن هناك عدداً من عوامل الجر التي يجب أن نتوقف عندها مثل (مِّن)، فورودها في هذا الموضع يحقق دلالة لا يحققها غيرها من عوامل الجر لما تحمله من دلالات سياقية؛ إذ إن بعض العلماء حكموا باسميتها إذا كانت تبعيضية، وعلّتهم في ذلك أنه يجوز لها أن ترد في مواضع يقتضي السياق فيها جعلها فاعلا أومبتدأ أو اسما لـ (إنّ) أو خبراً لـ (كأنّ) أو اسما مجروراً بالإضافة.. وهناك من العلماء من ذهب إلى إحلالها موضع الفاعل، من خلال اتكائهم على المعنى دون الإعراب واستعاضتِها بلفظة (بعض)، محتجين بما ذهب إليه « الزمخشري » [2] في تخريجه لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [3]، وذلك لا يصدق إلا إذا لم يكن هناك اسم ظاهر ولا مضمر يصلح أن يكون فاعلاً لـ (جاء)، ومن ثم فوجود هذا الاسم الظاهر في الآية، المتمثل في (ما) الموصولة قد كفتها موقع الفاعلية.

وتتجلى وظيفة الاسم الموصول (ما) في الجملة، في كونه يستعمل لـ "عدم معرفة الاسم الصريح، وعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم" [4]، وهذا هو الغرض الأصلي الذي يدعو إليه إستعمال الإسم الموصول، وقد يعدل عن هذا الأصل فيأتي التعريف لإستهجان التصريح بالاسم، أو لزيادة تقرير غرض الكلام [5] أوللتفخيم والتهويل، كما في قوله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [6] ، وهذا

---

1 رضي الدين الأسترباذي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 2/ 30

2 ينظر : الزمخشري : الكشاف، ج02، ص11

3 الأنعام : 34

4 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص200

5 ينظر : أبو يعقوب السكاكي : مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، مطبعة الرسالة، بغداد، ط01، 1982، ص 181

6 طه 78

UNIVERSITE SETIF2

الغرض يأتي كثيرا مع الإسم الموصول (ما)، الذي يعرّف بأنه من الأسماء التي تكون «ناقصة في الخبر، لأنها في الإخبار لابد لها من صلة وعائد» ، والاسم الموصول "لا يُنعَت ولا يُؤكَّد ولا يُعطَف عليه، إلا بعد تمام صلته، لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد، ولا يصح معناه إلا بالعائد عليه صلته"[1]

وبالنظر إلى آخر الجملة، فإن صيغة اسم المفعول (مُزْدَجَرٌ) من مادة الافتعال المزيدة التي تدل على المبالغة[2]، كما تدل على الحدث والحدوث وذات المفعول، والمصدر الميمي (مُزْدَجَرٌ) يدل على المبالغة في الردع؛ لأنه يتضمن إضافة إلى معنى الزجر، معنى المدعاة للزجر، فتتضمن السبب وما ينبغي أن يترتب عليه من مُسَبّب، وهو يدل على المضي والحال والاستقبال والاستمرار في الزمن[3].

وأما الأبعاد السياقية قد طغت على الجو العام للجمل جميعها، بالنظر إلى ما فيها من الأحوال المقامية ذات المناحي الوظيفية، فبعد إمعان النظر في قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا صَرۡصَرٗا فِي يَوۡمِ نَحۡسٖ مُّسۡتَمِرّٖ﴾، يُلاحَظ أن هناك الكثير من القيم التداولية التي كانت نابعة من أسس نحوية صرفية تركيبية دلالية؛ إذ أورد ـ عز وجل ـ لفظة «الريح» مفردةً دون لفظة «الرياح» جمعاً، ذلك أن القرآن الكريم فرَّق بينهما في المعنى من خلال السياق الذي وردت فيه كل لفظة، إذ استعمل لفظة «ريح» في موضع العذاب باستثناء ما جاء في سورة (ص)، في قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرۡنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦ رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ﴾[5]، وهذا لا

---

1 عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي : الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الاردن، دط، د.ت، ص361

2 ينظر : المرجع نفسه ، ص362

3 محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير، ص175

4 ينظر : فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2007، ص 53

5 سورة (ص) : 36

يتعارض مع الآيات التي ذكرت فيها لفظة الريح في موضع العذاب، أو الريح العاصفة؛ وذلك يُفهم من سياق الكلام فبداية الآية أن الله ـ عز وجل ـ سخّر لسليمان الريح العاصف وهذا واضح من سورة الأنبياء، قال تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ ﴾[1] ، والمعنى؛ سخّرنا له الريح التي شأنها العصف بأمر سليمان ـ عليه السلام ـ تصير رخاء بعد أن كانت عاصفة، أما في الآيات التي وردت فيها لفظة « الريح » مفردة*، فهي قد وقعت في موضع العقاب وجاءت كنوع من أنواع العذاب الذي بعثه الله للأمم المكذبة، وهو نوع من العدول الصرفي المحمّل بالدلالات السياقية.

وفي الآية الواردة سابقا من سورة القمر، يُلاحَظُ أن البنية الصرفية للفظة « صَرْصَرًا » معدولة عن لفظة « ٱلصَر» الذي هو برد شديد يضرب النبات والحرث كما جاء في المعاجم، و« ٱلصَرْصَر »؛ ريح باردة، وقيل أصلها « صَرر » من « ٱلصَر » فاللفظتان أصلهما واحد، ولكن اختلاف الصيغة (فعل و فعلل) له قيمة تداولية لأنه ضرب من العدول الصرفي، إذ جعل لكل منهما دلالة إضافية، فتضعيف العين يكون للمبالغة في شدة الريح العاصفة التي لها دوي من عظمة سرعة تنقلها، وببيان ذلك أعطت دلالة واضحة على مقدار الدمار الذي حلّ بهم وتكراره؛ لأنها تبين العذاب والعقاب الذي ألم بالكفار.

وفي السياق نفسه، عمد الله ـ عزّ وجلّ ـ إلى "تقديم الوصف بالذات (صَرْصَرًا) على الوصف بالفعل (تَنزِعُ) في الآية بعدها، ليعلم شدّة ما حل بهم من عذاب وتقدّم ذكر العذاب على الإنذار مع كون العذاب لا يكون إلا متأخراً عنه كما قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[2]، وعن سر هذا الترتيب، فإن تقدّم ذكر العذاب للاهتمام به حيث كان هو المقصود

---

1 سورة الأنبياء: 81

* استخدمت لفظة الرياح جمعا في القرآن الكريم في مواضع الخير والرحمة كما في سورة فصلت 16 والروم 46 والأعراف 57

2 الإسراء: 15

بالإنذار به فبدأ بالسؤال عنه على سبيل التهكّم بهم ولما فيه من الوعيد لكفار مكة أن يلحقهم مثله فبدأ به"[1] .

أما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾ فقد تم تقديم ظرف الزمان والمفعول به في لفظة (بُكْرَةً)؛ إذ تتخذ العلامات في العربية مواقع محددة لاداء المعنى وفق مواقعها التي حددتها قواعد اللغة ، غير أن هذا لايعني صرامة القاعدة وعدم إمكانية تبادل المواقع بين أجزاء الكلم ، ذلك أن وجود الحركات الإعرابية يعطي الكلمات مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير؛ لأن علامات الإعراب تدل على معنى الكلمة الإعرابي أينما كان موقعها من الجملة المنظومة ، بشرط أن يكون المعنى موقوفا على حركتها المستقلة الملازمة لها ، وذلك ما يدرسه البلاغيون تحت مسمى التقديم والتأخير ، إذ يدرس تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر ، وتأخيره وهو في المعنى مقدم .

فالأصل في علة تقديم الكلمات بعضها على بعض ، هو إيلاؤها العناية والاهتمام ، وقد انتبه « الجرجاني » إلى الغرض الفني العام الذي يفيده التقديم ، وهو أن "ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدم له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام"[2] ، وبهذا قد أدرك التجاوب السّياقي بين السطح اللغوي والقيم التداولية ، إذ لا يمكن أن يعطي النمط اللغوي الواحد القيمة التداولية نفسها في كل مرة ، وإنما يتم إستجلاؤها عبر التواشج القائم بين البنية الشكلية والمعنى الوظيفي ، وبهذا تتعدد القيم التداولية للمظهر الشكلي الواحد بحسب السياق الذي يحتويه

حيث قدّم الله ـ سبحانه وتعالى ـ ظرف الزمان (بُكْرَةً) على الفاعل بغرض للعناية والاهتمام بزمن وقوع العذاب ، وإحداث عدول عن النسق المألوف إلى نسق ذي قيمة تداولية خاصة ،

1 منير محمود المسيري : دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، ص628

2 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص159

من خلال الأثر النفسي في شعور القارئ، وعلى هذه الشاكلة ينظر « الزركشي » إلى قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [1]، فإن أصل الكلام: « هواه إلهه »، كما نقول: « إتخذ الصنمَ معبوداً »، لكن قدّم المفعول الثاني على الأول للعناية به.

أما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾، فإنّ أسلوب القصر قد ورد ضمن بنية تركيبية فرضتها الدلالة المقامية التي يقتضيها السياق ذاته، وذلك ما أكّد عليه « الخطيب القزويني » الذي يربط "ورود القصر مع ما يجهله المخاطب وينكره" [2]

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، تبرز ظاهرة أسلوبية استجابة لعناصر الموقف الخطابي وكل ما يؤثّر فيه من سياق الحال أو المقام، من خلال تقديم المفعول، وإذا كان لهذا الأسلوب ذلك الأثر العميق في تغيير المعنى تبعًا لتغير موقع الكلمة في بنية التركيب، فلابد أن بروز هذه الثنائية في القرآن الكريم لها خصوصية قرآنية فريدة، فلكل تعبير معناه في التقديم والتأخير ولكل تبدل في موقع أحدهما هدفه ومغزاه، فالكلمة القرآنية تختلف عن سائر الكلمات لأنها تحمل معها أفكارًا ورؤى ومعاني متدفقة تضفي على النص جمالية مخصوصة في سياقها المخصص، "فكأن هذا المكان وهذا الموقع خُلقت له تلك اللفظة بعينها وفي ذات الموقع بعينه، وأن أيّ كلمة أخرى أو الكلمة نفسها في غير الموقع نفسه لا تستطيع أن تَفِيَه المعنى نفسه، فكل كلمة وضعت في موضعها لتؤدي نصيبها كله من المعنى أقوى أداء" [3]، كما أن "الكشف عن جمال هذا الأسلوب في القرآن هو الكشف عن منبع من منابع الإعجاز القرآني وطرائق استعمالاته المتباينة وفق أسس لغوية تبين روعة الأداء التركيبي والدلالي الذي يوضح خروج نظم القرآن عن نظم كلام البشر" [4]، ذلك أن القرآن الكريم

---

1 الجاثية : 23

2 الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة، ص 2/ 18

3 مصطفى صادق الرافعي : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط08، 2005، ص205

4 عز الدين محمد الكردي : التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، ط01، دت، ص36

قد فاق المعهود من نظام كلام العرب، وتصرف في ثنائية التقديم والتأخير بحيث لو أُجرِي أيّ تبديل على أمكنتها لاختل النظام ولما عاد له ذلك السبك والرونق الذي كان عليه من قبل.

كما أن الاسم المقدّم « كُلَّ » من ألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الإحاطة والعموم والشمول والاستغراق [1]، وقد نص « الجرجاني » على دلالتها في معنى الشمول، إذ إنه اسم يشتمل على الأجزاء، وهو ضد معنى التبعيض والتجزئة، لذلك يتنافى وجود حرف الجر « من » الدال على التبعيض، مع وجود « كُلَّ » الدالة على العموم والشمول، فـ« من » يقتضي التبعيض و« كُلَّ » يقتضي نفي التبعيض [2]، ولذا هما ضدان لا يجتمعان في تركيب واحد.

ولتبسيط ذلك كله، فإن الباحث يمثل لبعض البنيات الموقعية التالية :

إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ :	[خب مض تا (خلق {فَعَلَ} ف) (س^{1}:(نَا:الله) منف فا مح (س^{1})) (س^{2}: (إِنَّا:الله) منف فا مح (س^{2})) (س^{3}: (ضمير الغائب) متق مف مح (س^{3})) (س4:(كُلَّ شَيْءٍ) متق مف مح (س4)) (س5: (بِقَدَرٍ) حل ص (س5)]

حيث تشير المخصصات المجردة (خب، مض، تا، س^{1}س^{2}..، ص^{1}ص^{2}، حل) إلى ما يلي : « خب » : صيغة الخبر، « مض » : زمن المضي، « تا » : تام، « س^{1}س^{2}.. » :حدود المحمول « ص^{1}ص^{2}.. » : موقع المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية، « حل » : الحال.

ومجمل القول، إن الجمل الفعلية البسيطة ثنائية الحد في سورة القمر هي تلك الجمل التي تضم موضوعين أساسيين للمحمول الفعلي ضمن الحمل نفسه، وأغلبها ذات محمولات دلّت على واقعة « العمل »، وقد توسعت إلى اليمين أو إلى اليسار عن طريق اللواحق مثل مكونات

---

1 ينظر : عبد الرحمن الزجاجي : الجمل في النحو، ص21

2 ينظر : عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الايضاح، 2/ 871

الزمان (فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ، بُكْرَةً)، والمكان (عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ) والحال (عُيُونًا، صَرْصَرًا، مُّسْتَقِرٌّ)، وكذلك الأمر بالنسبة للمكونات الخارجية؛ إذ توسعت عن طريق المبتدإ مثل في قوله (إِنَّآ) التي تعود على لفظ الجلالة بعدّها « حصرت مجال الخطاب بالنسبة لما يأتي بعدها »[1] .

ثالثا : الجمل الفعلية البسيطة ثلاثية الحد :

الحمول الثلاثية هي الحمول التي يأخذ محمولها الفعلي ثلاثة موضوعات أساسية، كما تمثل له البنية الموالية :

المحمول الفعلي ثلاثي الحد (ذو ثلاثة موضوعات) ≫ حدود موضوعات ≫ حدود لواحق

الحمول الفعلية ثلاثية الحد ذات الإطار الحملي النووي :

هي تلك الحمول الفعلية التي يأخذ محمولها الفعلي ثلاثة موضوعات أساسية ولا يتضمن إلا حدودا موضوعات دون الحدود اللواحق، فتكون بنيتها على الشكل التالي :

المحمول الفعلي ثلاثي الحد (ذو ثلاثة موضوعات) ≫ حدود موضوعات

وتمثّل له الجملة التالية :

- وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا

فالآية الكريمة : ﴿ وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا ﴾ هي جملة فعلية بسيطة، يدلّ المحمول في هذه الجملة على واقعة « العمل »، كما أنها ثلاثية الحد، فمحمولها الفعلي يأخذ ثلاثة حدود موضوعات أساسية، وموضوعه الأول هو الموضوع الفارغ معجميا (Ø ـ) أو الضمير المستتر باصطلاح النحو القديم، الذي يحمل الوظيفة الدلالية « المنفذ » والتركيبية « الفاعل »، والوظيفة التداولية « المحور »، ويسند لموضوعه الثاني (ضمير الجمع المتصل « هُم ») الوظيفة الدلالية « المستفيد » والوظيفة التداولية « المحور »، ولموضوعه الثالث (بَطْشَتَنَا) الوظيفة الدلالية « المتقبل » والوظيفة

---

1 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص115

التركيبية « المفعول » والوظيفة التداولية «بؤرة جديد» على أساس أن الجملة جواب عن سؤال مفاده : بم أنذر لوط قومه ؟

وما يلاحظ أن الحد الموضوع الثاني (الضمير : هم) الذي يحمل الوظيفة الدلالية « المستفيد » ، يتموقع في الموقع (ص)* ، وذلك لأنه لا يحمل وظيفة تركيبة ، ولا وظيفة تداولية خارجية أو داخلية تخولها التموقع في موقع الصدر الأول أو الثاني [1] ؛ أي في موقع المحور أو بؤرة المقابلة أو اسم الاسنفهام [2]، وبما أن هذا الموقع خاص بجملة من الوظائف الدلالية ، فإنه يتم التمثيل لهذه الجملة حسب البنية الموقعية التالية :

وَلَقَدۡ	أَنذَرَ	—	هُم	بَطۡشَتَنَا	فَتَمَارَ	وۡا	بِٱلنُّذُرِ
	ف	فا°	ص	مف	ف	فا	ص

بينما تكون البنية التحتية للجملة كالتالي :

وَلَقَدۡ أَنذَرَهُم بَطۡشَتَنَا

[خب مض تا (أنذر {أفعل} ف) (س^1 : (ــ Ø) (لوط) (س^1)) منف فا مح (س^2: هم (س^2)) مستفـ مفـ مح (س^3 : بطشة (س^3)) متقـ مفـ بؤجد]

حيث تشير المخصصات المجردة الواردة في البنية التحتية (س^1)، (س^2)، (س^3) إلى موضوعات المحمول الأساسية الأول والثاني والثالث على التوالي ، و(ــØ) إلى الموضوع الفارغ معجميا أو الضمير المستتر باصطلاح النحو القديم .

وتأتي صيغة « أفعل » لأغراض ودلالات ، أشهرها التعدية ، ومنها الدلالة على الصيرورة والسلب والتمكين والتعريض والدخول في الشيء زمانا ومكانا أو حكما ومنها الدلالة على

---

* (ص) يشمل بصفة خاصة ، مجموعة الوظاف الدلالية التي تسند إلى الحدود اللواحق ، فهذه الأخيرة غالبا ما تتموقع بعد موقعي الفاعل والمفعول ، لأنها مكونات غير أساسية ، وهي لا تحمل وظيفة تركيبة ، ولا وظيفة تداولية خارجية أو داخلية تخولها التموقع في موقع الصدر الأول أو الثاني.

1 ينظر : يحيى بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، ص267

2 ينظر : أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص06

المصادفة والاستحقاق والدعاء . . وإذا دخلت الهمزة علىالفعل المتعدي إلى واحد ، صار متعديا إلى اثنين .

وفي الأخير تجب الإشارة إلى أن جميع البنيات المتعلقة بالجملة االفعلية البسيطة قد تمثلت في سورة القمر ، وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على تعدد الأبعاد التداولية من وراء تلك البنيات التي كانت خادمة للوظيفة السياقية ، مع تسجيل ملاحظة مهمة تتعلق بغياب الحمول الفعلية التي تأخذ ثلاثة حدود موضوعات في السورة ، أي إن الجمل الفعلية البسيطة ثلاثية الحد ذات الإطار الجملي الموسع لم يرد لها تمثيل في السورة الكريمة .

---

1 ينظر : نجاة عبد العظيم الكوفي : أبنية الأفعال ، ص31

المبحث الثاني : الجمل الفعلية المركبة :

إنّ نظرية النحو الوظيفي ـ كما هو الشأن بالنسبة للنظرية النحوية القديمة ـ تضم على مستوى كل جملة (حملا نوويا) يتكون من موضوع أوموضوعين أوثلاثة موضوعات أساسية، إذ يمكن تمييز (بنية إسنادية نووية)، تتكون من مسند ومسند إليه، بإمكانها أن تتوسع إلى اليسار أو اليمين عن طريق اللواحق (كالزمان والمكان والعلة) بإضافة مكونات، أو عن طريق المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى)، فنظرية النحو الوظيفي لا تكتفي بإسناد الوظائف النحوية التركيبية، بل تضيف إليها الوظيفة الدلالية والتداولية؛ فقد أصبح الدرس التداولي الحديث ـ بعد سلسلة من الأبحاث والدراسات ـ ينزع إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوي والجانب الدلالي، والجانب التداولي، إلاّ أن المشكلة التي قد تواجه الباحث هي تحديد مكان الدلالة الوظيفية في هذه النظريات النحوية، فهل تكمن في المعاني المعجمية للمفردات المكونة للتراكيب، أم أنّها تكمن في الوظائف النحوية لهذه المفردات، أم في طبيعة العلاقات الرابطة بين وظائفها، أم في الجانب الاستعمالي للغة.

وما يجدر بالباحث قوله ـ بهذا الصدد ـ إن هذه العناصر جميعها تلتقي لتتفاعل فيما بينها وصولاً إلى ناتج دلالي تداولي للجانب النحوي، شرط أن يؤخذ في الحسبان التدرج أوالتسلسل المنطقي، الذي يوصل إلى هذا الناتج التداولي، بدءاً من عنصر اختيار المفردات المعجمية المنطوقة التي تشغل الوظائف النحوية، لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة نفسها، ومن ثمَّ تحديد الوظائف النحوية لهذه المفردات، وتكوين العلائق والروابط التركيبية بين وظائف مفردات التركيب، لتكوين الناتج الدلالي الذي يعرض المعنى بصورته التركيبية الصحيحة، ومن هنا تكون الدلالة النحوية مركبةً من هذه العناصر جميعها.

ولابد من الإشارة إلى أن عملية تحديد الوظائف النحوية، تتوقف أساساً على عملية اختيار المفردات؛ إذ إن هناك "قوانينَ تنظم هذا الاختيار، يكون كلّ متكلم مزوداً بها، وإذا

لم يكن عارفاً لهذه القواعد التي تساعد على الاختيار فإنه لا تكون لديه الكفاية اللغوية أو السليقة اللغوية أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيباً صحيحاً مفيداً"[1] ، أما إذا انكسرت قاعدة الاختيار هذه في تعبير ما ، فإنّه يكون في درجة أقل من الصحة النحوية [2].

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد المحاور التي تستند إليها الجملة اللغوية ، الصحيحة نحوياً ودلالياً وتداوليا وهي :

- المفردات المعجمية ، التي يتم الاختيار من بينها ، لتشغل الوظائف النحوية المناسبة .
- الوظائف النحوية ، التي تكون بينها علاقات تمد المنطوق بالمعنى الأساسي ، إذ هي "ناتجة عن علاقات دلالية"[3]؛ أي أنّ دور عنصر من عناصر بنية ما أو وظيفته مرهون بعلاقته (وهي التي تكسبه قيمته) مع بقية عناصر تلك البنية.
- العلاقات الدلالية التركيبية ، التي تحدث بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
- الوظائف التداولية : التي تتميز بخاصية تميزها عن الوظائف الدلالية والتركيبية ، فهي مرتبطة بالمقام؛ وتحديدها لا يتم إلا انطلاقا من الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة [4].

ولمّا كانت الدراسات اللغوية السائدة، تتخذ من اللغة وسيلة لدراسة تركيب اللغة النحوي ، وتتخذ من المعنى أساساً للوصف اللغوي ، كان لابد من أن تُمثِّل الدلالة موقع الصدارة في التحليل اللغوي ، وهو الأمر الذي حوَّل اهتمام اللغويين من التركيز على تركيب

---

1 محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، دار الشروق ، القاهرة ، ط01 ، 2000 ، ص50.

2 ينظر : المرجع نفسه ، ص50

3 محمد الأوراغي : الوسائط اللغوية ؛ اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، دار الأمان ، المغرب ، ط1 ، 2001 ، ص495.

4 ينظر : أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص11

اللغة النحوي إلى ترجمة المفهوم الدلالي الناجم عن هذا التركيب، فضلاً عن عَدِّ الدلالة غاية يحققها اللفظ من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار النظام اللغوي.

لذا لابد من التنبيه إلى مفهوم الدلالة الوظيفية والدلالة التركيبية، وذلك لتجنب الخلط بين المفاهيم؛ فالدلالة الوظيفية هي من متفرعات الألسنية الحديثة في دراسة الكلام، ومهمتها تفسير "علاقات المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنها وظائفُ يؤديها كل مكون بحسب ارتباطه بما بعده وما قبله" [1]، يكون هدفها معرفة الوظيفة النحوية من جهة، وتقصي سلامة اللغة من جهة أخرى [2]، أما التركيب فهو في أحد مفاهيمه عملية وصف موضوعي للهياكل اللغوية بغية توظيفها دلالياً، ويبدو أن «الجرجاني» قد كان سباقاً من خلال تأكيده على أهمية النحو وقيمته وفاعليته؛ إذ يكشف تحليله للنصوص عن فهم أعمق وأبعد من أن تُقيَّد معاني النحو بالوظائف النحوية، فضلاً عن إشارته إلى أن المعنى النحوي الدلالي الصحيح، هو الذي يتوافق في الاختيار للمفردات، مع جانبي الدلالة النحوية (الجانب الوظيفي والجانب التركيبي).

وما يجدر بالباحث ذكره هو أنه لا يمكن أن توضع الجمل الفعلية المركبة موضع التصنيف نفسه الذي ورد في المبحث الأول المتعلق بالجمل الفعلية البسيطة، لأن "الجملة المركبة هي جملة تتضمّن أكثر من حمل واحد" [3]، لذا فإن الباحث يحاول أن يضع الجمل الفعلية المركبة في إطار تصنيفها العادي القائم على البساطة والتركيب لكن وفق قالب جامع للجمل التي تحتوي بنيات متشابهة، مع الاهتمام برصد أهم القيم التداولية والسياقية التي تحملها كل واحدة منها، والوظائف التي رُصدت لها هذه البنيات.

---

1 رشيد العبيدي : مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط01، 2002، ص227.

2 ينظر : توفيق الزيدي : أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث (من خلال بعض نماذجه)، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، دط، 1984، ص80

3 أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد، ص104

أولا : الجمل الفعلية المركبة ذات الإطار الحملي النووي :

تتضمن الجمل الفعلية المركبة حمولا مدمجة في الحمل الرئيس، فتمثل حَدًّا من حدوده الموضوعات فهي غير مستقلة عنه ضمن الصيغة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحمل الحد المدمج يأخذ من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية ما يمكن أن يأخذه الحد الاسم ، والأطر الحملية النووية هي الحمول التي تكتفي بموضوعاتها الأساسية، ولا تتضمن مخصصات لاحقة تتعلق بالزمان أوالمكان أوالحال أوالعلة، كما تمثل له البنية التالية :

المحمول الفعلي الرئيس >> الحمل الحد المدمج (اسمي/فعلي)

وتمثّل له الجملة التالية :

- وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ
- وَقَالُوا۟ مَجْنُونٌ
- فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ
- أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ
- وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ
- إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ
- وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ فَطَمَسْنَآ أَعْيُنَهُمْ
- سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ

ولعل أهم مظاهر الجمل المركبة هي صيغ الشرط كما في قوله تعالى : ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ ، إذ تجب الإشارة ـ قبل الخوض في الآية الكريمة ـ إلى أن الدكتور «أحمد المتوكل» قد عدل عن إطلاق مصطلح الجملة على التركيب الشرطي بل سمّاه صيغة الشرط التي عدّها ـ من منظور النحو الوظيفي ـ ملحقة بصيغ التذييت، من حيث "إنها صيغة محققة، وتختلف عن صيغة التدليل لأنّها لا تنطبق عليها مواصفات الصدق والكذب؛ أي هي ما يمكن

1 ينظر : أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد، ص104

تصور وقوعه على وجه الإمكان أو الاحتمال أو الشك"[1] ، ونظراً لأن نظرية النحو الوظيفي قد أغفلت الحديث عن هذا النوع من الجمل ، فإن الباحث يعدّها من قبيل الجمل المركبة ، دون تجاهل الأبعاد التداولية والظروف المقامية التي فرضت هذا النوع من البنى التركيبية ، وعليه فإن الجملة الفعلية الأولى ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً﴾ يدل محمولها على واقعة « العمل » ، كما أن محمول هذه الجملة ثنائي الحد ، إذ يسند لحدّه الأول (واو الجماعة) الوظيفة الدلالية « المنفذ » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور » ، ويسند لموضوعه الثاني (ءَايَةً) الوظيفة الدلالية « المتقبل » والتركيبية « المفعول » و « المحور ».

وبناء على ما سبق ذكره ، يمكن عدُّ المحمول الثاني (يُعْرِضُوا۟) مدمجا في المحمول الأول (يَرَوْا۟) لأنه يمثل حدا من حدوده الموضوعات وهو غير مستقل عنه رغم كونه جملة فعلية بسيطة ثانية ضمن الصيغة العامة وهي أحادية الحد ، يؤدي موضوعها (واو الجماعة) الوظيفة الدلالية « المنفذ » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور » ، بينما الجملة ﴿يَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ فهي جملة فعلية مركبة تتكون من محمولين(الأول فعلي والثاني اسمي)، ويدلّ المحمول الفعلي في هذه الجملة على واقعة « العمل » ، كما أنها ثنائية الحد ، فمحمولها الفعلي يأخذ حدين موضوعين أساسيين؛ موضوعه الأول هو ضمير الجمع المتصل (واو الجماعة) الذي يحمل الوظيفة الدلالية « المنفذ » والتركيبية « الفاعل » ، والوظيفة التداولية المحور ، ويسند لموضوعه الثاني (الجملة الاسمية/جملة مقول القول) الوظيفة الدلالية « المتقبل » والوظيفة التركيبية « المفعول » والوظيفة التداولية « بؤرة جديد ».

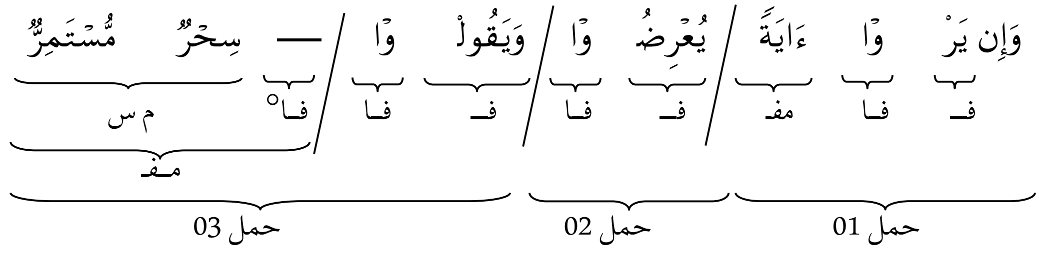
وبالنظر إلى البنية التحتية للجملة الاسمية ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ يمكن عدّها حملا مدمجا لأنها تشكل بالنسبة للحمل الرئيس (يَقُولُوا۟) حدّا موضوعا ، و"يأخذ الحمل الحد المدمج ـ سِحْرٌ

1 يحيى بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، ص194.

مُّسْتَمِرٌّ ـ من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية ما يمكن أن يأخذه الحد الاسم''[1] ، وهو يمثل وظيفة المفعول تركيبيا والمتقبل دلاليا وبؤرة جديد تداوليا ، بِعَدِّها جوابا عن الجملة : ماذا يقول الكفار إن يروا آية ؟

وبالعودة إلى صيغة الشرط في قوله تعالى : ﴿وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةً يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٌ مُّسۡتَمِرٌّ﴾ فإنّه لا ينبغي أن نتجاهل هذا النمط من التراكيب الذي أوجدته مجالات تخابرية محددة وأغراض تواصلية معينة جاءت من أجلها؛ فقد عدّ بعض النحاة مثل « ابن السراج » في أصوله أن أداة الشرط (إن) ''تفيد معنى الجزاء ، وهو ما لا يتحقق مع غيرها من الأدوات قائلا : « وينبغي أن تعلم أنَّ المواضع التي لا يصلح فيها (إن) لا يجوز أن يجازى فيها بشيء من هذه الأسماء البتة ، لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها ، إذا دخل حرف الجر على الأسماء التي يجازى بها لم يغيرها على الجزاء »''[2] ، كما ''جيء بهذا الخبر في صورة الشرط عن طريق الأفعال المضارعة التي تفيد معنى الديمومة والاستمرارية للدلالة على أنه ديدن الكفار ودأبهم''[3] ، وجاء المفعول نكرة في قوله (ءَايَة) ''للتعظيم؛ أي إن يروا آية عظيمة يعرضوا''[4] .

وعليه فإن البنية المكونية للجمل السابقة من منظور النحو الوظيفي تكون كالتالي :



بينما يتم تمثيل البنية التحتية كالتالي :

1 أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد ، ص104

2 إبراهيم الشمسان : الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، مطابع الدجوي ، القاهرة ، ط01 ، 1981 ، ص43

3 محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير ، ص172

4 الفخر الرازي : التفسير الكبير ، ص30

وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً : [شر مس تا (رأى {فعل} فـ) (س^1 : (الواو) (س^1)) منفـ فا مح (س^2 : (آية) متقـ مفـ مح (س^2))]

يُعْرِضُواْ : [خب مس تا (أعرض {فعل} فـ) (س : (الواو) (س)) منفـ فا مح]

يَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ : [خب مس تا (قال {فعل} فـ) (س^1 : (الواو) (س^1)) منفـ فا مح (س^2 : {جملة اسمية} [(س : (ـ Ø) فـا° مح (م س : سحر : مستمر)] متقـ مفـ بؤجد]

حيث تشير المخصصات المجردة (شر) (خب) (س^{1}س^2) (ـ Ø) (ص) (م س) إلى ما يلي :

(شر) : صيغة الشرط ، (خب) صيغة الخبر ، (س^{1}س^2) حدود المحمول ، (ـ Ø) الموضوع الفارغ معجميا ، (ص) الصفة ، (م س) مركب اسمي .

وفي قوله تعالى : ﴿أَمۡ يَقُولُونَ نَحۡنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ جملة فعلية مركبة تتكون من محمولين (الأول فعلي والثاني اسمي)، ويدلّ المحمول الفعلي في هذه الجملة على واقعة « العمل » ، كما أنها ثنائية الحد ، فمحمولها الفعلي يأخذ حدين موضوعين أساسيين ، وموضوعه الأول هو ضمير جمع الغائب (واو الجماعة) الذي يحمل الوظيفة الدلالية « المنفذ » والتركيبية « الفاعل » ، والوظيفة التداولية « المحور » ، ويسند لموضوعه الثاني (الجملة الاسمية/جملة مقول القول) الوظيفة الدلالية « المتقبل » والوظيفة التركيبية « المفعول » والوظيفة التداولية «بؤرة جديد » ، ذلك أنه بالنظر إلى البنية التحتية للجملة الاسمية ﴿نَحۡنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ يمكن القول إنها حمل مدمج لأنها تشكل بالنسبة للحمل الرئيس (يَقُولُونَ) حدّا موضوعا ، بعدّها جوابا عن الجملة : ماذا يقول الكفار ؟

وعليه فإن البنية المكونية للجمل السابقة من منظور النحو الوظيفي تكون كالتالي :

يَقُولُ ـ ون ـ نَحۡنُ ـ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ

فـ ـ فـا ـ فـا ـ م س

مـفـ

حمل

بينما يتم تمثيل البنية التحتية كالتالي :

يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ : [خب مس تا (قال {فعل} ف) (س1 : (الواو) منف فا مح (س1)) (س2 : {جملة اسمية}[(س : (نَحْنُ) منف فا م2 (س)) (م س : (جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ)] متق مف مح]

وضمن الجملة نفسها، يُستعمل ضمير المتكلمين «نَحْن» للتحديد والتعيين بغرض التعظيم لنفس المتحدث، وقد يؤتى لبيان صفة الغرور والتكبر في أنفس المتكلمين، كما في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ وتتجلى هذه الدلالة في تعظيم الكفار لقوتهم وجأشهم، وذلك ما يولّد فيهم شعورا يكون مدعاة للتعبير عن أنفسهم بضمير المتكلمين «نَحْنُ» للدلالة على الغرور، وقد ناب الضمير عن المبتدإ المعرفة في الاستعمال وهو يدل عليه، بغرض التخصيص والتحديد سعياً وراء تأكيد المعنى فيه، وقد يؤتى بالضمير كي يكون شاهداً على عدم الوقوع باللبس وبيان الأمر ووضوحه، وذلك غير جائز في عرف أكثر النحويين، إلا أن البعض يجيزه لشيوعه في الاستعمال الفصيح، فهناك حالات يجب فيها عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة لحكم بلاغية أهمها الإجمال ثم التفصيل بعده، بقصد التفخيم بذكر الشيء أولا مبهما، ثم تفسيره بعد ذلك، ومن هذه الحالات الضمير الواقع مبتدأ، وخبره اسم ظاهر بمعناه، يوضحه ويفسر حقيقته، فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى، مثل قوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ .

أما من جهة أخرى، فقد تقدّم المسند إليه لكون ذكره أهم، حيث يرى «السكاكي» أنّ ذلك "يقع لاعتبارات مختلفة؛ إما لأنه الأصل وليس هناك مقتضى للعدول عنه، وإما لأنه اسم استفهام كقولك: أيهم منطلق، أو لأنه ضمير شأن ومعروف أن له الصدارة كقولك: هو

---

1 المؤمنون، 37

زيد منطلق، وإما لأن في تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده، أو للتفاؤل أو التشاؤم بتقديمه أو للتعظيم أو لزيادة التخصيص"[1].

ورغم أن النحاة قد "شغلوا بالمقال وأصوله التركيبية فإنهم عنوا بالمقام الخارجي وما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات تكتنفها، تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام؛ إلا أن هذه العناية جاءت بقدر، وذلك في معرض الكلام عن الفهم والإفهام، أو لرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم، أو في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها"[2].

ثانيا : الجمل الفعلية المركبة ذات الإطار الحملي الموسع :

الأطر الحملية الموسعة هي الحمول التي تحتوي على مخصصات لواحق بالإضافة موضوعاتها الأساسية، كما تمثل له البنية التالية :

المحمول الفعلي الرئيس ‹‹ الحمل الحد المدمج (اسمي/فعلي) ‹‹ الحدود اللواحق

وتمثّل له الجملة التالية :

- يَقُولُ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٌ
- وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونًا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٍ قَدۡ قُدِرَ
- فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٍ نُّكُرٍ
- تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ
- كَذَّبَتۡ عَادٌ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ
- وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ
- فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِي ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ
- أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ

---

1 السكاكي : مفتاح العلوم، ص195

2 عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، ص125

➢ سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ

➢ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ

بينما تبدو الجملة الفعلية في قوله تعالى ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ ذات بنية مخالفة عما عهدناه في الجمل السابقة، فهي جملة مركبة بالنظر بنيتها التحتية؛ تشمل حملا اعتراضيا يمثله (الحمل الحد المدمج)، لأنه يشكل بالنسبة للحمل الرئيس (فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ) حدّا لاحقا، حيث وردت حمول الجملة المركبة مدمجة بعضها في بعض، ويوجد بينها تداخل تركيبي، وهي تشكل بالنظر إلى المحمول الرئيس (الأمري) حدا لاحقا، وهذا (الحمل الحد المدمج) يحل محل الاسم في أخذ الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية، إذ إن المحمول الرئيس يدل على واقعة «العمل»، وموضوعه الأول وهو الموضوع الفارغ معجميا (ـØ) أو الضمير المستتر وجوبا (أنت) باصطلاح النحو القديم، الذي يحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ» والتركيبية «الفاعل»، والوظيفة التداولية «المحور»، ويسند لموضوعه الثاني (الجملة المعترضة) الوظيفة الدلالية «الزمان» ويأخذ تداوليا موقع «الذيل» (م^{3})، إذ يمكن التمثيل للبنية المكونية لهذه الجملة كما يلي :

فَتَوَلَّ — عَنۡهُمۡ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ

ف فـا° ص^{1} زم ف فـا ص^{2}

ص^{3}

حمل رئيس — حمل مندمج

أما البنية التحتية للجملة فيتم تمثيلها كالتالي :

فَتَوَل عَنۡهُمۡ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ

[أمر مس تا (تولى : {فعل} ف) (س^{1} : (ـØ) منفـ فـا° مح (س^{1})) (س^{2} : (عنهم) متقـ ص^{1} م^{3} (س^{2})) [ي دع : {فعل} ف (س^{1} : (الداع) منفـ فـا مح (س^{1})) ((س^{2} : (شَيۡءٖ نُّكُرٍ) ص^{2} م^{3} (س^{2}))] (س^{3} : (يوم . .) زم ص^{3} م^{3} (س^{3}))]

أما في قوله تعالى : ﴿يَقُولُ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٞ﴾ فهي جملة فعلية مركبة لأن محمولها الأول فعلي ، لأنها تتكون من محمولين (الأول فعلي والثاني اسمي)، ويدلّ المحمول الفعلي في هذه الجملة على واقعة « العمل » ، كما أنها ثنائية الحد ، ومحمولها الفعلي يأخذ حدين موضوعين أساسيين ، موضوعه الأول هو ضمير الجمع المتصل (واو الجماعة) الذي يحمل الوظيفة الدلالية « المنفذ » والتركيبية « الفاعل » ، والوظيفة التداولية « المحور » ، أما موضوعه الثاني فهو (الجملة الاسمية/جملة مقول القول) ، إذ بالنظر إلى البنية التحتية للجملة الاسمية ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٞ﴾ فإنها حمل مدمج في الحمل الرئيس وحَدًّا موضوعاً لمحموله ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحمل الحد المدمج ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٞ﴾ يأخذ من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية ما يمكن أن يأخذه الحد الاسم ، وهو يمثل وظيفة « المفعول » تركيبيا و« المتقبل » دلاليا و« بؤرة جديد » تداوليا ، بِعَدِّ هذه الجملة جوابا عن الجملة : ماذا يقول الكافرون؟

وللحديث أكثر عن الجمل الفعلية المركبة ، لابد من التذكير بأنه سبق التنبيه إلى أن "الجملة المركبة هي جملة تتضمّن أكثر من حمل واحد"[1] ، فالعلاقة التي يمكن أن تنشأ بين جملتين إما أن تكون علاقة إدماج وتبعة أو علاقة تبعية دون إدماج أو علاقة استقلال وعدم إدماج[2]، ووفقا لقاعدة الإدماج التي اقترحها « أحمد المتوكل » "تعدُّ جملة مدمجة كل حمل يشكل بالنظر إلى الحمل الرئيس (الحد المدمج) حدا (موضوعا أو لاحقا) أو جزءاً من حد"[3]، حيث تسند إلى الحمل الحد المدمج الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية التي تسند إلى الحد الاسم.

وبالنظر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ ، فإن هذه الجملة مركبة تتكون من حمل فعلي وآخر اسمي ، حيث يدلّ المحمول الفعلي على واقعة « العمل » كما أنها ثنائية الحد ، فمحمولها الفعلي يأخذ حدّين موضوعين أساسيين ، وموضوعه الأول هو

1 أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد، ص104

2 ينظر : أحمد المتوكل : اللسانيات الوظيفية ـ مدخل نظري، ص92

3 المرجع نفسه : ص 104

ضمير جمع المتكلمين (نا)، الذي يحمل الوظيفة الدلالية « المنفذ » والتركيبية « الفاعل » ، والوظيفة التداولية « المحور » ، ويسند لموضوعه الثاني (القرآن) الوظيفة الدلالية « المتقبل » والوظيفة التركيبية « المفعول » والوظيفة التداولية « المحور » .

وما يلاحظ أن الحد اللاحق (لِلذِّكۡرِ) الذي يحمل الوظيفة الدلالية « العلة » ، يتموقع في الموقع (ص)، وذلك لأنه "لا يحمل وظيفة تركيبية ، ولا وظيفة تداولية خارجية أو داخلية تخولها التموقع في موقع الصدر الأول أو الثاني" ، كما أن الحمل المندمج في هذه الجملة المركبة ﴿ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴾ هو حمل اسمي يتكون محموله في الجملة يتكون من مركب ظرفي هو المحمول الفارغ معجميا (ـØ) أو المقدّر باصطلاح النحو القديم (اسم الإشارة "هناك")، كما أنه أحادي الحد لأنه يتكون من موضوع واحد وهو الموضوع المجرور لفظا المرفوع محلا (مُّدَّكِرٖ)، وهو يؤدي الوظيفة الدلالية « الحائل » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور ».

وعليه ، فإنه يتم التمثيل لهذه الجملة حسب البنية الموقعية التالية :

وَلَقَدۡ	يَسَّرۡ	نَا	ٱلۡقُرۡءَانَ	لِلذِّكۡرِ	فَهَلۡ	__	مِن مُّدَّكِرٖ
م^{1}	ف	فا	مف	ص	م^{1}	فا^{0}	م ص

بينما تكون البنية التحتية للجملة كالتالي :

وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ

[خب مض تا (يسّر {فعّل} ف) (س^{1} : (نَا : الله) (س^{1})) منف فا مح (س^{2} : (ٱلۡقُرۡءَانَ (س^{2})) متقـ مفـ مح (س^{3} : (لِلذِّكۡرِ) (س^{3})) عل بؤجد (س4 : (فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ) (س^{1}) عل بؤجد]

1 يحيى بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، ص267

وبشأن هذه الآية فقد روى «الطبري» عن «مجاهد» أنه فسّر (يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ) بمعنى هوّناه [1]، وقال «الفراء» ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ للحفظ، فليس من كتاب يُحفظ ظاهرًا غيره [2]. وقال «الزمخشري» أي سهلناه للاتعاظ والادّكار، بأن شحناه بالمواعظ الشافية، وصرفنا فيه من الوعد والوعيد فهل من متعظ [3].

أما في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ﴾، فقد تقدّم المفعول في الاستفهام الإنكاري، حيث أنكروا أن يكون البشر ممن يصح اتباعه وأن يكون مبعوثا من عند الله، فإنهم كانوا ينكرون ذلك، ويرون أن الرسول ﷺ يجب أن يكون ملكاً [4] بدليل قوله: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [5]، وقولهم: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيۡكُمۡ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ مَّا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [6]

وقد وردت الهمزة في قوله تعالى (أَبَشَرٗا) للاستفهام الإنكاري والنفي والاستبعاد، وما ذكره أبو حيان من التقرير يقصد به التقرير بالنفي، فلا تعارض بين المعنيين، أي خاطب الله تعالى قريشا والناس بعدهم، فأمرهم بذكر نعمه.

وكما هو معلوم، فإن أداة الاستفهام هي المكوِّن الرئيس لجملة الطلب؛ "من قِبل أنه حرفٌ دخل على جملة تامّةٍ خبريّة، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار؛ فوجب أن يكون متقدِّماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها" [7]، وشأنها ـ من حيث الصّدارة ـ شأن حروف المعاني التي تؤثِّر في

---

1 ينظر: محمد بن جرير الطبري: جامع البيان عن تفسير آي القرآن، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط01، 2001، 27/ 96

2 ينظر: الفراء: معاني القرآن، 03/ 108

3 ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 435

4 ينظر: منير محمود المسيري: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ص628

5 ابراهيم: 10

6 المؤمنون: 24

7 ابن يعيش، شرح المفصل: 5/ 104

معنى الجملة، وما لا يجب ان نغفل عنه هو أنّ "كلَّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر؛ كحروف النفي وحروف التنبيه والاستفهام"[1]

والسّر وراء ذلك خشية اللبس؛ فـ"إنّما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممّا يُغيِّر معنى الكلام مرتبةُ التصدّر؛ لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره، لم يْدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير، أو مُغيِّرٌ لما سيجيء بعده من الكلام؛ فيشوّشُ لذلك ذهنه"[2]

وكان ذلك من أدلّة تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدُّمِه على اللفظ هذا من جهة تكفُّل النظام النحوي للّغة بأمن اللّبس سعياً إلى غاية الاتصال اللغوي، وهي الإبلاغ ببيان، وأما من الوجهة البلاغيّة فتقديم أداة الاستفهام عن سائر عناصر جملتها يقتضيه الاهتمام والاعتناء به، يقول «السكاكي» في تقرير هذا: "وليس يخفى أنّ الطلب إنّما يكون لما يهمُّك ويعنيك شأنُه، لا لما وجودُه وعدمُه عندك بمنزلةٍ، وقد سبق أنّ كونَ الشيء مُهِما جهةٌ مستدعِيةٌ لتقديمه في الكلام؛ فلا يُعجبْك لزومُ كلمات الاستفهام صدرَ الكلام ووجوبَ التقديم"[3]

وبالنظر إلى البنيةِ التركيبيةِ للاستفهام في الجملة المصدّرة بالهمزة، فقد جاء الاستفهامُ مقدّماً فيه الاسم على الفعل ولم يأتِ بفعل الاتباع بعدها؛ لأنّ أمر ذلك واقع، والسؤال إنما هو عن فاعله، لذلك فالاستفهام "غير حيقيقي بل ورد مجازاً، الغرض منه الإنكار على الرسول ﷺ النبوة والرسالة لأنه من جنسهم، وطلبوا أن يكون من جنس أعلى من جنس البشر، وهم الملائكة، ودلالة لفظة (منا) تفيد المماثلة على سبيل أقوى، أما (واحداً) فإنكارٌ منهم أن تتبع الأمة رجلا واحدا، وإن فعلوا ذلك فَهُم في تيهٍ وحيرة وجنون ـ على حد زعمهم ـ"[4].

---

1 الرضي، شرح الكافية: 4/ 336

2 المرجع نفسه، 1/ 257.

3 السكاكي: مفتاح العلوم، ص309

4 أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ص 178

أما قوله تعالى : ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ ، فإن المكون (هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ) شغل مؤخرة الجملة ، بمقتضى القاعدة الموقعية ، التي تجعل وظيفة الذيل تتميز بجملة من الخصائص أهمها أن موقع الذيل خارج عن حمل الجملة ، (هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ) في الجملة ليس موضوعا من موضوعات المحمول الفعلي « ألقيَ » ، فبعد أن أخذ هذا المحمول موضوعه الأساس الإجباري « الذكر » ولاحقه الاختياري « عليه من بيننا » ، وبعد أن استكمل حمل الجملة كل مواقعه الداخلية [ف ، فا ، ص1 ، ص2] ، جاء دور الذيل « م3» ليوضح لبس الاستفهام ، إذ أن وظيفة الذيل هي أن يعدِّل المعلومة السابقة المتصلة بالمكون الملحق (ص1) ، وهي الإنكار والتكذيب والاحتقار والذم .

أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا ‏ ‏ بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ

بؤ جد ‏ ‏ ذيل تصحيح

أما في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ ، فإن الله عز وجل قد عدل عن صيغة « الفاعل » إلى صيغة « افتعل » فلم يقل : « قادر » ، لأن الصيغة الثانية أبلغ كما أنها تحقق قيما تداولية وإبلاغية أخرى ، إذ بيّنت شدة الأخذ الصادر عن قوة الغضب ، كما أفادت الدلالة على بسط القدرة ، فالمقتدر أبلغ في البسطة من القادر ، هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فقد ورد الفعل ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ ﴾ ليحقق وظيفة مقامية؛ لأن الهمزة والخاء والذال

أصل واحد ، والأصل حَوْز الشيء وجمعه ، تقول أخذت الشيء آخذه أخذا ، قال « الخليل » : "هو خلاف العطاء ، وهو التناول والأخيذ : الأسير ، وآخذه بذنبه مؤآخذة" ، وهنا لا بد من التفريق بين الأخذ والتناول وهو " أنّ التناول أخّذ الشيء للنفس خاصة ، ألا ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد ، كما تقول أخذته لزيد ، فالأخذ أعم ، وقيل التناول ، أخذ القليل المقصود

---

1 الفيروزابادي : القاموس المحيط ، 1 / 475

اليه، ولهذا لا يقال تناولت كذا من غير قصد اليه، ويقال أخذته من غير قصد"[1] ، أما دلالات (أخذ ـ أتخذ ـ آخذ) ومعانيها في القرآن الكريم فهي كثيرة، ومتعددة بحسب السياق الذي ترد فيه، فقد خرج الفعل (أخذ) في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ إلى معنى (عذّب وعاقب)، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾[2]، أخذ القرى أي عذبها[3]، وفي قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[4]، أخذهم الله أي عاقبهم الله بسبب ذنوبهم[5]، وفي قوله تعالى: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً﴾[6]، أخذهم بمعنى عاقبهم[7]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[8] ، أخذنا بذنبه: أي عذبنا.

والقول بأنّ المحمولات المركبة "تتضمّن أكثر من حمل واحد"[9] ، يحيل إلى أن العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين جملتين إما أن تكون علاقة إدماج وتبعة أو علاقة تبعية دون إدماج أو علاقة استقلال وعدم إدماج[10] ، ووفقا لقاعدة الإدماج التي اقترحها «أحمد المتوكل»؛ إذ "تعد جملة

1 أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، بيروت، 1981، ص113

2 سورة هود: 102

3 ينظر: أبو عبد الله الدامغاني: الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، تحقيق عزمي عبد الحميد علي، بيروت، ط01، 2003، ص109

4 سورة آل عمران: 11

5 ينظر: أبو عبد الله الدامغاني: الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، ص109

6 سورة الحاقة: 10

7 ينظر: الفخر الرازي: التفسير الكبير، 29/ 184

8 سورة العنكبوت: 40

9 أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد، ص104

10 ينظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص92

مدمجة كل حمل يشكل بالنظر إلى الحمل الرئيس (الحد المدمج) حدا (موضوعا أو لاحقا) أو جزءاً من حد"[1] .

وأخيرا يجب التنبيه إلى أن القرآن الكريم يتميز بتماسك بنيته ونظامه الداخلي، وإضافة إلى هذا، فهو يتميز بميزة أخرى تتمثل في ذلك الجانب الذي يشكل طابعه الوظيفي التداولي، ويتجلى ذلك في تنوع تراكيب النص القرآني بحسب أحوال المخاطبين: بين مؤمن به، وبين مشكك فيه متردد عنه، وبين كافر لا يرجى منه إيمان، ومعاند ترجى توبته.. فكل حالة من هؤلاء تتطلب تركيبا لغويا خاصا، وهذا ما رامته تراكيب الآيات الكريمة في هذا الفصل، إذا تم النظر إليها من منظار النحو الوظيفي، فهناك كثير من الباحثين والدارسين العرب من ذهب إلى أن هذه النظرية تنافس الكثير من نظريات علم اللغة الحديث، بل وتقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع غيرها من النظريات ذات التوجه الوظيفي، فهي نظرية لها عراقتها في التراث العربي، وإلى هذا التراث يُرجعها كثير من المشتغلين بحقل اللسانيات الوظيفية، بل هناك من يعدّها امتدادا له دون زيادة فيه على حد قول « ابراهيم مصطفى » : « فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا، ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها « عبد القاهر » بيانا لرأيه، وتأييدا لمذهبه »[2]

1 المرجع نفسه : ص 104

2 ابراهيم مصطفى : إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، دط، 2003، ص19

الفصل الثالث

الجملة الاسمية في سورة القمر

« بنيتها ووظيفتها »

تُحَلَّلُ البنيات التركيبية انطلاقا من تعبيرها عن وظيفة خُصَّت بها في ظروف مقامية معينة وفي سياقات محددة ، وعلى أساس من هذا يكون الكلام وفق بنية التركيب وشكله ''ويبدو أن إشارة العرب القدماء إلى أن الوظائف الدلالية لها دور في تحديد رتبة المكونات لا تخلو من معقولية ، على مستوى الحدس على الأقل''[1].

تركز الدراسات اللغوية ذات التوجه الوظيفي في تحليل البنيات والتراكيب على علاقتها بوظائفها التداولية ، من خلال المزج بين النحو والبلاغة ، وذلك ما أقرّه اللغويون العرب القدامى ، إذ لم يكونوا بعيدين عن روح الدرس الوظيفي-التداولي المعاصر ، لكن هذا لا يعني تطابق التصورات والمبادئ والمنطلقات ، ذلك لأن ''منهج النحاة في وصف التراكيب في العربية قام من خلال إفراد باب لكل وظيفة ، فصّلوا فيه قيودها الصرفية والنحوية ، وأبعادها المعنوية التي تتفاوت فيها الوظائف؛ فمنها ما يبرز فيها الجانب الوظيفي أو التركيبي ، وأخرى يبرز فيها الجانب الدلالي ، وثالثة يبرز فيها البعد التداولي'' [2]

وفي هذا الفصل الذي خُصِّص للجملة الاسمية في سورة القمر ، عمد الباحث إلى تقسيم هذا النوع من الجمل وفق ما ارتضته نظرية النحو الوظيفي إلى جمل اسمية بسيطة وأخرى مركبة ، ثم النظر فيها من حيث كونها مثبتة أو منفية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النفي في هذه السورة الكريمة لم يرد بشكل صريح ، ولكن بدت صوره الضمنية جلية في بعض التراكيب والصيغ ، من خلال ما تحدثه بعض الأدوات العارضة التي كانت حبلى بالدلالات الوظيفية .

المبحث الأول : الجمل الاسمية البسيطة :

---

1 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص50

2 عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية ، ص120

هذا البحث قائم في أساسه على رصد مكونات تركيب الجمل عامة والجملة الاسمية خاصة، أي الجملة التي تنحصر في المبتدإ والخبر وأنماطها بمستوياتها المتعددة المستعملة في هذه السورة؛ لبيان دلالاتها داخل النص، منطلقا من فكرة أن فهم اللغة يستوجب فهم الكيفية التي تعمل بها النصوص، وأن لسياق الموقف أثرًا في بناء النص، من حيث إنّ للسياق الذي ترد فيه الآيات سمة تعبيرية خاصة، فترد فيه ألفاظ معينة بحسب تلك السمة.

تعد الجملة البسيطة (اسمية أو فعلية) أصغر شكل كلامي منطوق أو مكتوب ، إذ هي تتكون في أبسط صورة لها من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فإذا تقدم المسند إليه على المسند كانت الجملة اسمية، وإذا تقدم المسند على المسند إليه ـ وكان المسند فعلاـ كانت الجملة فعلية.[1]

ولما كانت الجملة البسيطة هي الوحدة الكلامية الصغرى، فإنها تتضمن في نظام سياقها التركيبي عملية إسنادية واحدة، مع إمكان إدخالها في تركيب أوسع وأكثر تعقيدا، حسب مقتضيات السياق، ومتطلبات المقام[2]، قال سيبويه : «هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه .. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[3]، أي مسند إليه ومسند، فقّدم وأخر.

ومن هنا يمكن تعريف الجملة الاسمية البسيطة بأنها تركيب لغوي يتكون من مسند إليه ومسند في أصغر صورة لهما، يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها، هذا والغرض الأساسي من التعبير بالجملة الاسمية بأنماطها المختلفة، هو إثبات المسند للمسند إليه، من غير دلالة

1 ينظر: مهدي المخزومي : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ص 33

2 ينظر : محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية دراسة نحوية لغوية، 153

3 سيبويه : الكتاب، 2/ 126

على تجدد واستمرار، من حيث وضعها الأصلي، وقد يقصد بها الدوام والاستمرار إذا دلت قرينة على ذلك، وقد يقصد بها التجدد والحدوث إذا كان خبرها جملة فعلية

والجملة الاسمية ـ من منظور النحو الوظيفي ـ هي التي يكون "محمولها مركبا اسميا أو صِفِيًا أو حرفيا أو ظرفيا، وفقا للبنية الموقعية العامة للجملة الاسمية"[1] .

أولا : الجمل الاسمية البسيطة المثبتة :

سبق الذكر أن الجملة الاسمية البسيطة هي التي لم تتعدد فيها العلاقات الاسنادية، وإنما تضمنت عملية إسنادية واحدة، كما تمثل لها البنية التالية :

المحمول الاسمي الرئيس << مخصص الاثبات << حدود موضوعات << حدود لواحق

وتمثّل لها الجمل التالية :

- سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ
- وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ
- هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٞ
- مَجۡنُونٞ
- فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ
- كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ
- إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ
- إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةٗ لَّهُمۡ
- كُلُّ شِرۡبٖ مُّحۡتَضَرٞ
- نَحۡنُ جَمِيعٞ مُّنتَصِرٞ
- وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٌ

---

1 أحمد المتوكل : من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1987 ، ص 40

وفي تفصيل الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾، فإنها جملة اسمية بسيطة مثبتة؛ إذ "يكون محمولها مركباً اسميا أو صفيا أو حرفيا أو ظرفيا"[1] ، والمحمول في هذه الجملة اسم يتكون من مركب اسمي هو ﴿سِحۡرٞ﴾، وحده هو الموضوع الفارغ معجميا (ـــØ) أو المقدّر باصطلاح النحو القديم (الضمير المحذوف أو اسم الإشارة عادة)، وهو يؤدي الوظيفة الدلالية «الصفة» والوظيفة التركيبية «الفاعل» والوظيفة التداولية «المحور».

كما يمكن القول ـ بهذا الصدد ـ إنّ حذف المبتدإ في قوله تعالى ﴿سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ جاء لتحقيق أغراض مقامية تداولية بحتة؛ فالحذف في اصطلاح البلاغيين "هو ما يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر من جملة مع قرينة تعين المحذوف"[2]، وأدقُّ وصف هو ما قاله «عبد القاهر الجرجاني» "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبنِ"[3]، وقد رأى كثير من علماء البلاغة أن للحذف مرتبة مميزة، فكانوا يمتدحونه ويفضلونه على سائر الكلام، وقد عدّه بعضهم البلاغة نفسها؛ فقد "سُئل «الرومي» عن البلاغة قال: حسن الإقتضاب"[4]، ويقول «سيبويه» في كتابه: "فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يك ولا أدر وأشباه ذلك"[5]، فقد "أشار إلى وقوع الحذف سواء كان متصلاً بالصيغ أو بالتركيب وبيّن كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يُعرَف بالأصلية والفرعية، ويقرر «ابن جني» أنّ الحذف

---

1 يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص282

2 الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2002، ص 182

3 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص146

4 شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص36

5 سيبويه: الكتاب، 01/ 25

يعتري الجملة والمفردة والحرف والحركة" [1] .

إلا أن حذف المبتدإ ـ كما هو الشأن في هذه الجملة ـ يكتسي أهمية بالغة لما حظي به من اهتمام النحاة، إذ يعدُّ المبتدأ من المصطلحات النحوية التي شاع استعمالها للدلالة على ما يُبتدأ به من الأسماء، فقد عرفه «سيبويه» قائلاً : "فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ ليُبْنَى عليه الكلام، والمبتدأ، والعوامل غيره" [2]، وعرفه «ابن السراج» في أصوله بأنّه "ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به، والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم، المحدث عنه قبل الحديث" [3].

أما «الجرجاني» فلم يكن تناوله لهذا المصطلح شبيهاً بتناول السابقين له؛ إذ خالفهم في الإشارة إلى مفهومه، ومن ذلك إشارته إلى "أن المبتدأ إنّما يؤتى به ليخبر عنه" [4]، ويدْعَمُ ذلك قولُه في الدّلائل : "إن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أولاً، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسَند إليه ومثبتٌ له المعنى" [5]، ومن ذلك يتبين أن «الجرجاني» في تناوله للمبتدإ، قد جمع بين المعنى الوظيفي (الإسناد)، والمعنى التركيبي الذي يجمع الإسناد مع الوظائف الأخرى، وصولاً إلى الناتج الدلالي، وذلك استناداً إلى نظريته الدلالية في النظم، ويدْعَمُ ذلك تعليلُه لمسألة تقديم المبتدإ على الخبر لفظاً، فأشار إلى أن هذا التقديم هو حكم واجب، من جهة أن المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، في حين أن الخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند، أي أن المبدأ الدلالي في إثبات المعنى وإيصاله، هو الذي فرض هذا الحكم، لا المبدأ

1 ابن جني : الخصائص، 1/ 360

2 المبرد : المقتضب، 4/ 126

3 ابن السراج : الأصول في النحو، 01/ 58.

4 عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الايضاح، 1/ 210 .

5 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص189 .

اللفظي الذي ذهب إلى أن المبتدأ (مبتدأٌ)؛ لأنّه في اللفظ مقدم مبدوء به، ولو كان ذلك صحيحاً، لكان ينبغي أن يخرج المبتدأ عن كونه مبتدأً في أحوال أخرى، نحو قولهم : منطلق زيد، فضلاً عن استحالة القول: إن هناك خبراً مقدما في اللفظ والنيةُ فيه التأخير[1]، وقد أشار « الرضي » في شرحه لكافية ابن الحاجب إلى ما يتفق ورأي « الجرجاني » هذا بقوله : "إنّما كان أصل المبتدإ التقديم، لأنّه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكره الحكم عليه" [2]، وبذلك يكون « الجرجاني » ـ في تفسيره للمبتدإ اعتماداً على المبدإ الدلالي في إيصال المعنى ـ قد خالف « سيبويه » ومن سبقه من العلماء، ولعلّ في هذا الكلام ما يثبت خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن « الجرجاني » في استعماله للمبتدإ كان متابعاً للنحويين ممن سبقوه، فبعد أن ورث المحاولات النحوية السابقة دراسةً واستيعاباً في تفهم، حاول الخروج من دائرة وضع الألفاظ إزاء المعاني فحسب، متخطياً ذلك الأمر إلى عملية التركيب على حسب مقتضيات المعاني التي يريد أن يعبر عنها المنشئ، مؤكّداً المكانة الخاصة للنظام الفكري للغة من خلال نظامها النحوي، وهو الأمر الذي ادى به إلى أن يميز بين معنى الإسناد والإخبار في عرضه المبتدأ، إذ يقول في ذلك: "إن الإسناد مجراه مجرى الإخبار، غير أن في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أنه من الأفعال ما لا يصح اطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو : ليضرب زيد، إذ الأمر لا يكون من حيث إن الخبر ما دخله الصدقُ والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد، لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متصلاً وملامساً، فالإسناد يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد" [3]؛ أي إن الإسناد أعم من الإخبار.

---

1 ينظر: المرجع السابق، ص210

2 رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 1/ 229

3 عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الايضاح، 1/ 88

وانطلاقاً من ذلك جعل «الجرجاني» نظريته في (النظم) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسند والمسند إليه وقضاياهما، فأقام "دلالة الخطاب اللغوي على قاعدة الإسناد، التي تُوفّر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ وهي : المسند والمسند إليه وناقل الإسناد" [1]؛ فقضية الإسناد بشقيها في ارتباط بعضها ببعض، كانت أساساً اعتمد عليها «الجرجاني» في تحليله الدلالي لتراكيب الجمل، وقد أشار إلى ذلك في قوله : "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه شك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسببٍ من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس" [2].

وتجدر الاشارة إلى أن «الجرجاني» قد جعل للعنصر الأول من نظام الإسناد، وهو المسند إليه أو(المخبر عنه)، أهمية خاصة، فعليه تتوقف حقيقة الخبر، وذلك بناء على الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من الكلام الإبلاغي.

وعلى الرغم من حديث «الجرجاني» عن المسند إليه في حالة المبتدإ، من حيث حذفُه وذكرُه، وتعريفُه وتنكيرُه، وتقديمُه وتأخيرُه، مما سيأتي الحديث عنه في موضعه المناسب من البحث، فإن الذي يبدو للباحث أن حديث «الجرجاني» هذا، لم يكن بقدر العناية والاهتمام الذي أولاه للخبر (المسند)، وربما يكون السّبب في ذلك عائداً إلى أن الخبر هو العنصر الذي يتم المعنى به، في النظام الإسنادي، ونظرية النظم عنده، قائمة أساساً على دراسة المعنى أولاً وآخراً.

وعليه فإن «الجرجاني» في درسه الدلالي لم يكن معنياً إلا بالتراكيب الإسنادية؛ نظراً لكون التراكيب غير الإسنادية، جمل غير وظيفية؛ إذ إنها لا تضطلع بمهمة الإبلاغ، ناهيك عن أنّ

---

1 منقور عبد الجليل : علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دط، 2001، ص156.

2 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص49

الفائدة الدلالية من الكلام متلازمة مع نظام الإسناد، وأي تغيير في البنية الشكلية للتركيب، يترتب عليه تغيير في المعنى.

وقد رأى « السكاكي » أن المبتدأ قد يحدف لضيق المقام أو للاحتراز عن العبث أو لشهادة القرينة أو للقصد إلى عدم التصريح أو لمناسبة أخرى يقتضيها المقام لا يهتدي إلى أمثالها العقل السليم، مستشهدا بأمثلة كثيرة منها ما يلي: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[1]، إذ لم يقل: هذه سورة أنزلناها، وقوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۞ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾[2] إذ لم يقل « هي نار حامية »، ومنه فالحالة التي تقتضي حذف المسند إليه هي أن يكون السامع عارفَ القصد إليه ومستحضرا له عند ذكر المسند.

وعليه، فإن حذف المبتدإ في قوله تعالى ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ وتقديره: [(هذا أو هو) سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ] ومثل هذا الحذف يُرجِع الإمام « الرازي » جمالَه إلى "أنه بلغ في إستحقاق الوصف بما جُعِل وصفاً له، سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوى المتكلم على طريق المبالغة"[3]، فهو يفيد معنى المطابقة بين المحذوف ووصفه.

أما الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ فهي بسيطة لأنها تضم محمولا واحدا ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ جاء متكونا من مركب اسمي، وحدّه الموضوع هو ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ﴾ وهو يؤدي الوظيفة الدلالية « الصفة » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور ».

---

1 النور : 01

2 القارعة : 10 ـ 11

3 الفخر الرازي : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، دط، 1992، ص243

ولابد من التنويه إلى أن هناك من المفسرين من جعل الجملة الاسمية ﴿كُل أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ معطوفة على ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ كنتيجة لها مثل « الزمخشري » [1] ، كما أنّ تعريف المبتدإ بالإضافة ، له وظائفُ إبلاغية ذات بعد تداولي حدّدها المقام الذي قيلت فيه والظروف والملابسات التي أنتجت هذا الخطاب وفقا لهذه البنية لأنها ترتبط بالوظيفة بعلاقة تبعية [2]؛ فالإضافة هي نسبة اسم إلى آخر وإيصاله إليه من غير فصل لإفادة الأول بالثاني تعريفًا أو تخصيصه به أو تخفيفه ، وإنما صار معرفة بالمضاف إليه لأنه يراد به "الشئ بعينه دون سائر أمته" [3]، إمّا لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق أكثر اختصارا منها ، وإمّا لتضمنها تعظيما لشأن المضاف إليه [4].

وتفيد لفظة (كُلّ) معنى الاستغراق فيما تضاف إليه ، وهي تضاف إلى مفرد منكر أو معرف والفرق بين هذه وتلك فإن الأولى تكون دلالتها على كل فرد مما دلت عليه تلك النكرة ، ويكون الاستغراق لأجزاء الجنس الذي أضيفت إلى واحد منه ، بمعنى أن الحكم ثابت لكل جزء من أجزاء النكرة ، ويلزم منه الإحاطة لجميع أفراد الجنس[5] ، ولما قال عز وجل : ﴿وَكُلُّ أَمۡرٖ﴾ معناه أن كل أمر من الأمور آيل إلى المستقر؛ أي الوقوع في الدنيا أو يوم القيامة[6] ، فأقام (أمر) مكان (أمور) ، إذ ترد لفظة (كل) على سبيل الإحاطة والشمول.

---

1 ينظر : أبو حيان الأندلسي : تفسير البحر المحيط ، ص172

2 ينظر : أحمد المتوكل : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، كلية الآداب ، الرباط ، ط01 ، 1993 ، ص21

3 سيبويه : الكتاب ، 2/ 05

4 ينظر : الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 28

5 ينظر : موسى بن مصطفى العبيدان : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط01 ، 2002 ، ص156

6 ينظر : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ص475

وقوله : ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٞ﴾ ، جملة اسمية بسيطة ، محمولها اسم يتكون من مركب اسمي هو ﴿يَوۡمٌ﴾ ، وحده الموضوع هو اسم الإشارة ﴿هَٰذَا﴾ ، ويؤدي الوظيفة الدلالية « الصفة » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور » .

والمتأمل في الجملة الاسمية ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَسِرٞ﴾ يلاحظ أن المبتدأ قد ورد اسمَ اشارةٍ ، ويعدّ وروده مَلْمَحًا سياقيا وتداوليا مُهمًا؛ فالنحاة يرون أن اسم الإشارة هو كل اسم وُضع للدلالة على مسمى معين وإشارة الى ذلك المسمى [1] ، وأطلق عليه « سيبويه » تسمية "الاسم المبهم" ، وقد قال عن علّة معرفة اسماء الإشارة : "وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشئ دون سائر أمته" [2] فإما لتميزه أكمل تمييز لصحة إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة [3]، والأصل في أسماء الإشارة أن يشار الى الأشياء المشاهدة المحسوسة [4]، واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجازا لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد[5]، وإن في استعمال المبتدإ المعرفة باسم الإشارة في الجملة الاسمية القرآنية دلالات دقيقة يمكن أن تستمد من السياق الذي ترد فيه ، فطبيعة دلالته يحدد منه تحديدا ظاهرا ويميزه تمييزا كاشفا ، وهذا التحديد قد يكون مقصدا مهمًا للمتكلم؛ لأنه حين يكون معينا بالحكم على المسند إليه بخبر ما ، فإن تمييز المسند إليه تمييزا واضحا يمنح الخبر مزيدا من القوة والتقرير ، وإن أبرز الدلالات التي كشف عنها السياق القرآني للسورة في استخدامه اسم الإشارة :

1 ينظر : المبرد : المقتضب ، 3/ 186

2 سيبويه : الكتاب ، 2/ 05

3 ينظر : الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 25

4 ينظر : فاضل صالح السامرائي : معاني النحو ، بيت الحكمة ، بغداد ، دط ، 1987 ، ص95

5 ينظر : رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، 2/ 30

تنزيل الأمور المعقولة منزلة الذوات المحسوسة سعيا في تعظيمها، فقد استعمل التركيب القرآني اسم الإشارة (هَـٰذَا) في الآية الكريمة، فأنزل (يَوۡمٌ) منزلة الشاهد بالحس البصري مع أنه لا يُدرك إلا بالعقل مجازا لتنزيله منزلة الأشياء المحسوسة المشاهدة.

الدلالة على تميز المشار إليه وتعظيمه والتنويه بعلو مرتبته، فاسم الإشارة (هَـٰذَا) يُستَعمَل للدلالة على استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون، إذ استخدم التركيب القرآني اسم الإشارة بلفظ القريب (هَـٰذَا) إقراراً بأنّ اليوم محقق وهو آت لا ريب

وقوله تعالى: ﴿ مَجۡنُونٌ ﴾، جملة اسمية بسيطة؛ إذ إن المحمول في الجملة هو اسم يتكون من مركب صِفي هو اسم المفعول ﴿ مَجۡنُونٌ ﴾، وحده الموضوع هو الضمير الفارغ معجميا (ـــØ) أو المقدّر باصطلاح النحو القديم (الضمير أو اسم الإشارة عادة)، وهو يؤدي الوظيفة الدلالية « الحائل » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور ».

أما قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ فهو حمل اسمي يتكون محموله في هذه الجملة من مركب ظرفي هو المحمول الفارغ معجميا (ـØ) أو المقدّر باصطلاح النحو القديم (اسم الإشارة "هناك")، وحده الموضوع هو المجرور لفظا المرفوع محلا (مُّدَّكِر)، وهو يؤدي الوظيفة الدلالية « الحائل » والوظيفة التركيبية « الفاعل » والوظيفة التداولية « المحور ».

وبالنظر إلى البنية التحتية للجملة الاسمية ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ يمكن عدّها حملا مدمجا لأنها تشكل بالنسبة للحمل الرئيس ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ﴾ حدّا موضوعا، حيث يحتل الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية لموقعه في الحمل، وهو يمثل وظيفة «بؤرة جديد» تداوليا، بعدّ هذه الجملة جوابا عن الجملة: لماذا يسر الله ـ عز وجل ـ القرآن ؟.

لذا فإن أداة الاستفهام «هَل» من الأدوات التي لها حق الصدارة، متموقعة في (م1)[1] ومتقدمة على الموقع (فا)، وقد احتلت هنا الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» (هناك) وفقا لخصائصها البنيوية والتداولية التي سبق ذكرها.

وعليه، فإنه يتم التمثيل لهذه الجملة حسب البنية الموقعية التالية:

فَهَلۡ ــــ مِن مُّدَّكِرٍ

م1 فاo م ص

ويمكن النظر إلى الاستفهام ـ من منظور النحو الوظيفي ـ على أنه نمط من أنماط الأفعال اللغوية، ذلك لأنه يمثل قوة إنجازية أصل على غرار الخبر والأمر والتعجب ؛ إذ لابد من التمييز بين نمطين من القوى الإنجازية: قوى إنجازية أصل وقوى إنجازية فرع، فالاستفهام هو طلب المتكلم من المخاطب أن يمدّه بالمعلومة الواردة في القضية، فالقوة الإنجازية من المخصصات التي تنصّب على الحمل لا على الجملة ككل، بحيث لا تُدخِل القوّةُ الإنجازية على الحمل المكونات الخارجية عنه، فبإضافة القوة الإنجازية على العبارة اللغوية نحصل على الحمولة الإنجازية التي هي "ما يواكب عبارة لغوية ما من قوى إنجازية باعتبار الطبقات المقامية التي يمكن أن ترد فيها هذه العبارة"[2]، والملاحظ أن الوظائف الإنجازية الأصل تراعي الطبقة المقامية للكلام، من خلال اهتمامها بالمتكلم والمستمع والظروف والملابسات المحيطة بالفعل الكلامي، وعليه فإن الاستفهام هو وظيفة دلالية ذات قيمة تعبيرية تَبرُز من خلال المعلومة التي وردت فيه، إلا أن الاستفهام الذي يمثل قوة إنجازية أصل، قد يخرج إلى غير ما وُظِّفَت له القوة الحرفية فيكون ملتبسا كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾، عن طريق العدول الذي يُصطَلح عليه ـ من منظور النحو الوظيفي ـ (الاستلزام التخاطبي)، بالخروج والانتقال من المعنى

1 ينظر: أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص37

2 المرجع نفسه، ص22

الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا، وهو ما يقابل الإنشاء بالاصطلاح القديم، فالمقام قد فرض بنية محددة في الخطاب، إذ إن المولى ـ عز وجل ـ "كان في مقام حث وأمر"[1] ، لذلك دعت الضرورة إلى استعمال أداة الاستفهام «هَل» دون غيرها من أدوات الاستفهام الأخرى، لأنها "من الحروف الهوامل؛ وهي لا تختصُّ بأحد القبيلين"[2]، فهي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الأصل في الاستفهام أن يتعلقّ بالأفعال لا بالذَّوات إلاّ أنهم توسّعوا في أدواته فأدخلوها على الأسماء أيضاً، ويذهب البلاغيوّن إلى أنّ (هل) أدعى للفعل من الهمزة[3]؛ لأنها تُستعمَل للتصديق دون التصوّر، وتستدعي التخصيص بالاستقبال؛ وكلاهما مظنتُّه الفعلُ؛ يقول «السكاكي» : "ولكون (هل) لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء، وقد نبهّتُ فيما قبل على أنّ الإثبات والنفي لا يتوجّهان إلى الذّوات، وإنما يتوجّهان إلى الصّفات، ولاستدعائه التخصيصَ بالاستقبال لما يحتمل ذلك، وأنت تعلم أنّ احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذّوات لا لأنفس الذّوات؛ استلزم ذلك مزيدَ اختصاصٍ لهل دون الهمزة بما يكون كونُه زمانياً أظهرَ كالأفعال"[4].

وقد سبقت الإشارة إلى أنّ (هل) لها مزيد اختصاصٍ بالدخول على الفعل، فالعدول عمّا اختصّت به ينطوي على غرضٍ بلاغيٍّ؛ ذلك أنّ إبراز ما سيتجدّد وهو الفعل في قالَبِ الثابتِ المستقرّ، بحيث تكون الجملة اسميّة، والمبتدأ والخبر فيها اسمان أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله من الإتيان بالفعل، ولذلك عدّ «السكاكي»

---

1 عبد الكريم محمود يوسف : أسلوب الاستفهام في القران الكريم، مطبعة الشام، دمشق، ط1، 2000، ص144.

2 أبو الحسن الرماني : معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبى، دار النهضة، القاهرة، 1973، ص102

3 ينظر: السكاكي : مفتاح العلوم، ص309

4 المرجع نفسه، ص309

هذا الاستعمال مماّ يختصُّ به البليغ، أي : "الذي يقصد به الدلالةُ على الثبات وإبراز ما سيتجدّد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ ؛ فإنّه لا يفرِّق بينهما"[1]

وقد تكررت الجملة في قوله تعالى : ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ أربع مرات في أواخر أربع قصص وردت في سورة القمر، وقال ابن قتيبة : التكرار للتفهيم والتقرير، وقال « الزمخشري » "فائدته أن يجددوا عند استماع كل نبإ من أنباء الأولين ادّكارا واتعاظا لئلاّ يغلبهم السهو ولا تستولي عليهم الغفلة"[2]، وقد ذكر الرازي أن الاستفهام في هذه الآية غرضه التحسر والتأسف[3].

وبالنظر إلى هذه الآية المكررة فإن الخبر قد كان محذوفا تقديره (هناك)؛ أي قبل قوم نوح ـعليه السلام ـ، إلا أن حذف الخبر كما هو الشأن في هذه الجملة يكتسي أهمية بالغة لما حظي به من اهتمام النحاة، وقد أطلق «سيبويه» على الخبر اسم المسند، والمبني عليه[4]، وعرفه « المبرد » بقوله : "واعلم أن خبر المبتدإ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو : زيد أخوك، وزيد قائم، فالخبر هو الابتدائي في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال"[5]، ويزداد الأمر وضوحاً في تعريف صاحب الأصول، إذ يقول فيه إن "الاسم الذي هو خبر المبتدإ يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، وخبر المبتدإ ينقسم على قسمين، إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو : زيد أخوك، فالخبر هو الأول في المعنى، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك : عمرو ضربته وزيد رأيتُ أباه"[6].

---

1 المرجع السابق، ص309

2 الزمخشري : الكشاف : 4/ 439

3 ينظر : الفخر الرازي : التفسير الكبير، 24/ 170

4 ينظر : سيبويه : الكتاب، 1/ 23

5 المبرد : المقتضب، 4/ 127

6 ابن السراج : الأصول في النحو، 1/ 62

في حين استعمله « الجرجاني » للدلالة على ثانٍ من جملة الابتداء، في قوله : "اعلم أن خبر المبتدإ في قولك : زيد ضارب، وعمرو ذاهب، هو الثاني من الجزأين" ، ولم يخالف « الجرجاني » سابقيه في انقسام الخبر على قسمين، إلا أنّه اختلف معهم في تسميتها موافقاً في ذلك شيخه « أبا علي الفارسي » ، من خلال قو له : "اعلم أن خبر المبتدإ يكون مفرداً وجملة، وأصله ان يكون مفرداً، والمفرد هو الجزء الواحد، والجملة ما كانت على جزأين"[1].

وقد تابع « الزمخشري » « الجرجاني » في هذا التقسيم[3]، وزاد « الجرجاني » على سابقيه، قوله : "إن الخبر خبر لأنّه مسند ومثبت به المعنى"[4]؛ أي أنّه وسيلة يتم بها اثبات المعنى أو نفيه، وهو ما يحقق معنى الإسناد، في كونه يعني أن تثبت الشيء بالشيء أو تنفيه عنه.

و« الجرجاني » في ذلك يستند إلى معنى النظم عنده وهو "تصور العلاقات النحوية بين الأبواب، كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به"[5]؛ فالنظم في جوهره يتّصل بالمعنى من حيث هو تصور للعلاقات النحوية، كتصور العلاقة الإسنادية بين المسند إليه والمسند، ناهيك عن أنّه مفهوم، يتناول العلاقات النحوية ـ التي هي إمكانات النحو واحتمالاته داخل التركيب ـ المجسدة للنشاط العقلي والفكري والمصورة له، فهي التي تعطي الصياغة ملامحها الفنية في الشعر أو في النثر، فضلاً عن تخليصها من فوضى الجمع وعفوية التعبير، ومن هذا المعنى انطلق « الجرجاني » إلى حقيقة راسخة، هي أن دلالة الإسناد تتمخض في الجملة المفيدة اثباتاً ونفياً، ولا تحقق إلاّ بها

---

1 عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الايضاح، 1/ 255

2 المرجع نفسه، 1/ 258

3 ينظر: الزمخشري : المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط02، د.ت، ص24

4 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص189

5 تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص186.

وبركنيها اللذين تربطهما علاقة لزومية تحقق معناها، وقد أشار «الجرجاني» إلى ذلك مؤكّداً ضرورة معرفة المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل، من غير اسم يضم إليه، فضلاً عن حاجة نظم الكلام إلى شيئين يتعّلق الإثبات والنفي بهما فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، وكذلك يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه، فكان ذانك الشيئان، المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، نافياً أن تحصل الدلالة والفائدة من الاسم الواحد أوالفعل وحده؛ لاستحالة أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له، أومنفياً ومنفياً عنه، في الوقت نفسه، لذا يكون المعنى عنده هو الحكم الإسنادي أو العلائقي، الذي يصحح به المسار الدلالي والتركيبي للجملة، سواء كان ذلك في الحقيقة أم في المجاز.

وإذا كان «الجرجاني» قد بدأ درسه الدلالي بالنظم، مروراً بالبناء والترتيب، فقد انتهى به الأمر إلى الحديث عن التعليق، الذي عرفه تمام حسان بأّنه إنشاء "العلاقات بين المعاني النحوية، بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية" [1]، وعده أخطر شيء على الإطلاق تكّلم فيه «الجرجاني»، الذي يكاد التعليق أن يكون الفكرة المركزية في درسه النحوي خصوصاً، ودرسه الدلالي عموما، إذ إّنه "يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقة بينهما على صورة أوفى وأفضل واكثر نفعا في التحليل اللغوي، لهذه المعاني الوظيفية النحوية" [2].

ويبدو أن «الزمخشري» قد تابع «الجرجاني» في إدراك الجانب الدلالي لعملية الإسناد، إذ ذهب إلى أن خلو المبتدإ والخبر من الإسناد سيجعلهما في "حكم الأصوات التي حقها أن ينعت بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما

1 تمام حسان : اللغة العربية (معناها ومبناها)، ص188.

2 المرجع نفسه، ص 189

مجردين للإسناد، هو رافعها لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه"[1] ، كما أن عناية « الجرجاني » بالعنصر الثاني من عناصر العملية الإسنادية، وهو الخبر لم تكن تقتصر على مفهومه فقط، بل تجاوزت ذلك إلى الحديث عن حالاته وصوره التي يكون عليها، في أحوال مختلفة، وطبيعة الدلالة الحاصلة من كل ذلك، ومن ذلك تفريقه بين دلالة الخبر في حالة كونه اسما أو فعلا، وبيان ذلك أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، كما أن « الجرجاني » قد جعل الخبر (المسند) محتوى الخطاب الإبلاغي، وهو ما يقتضي جملة من القواعد الدلالية التي توفق بين المفهوم المجرد والمادي للمعنى الذي يؤديه الخطاب اللغوي، ففي (الخبر) يتحقق المفهوم المجرد للمحتوى الدلالي، انطلاقا من أن الجملة الخبرية ـ بوصفها وحدة اتصال ـ يجب أن تخبر السامع ما يعد بالنسبة إليه جديدا في الموقف الكلامي الراهن، وهو ما يحققه المسند الذي يظهر محمولا في البنية الشكلية للجملة، وما يخلص البحث إليه في ذلك أن « الجرجاني » قد وضع للدلالة التي يؤديها الخطاب اللغوي في أثناء عملية التواصل معيار الإعلام المقصود، وذلك من خلال النظام الإسنادي، إما عن طريق نفي الخبر أو إثباته، فليس كل ما يحمله الخطاب اللغوي يوصف بأنه دلالة، إنما الدلالة على وصف « الجرجاني » هي الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه، إذا كان الخبر إثباتا، والحكم بعدمه إذا كان نفيا، وبذلك يكون « الجرجاني » من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى الصلة التي تجمع بين النظام الإسنادي والدلالة؛ إذ أن دخول الإسناد النحوي سوف يحقق الهدف النظمي، دون إخفاء الناتج الدلالي، يزاد على ذلك أن غياب التعليق النحوي سوف يؤدي بالضرورة إلى افتقاد الناتج

---

1 الزمخشري : المفصل في علم العربية، ص24

الدلالي ، إذ تصبح الدوال أشتاتا ، مبعثرة لا تمثل أي قيمة دلالية إنتاجية ، وذلك خلاف ما تتطلبه الدلالة من تكوين النسق الإبداعي للدوال .

ثانيا : الجمل الاسمية البسيطة المنفية :

يرى نفر من اللغويين أنه يجب النظر إلى الجملة اسمية أو فعلية من حيث نفيها واثباتها ، ذلك لأن النَّفي أسلوب لغويٌّ تحدِّده مناسبات القول ، وهو أسلوبُ نقْض وإنكار ، يُلجَأُ إليه لدفع ما يتردَّد في ذهن المخاطب ، وهو باب من أبواب المعنى ، يهدف به المتكّلم إِخراجَ الحكم في تركيب لغويٍّ مثبتٍ إلى ضدِّه وتحويل معنى ذهنيٍّ فيه الإيجابُ والقبولُ من حكم يخالفه إلى نقيضه ، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك أو بصرف ذهن السَّامع إلى ذلك الحُكْم عن طريق غير مباشرة من المقابلة أو ذكر الضدِّ ، أو بتعبير يسود في مجتمع مَا فيقترن بضدٍّ؛ لأن النَّفي لغة الطَّردُ والإخراجُ والطرحُ [1][2].

والنفي في العربية قد يكون صريحا ويتخذ لتحقيقه أدوات معروفة ومحدّدة ، وقد غاب النفي الصريح عن التراكيب الاسمية في سورة القمر إلا ما ورد منه في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾ ، لكن النفي في هذه الآية الكريمة قد انتقض عن طريق الاستثناء كما ذهب إليه أغلب النحاة في أنه إذا انتقض النفي بـ « إلا » وجب رفع الخبر ما لم يكن وصفا [3]، « لأن الرفع لا يجوز في الكلام المثبت » [4]وقد يكون النفي غير صريح؛ أي ضِمنيا ، وهو الغالب على صيغ النفي الواردة في السورة ، لذا فإن الباحث سيقوم بتوضيحه من خلال صيغه المتعدد الواردة في السورة .

1 ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص246

2 ينظر : ابن منظور : لسان العرب ، (ن ف ي)

3 ينظر : توفيق جمعات : النفي في النحو العربي ، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير ، جامعة ورقلة ، 2006 ، ص47

4 عبد الفتاح الحموز : نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار جرير للنشر ، عمان ، ط01 ، 2012 ، ص237.

فكثيرا ما تقتضي المواقف الكلامية والسياقات المختلفة للحوار أن يتحاشى المتحاورون التصريح بالنفي والإنكار لمقاصد وأغراض لديهم ويكتفون بالتلميح والتعريض، مستخدمين أساليب وألفاظا يدركها السامع غالبا ويفقه ما ترمي إليه من دلالة، وهذه الصّيغ والأساليب تكوّن في مجملها ما يعرف بالنفي الضمني

كما تمثل له البنية التالية :

المحمول الاسمي الرئيس ≪ مخصص النفي ≪ الحدود الموضوعات ≪ الحدود اللواحق

وتمثّل له الجملة التالية :

- بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ
- وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ

والنفي بحرف الإضراب «بل» في قوله تعالى : ﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾، في هذه الآيات الكريمة بالإمكان تعويض «بل» بـ «لا» النافية ويبقى معنى النفي قائما، ولكن استخدام «بل» أدّى دور «لا» النافية مع مزيد بلاغة وفصاحة تقصر عنها «لا» في هذا الموضع.

كما أن كلاًّ من ضمير الغائب (هو) و حرف الإضراب (بل) في قوله تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ قد وردتا في بنية تركيبية محددة أوجبتها الوظيفة المرومة من وجودهما، حيث إن ضمير الغائب (هو) قد ناب عن المبتدإ المعرفة في الاستعمال وهو يدل عليه، بغرض التخصيص والتحديد سعياً وراء تأكيد المعنى فيه، ويتجلى ذلك في قوله تعالى : ﴿بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ ، وقد يؤتى بالضمير الغائب كي يكون شاهداً على عدم الوقوع باللبس وبيان الأمر ووضوحه، فالمقصود بالكذّاب ـ على حدّ زعم الكفار ـ هو الرسول ﷺ دون غيره من الناس، فيكون هو المقصود بالحكم لا غيره .

كما أن «تمام حسّان» قد ذكر في كتابه «أقسام الكلام العربي» أن (بل) هي حرف إضراب وهي من قسم الأداة تأتي في السياق لتكون حرف ابتداء إذا تلتها جملة مستأنفة فتؤدي

وظيفة إبطال ما قبلها وتثبيت ما بعدها، وقد تؤدي وظيفة الانتقال من غرض إلى آخر في السياق، وستخدم (بل) في هذه الآية لتقرير ما قبلها على حالتها وجعل ضده لما بعده، قال « تمام حسّان» إن كلمة (بل) إذا تقدمها نفي أونهي فهي لتقرير ما قبلها على حالتها وجعل ضده لما بعده .

وبمقتضى القاعدة الموقعية، فإن المكون ﴿بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ شغل وظيفة الذيل التي تتميز بجملة من الخصائص أهمها أن موقع الذيل خارج عن الحمل الرئيس، وهو ليس موضوعا من موضوعات المحمول الفعلي «ألقيَ» الذي استكمل مواقعه الداخلية، وجاء موقع الذيل «م^{3}» ليوضح لبس الاستفهام، إذ إن وظيفة الذيل هي أن يعدِّل المعلومة السابقة المتصلة بالمكون الملحق (ص^{1})، وهي الإنكار والتكذيب والاحتقار والذم .

ومن زاوية نظر وظيفية صِرفة، يرى «المتوكل» أن التراكيب التي تتضمن استثناء هي جمل بسيطة، وأن المكون « وَٰحِدَةٌ» بعد «إلا » يأخذ موقع مكون من المكونات الداخلية فيحمل وظيفة دلالية أو تركيبية، إذ تسند إليه الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة ـ وهي بؤرة الحصر» على أن هذه التراكيب السابقة في الاستثناء تعد أجوبة تصحيحية لجمل سبقتها .

وعليه، فإنه يتم التمثيل لهذه الجملة حسب البنية الموقعية التالية :

وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ

م∅ فا م س ص

ذيل تصحيح

وينتقض عمل (ما) إذا قُيِّدت بأداة الإستثناء (إلا) في الجملة الاسميَّة والفعليَّة، فإنْ دخلت على الجملة الفعليَّة لم تعمل [2]، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ﴾ [3]، ومن مثل النفي الضمني في التراكيب الاسمية أسلوب القصر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ

1 ينظر: المرجع السابق، ص240

2 ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 303

3 البقرة : 272

أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ ، وهو ـ أي النفي ـ «من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة فتقيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء ، فالنفي يتجه في حقيقته إلى المسند ، وأما المسند إليه فلا ينفى ، ولذلك يمكن في الجملة الاسمية أن يتصدر النفي الجملة فيدخل على المسند إليه والخبر معا ، ويمكن أن يتصدر الخبر فحسب بوصفه المسند وذلك إذا كان الخبر جملة مثل قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1] ، مع كون الجملة الكبرى مثبتة »[2] فعدمُ هداية القوم الظَّالمين مخبَرٌ به عن المبتدإ (ٱللَّهُ) وهو ثابت له ، وقد أُخبِر عن المبتدأ بجملة منفيَّة ، وأمّا الـجملة الفعليَّة فالنَّفي فيها لابدَّ أنْ يتصدّر الفعل وحْدَه؛ لأنّ الفعل هو المسندُ ، وهو مقدَّم ضرورةً على الفاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ ، وقوله تعالى في سورة الصف : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[4] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[5]

وفي كلٍّ تتحقَّق صدارة النَّفي ، لأنّه إذا كان في الجملة الفعليّة أوالاسميّة المستقّلتين فهو سابقٌ على عنصريهما ، وإذا كان في جملة الخبر فهو متصدِّرٌ الجملة أيضًا ، غيرَ أنّ الجملة في هذه الحالة تكون عنصرًا في جملة أخرى ، ومثلُ هذا يُقال في الجملة الّتي تكون نعتًا أو صلة أو حالًا إذا كانت كلُّها منفيَّة[6] ، وبالجملة فإنّ النَّفي يتصدَّر الجزءَ المرادَ نفيُه .

المبحث الثاني : الجمل الاسمية المركبة :

---

1 الصف : 07

2 خديجة محمد الصافي : نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية ، دار السلام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط01 ، 2008 ، ص 74

3 النساء ، 148

4 المجادلة ، 22

5 البقرة ، 57

6 ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ، ص225

إذا كانت الجملة الاسمية البسيطة هي أصغر وحدة كلامية، مكونة من عملية إسنادية واحدة، يتضام ركناها الأساسيان (المسند إليه والمسند) معًا لأداء معنى مقصود، وفكرة مستقلة، فإن الجملة الاسمية المركبة تعد أكبر صورة للجملة حيث تتكون من أكثر من مركب إسنادي، تترابط مكوناته وتتضافر من أجل تأدية فكرة كلية، ذات معان جزئية .

والجملة الاسمية المركبة بهذا المفهوم ـ وإن كان طرفاها مسندا إليه ومسندًا ـ تتضمن في أحد ركنيها أو فيهما معا مركبا إسناديا أو أكثر هو جزء أو فرع من ذلك التركيب الكلي.[1]

ويطلق ابن هشام على هذا اللون من التركيب الإسنادي المتعدد المستقل (الجملة الكبرى)، كما يطلق على ذلك المركب الفرعي الخبري (الجملة الصغرى)، حيث يقول: «في أقسام الجملة الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة،والصغرى هي المبنية على المبتدأ، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير، لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار الكلام» [2]

ويفهم من كلام ابن هشام هذا أن المركب الإسنادي قد يكون جزءا من تركيب أكبر منه هو الجملة الكبرى، أو التركيب الكبير الذي قد يصير جملة صغرى إذا دخل ضمن تركيب أوسع وأكبر، وهكذا تتداخل الجمل ويتعدد الإسناد، وتتعقد الجملة وتتشابك فروعها، وتمتد إلى عدة أسطر، وفقا للمضمون الفكري الذي تحمله تلك الجملة.

وضمن هذا المبحث يتناول الباحث جوانب وظيفية تداولية من خلال ما تعكسه في بنية الجمل الاسمية المركبة في ضوء مكوناتها، وفق ما استثمره علماء اللغة القدماء والمحدثون على حدٍّ سواء، من هنا فقد آثر الباحث الوقوف على دلالات الجملة الاسمية من خلال

---

1 ينظر: مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية، ص149

2 ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2/ 380

النظر في المبتدإ والخبر؛ نفيا وإثباتا وتعريًفا وتنكيرًا وتقديما وتأخيرا وذكرا وحذفا، سعيًا لاستخلاص تلك الوظائف من خلال البنى التركيبية .

وبِعَدّ الجمل الاسمية المركبة تتضمن حمولا مدمجة في الحمل الرئيس، فتمثل حَدًّا من حدوده الموضوعات على سبيل عدم الاستقلال التركيبي والدلالي، فإنه يتم التمثيل لها بالبنية التالية :

المحمول الاسمي الرئيس ≫ الحمل الحد المدمج (اسمي/فعلي) ≫ الحدود اللواحق

أولا : الجمل الاسمية المركبة المثبتة :

الجملة الاسمية المركبة المثبتة هي الجملة التي تعددت فيها العلاقات الاسنادية ولم تنتفي دلالاتها عن طريق النفي، فتركبت من عدّة جمل أو عبارات واحدة منها رئيسة انبنى عليها الكلام وغيرها ملحقات بها عن طريق الإدماج، كما تمثل لها البنية التالية :

المحمول الاسمي الرئيس ≫ مخصص الاثبات ≫ الحمل الحد المدمج ≫ الحدود اللواحق

وتمثّل له الجمل التالية :

- أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ
- وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ
- إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ
- إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ

وقد تحدث البلاغيون عن تقديم المبتدإ على الخبر الجملة الفعلية، سواء أكان ماضيا أم مضارعا، كقوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ وأن المتكلم أو المنشئ يقصد من ذلك التقديم إلى تحقيق غرض أو مجموعة من الأغراض البيانية منها :

- تخصيص المبتدأ بالحدث الذي يتضمنه الفعل في الجملة بعده، قال الجرجاني : «فإن عمدت إلى الذي أردت أن ُ تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت : زيد قد فعل، وأنا فعلت وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن

يكون القصد إلى الفاعل (يعني المبتدأ)، فتجعل ذلك الفعل خاصا بذلك المبتدأ، دون واحد آخر، أو دون كل أحد» وتحقق هذا الغرض يكون مع الجملة التي يكون الفعل فيها ماضيا غالبا.

- ومنها أن يقصد المتكلم إلى تثبيت الفعل في ذهن المتلقي، ومنعه من الشك والإنكار، ويحقق وقوعه من المبتدأ دون قصد تخصيصه بذلك الفعل، قال الجرجاني: «ومثاله قولك "هو يعطي الجزيل"، و"هو يحب الثناء"، لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطي الجزيل و يحب الثناء غيره، و لا أن تعرض بإنسان و تحطه عنه.. ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه»[2]، ويكون هذا الغرض مع الجملة التي فعلها مضارع أوضح وأبين.
- ومن أغراض تقديم المبتدإ، لفت نظر السامع إلى المحدث عنه، وذلك فيما كان المبتدأ أصله مفعول به، فقدم ورفع بالابتداء، وجعل الفعل العامل فيه خبرا، وعدي إلى ضميره فشغل به، مثل «عبد الله ضربته» وهكذا نرى أن للتعبير بالجملة الاسمية المركبة أغراضا بلاغية متعددة، تختلف باختلاف صور البناء التركيبي من جهة، وباختلاف السياقات من جهة أخرى.

أما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾، فإن الناظر في حال هذه الجملة، يلاحظ أن هناك عدولا يمثل ظاهرة بلاغية ذات بعد تداولي؛ هي المجاز الذي هو عدول عن الحقيقة، "أمَّا الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند

1 الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص128

2 المرجع نفسه، ص128

المتكلم في الظاهر"[1] ، وأما المجاز فهو "إسناد الفعل أو معناه إلى ما ليس له"[2] ، وهو عدول عن الأصل ومخالفة له ، إذ يظهر العدول في هذه الآية الكريمة من خلال ذكر ما يلحق بالمتقين من النعيم يوم القيامة باعتبار ما سيكون ، على سبيل التمثيل المحقق فعلا بغرض تأكيد المعنى وتقوية الحكم .

وضمن الجملة نفسها يجد القارئ إيجازًا بالحذف ، وهو مصطلح تناوله البلاغيون في مباحث كثيرة في علم المعاني وتحدثوا عنه في سياقات الكلام التي يرد فيها مثل حذف أحد أطراف الإسناد ، وذلك من منطلق أن النظام اللغوي يقتضي في الأصل ذكر هذه الأطراف ولكن التطبيق العملي من خلال الكلام قد يسقط أحدها اعتماداً على دلالة القرائن كما هو الشأن في هذه الآية .

ويذكر البلاغيون أن حسن العبارة في تراكيب كثيرة يرجع إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف لا ينتكس به المعنى ولا يلتوي وراءه القصد ، بل على العكس من ذلك تماما ، تُصَفَّى به العبارة ويشتدّ به أسْرها ، ومن طبائع اللغات أن تسقط ألفاظ ما يدل عليها غيرها ، وإن الذي يرشد إلى الساقط هو سياق الكلام أو دلالة الحال ، وتكون البلاغة في هذا الإيجاز الذي تم بسبب الحذف ، إذ يُعوّل في الفهم على ذكاء القارىء أو السامع من خلال إثارة حسه ، وبعث خياله وتنشيط نفسه ، حيث إن المتذوق للأدب لا يجد متاع نفسه في السياق الواضح والمكشوف ، وإنما يجد متعة نفسه حين يتحرك حسه وينشط ليتبين ويكشف الأسرار والمعاني والإيماءات ، والرموز حيث يدرك مراده فيكون أمكن في النفس من المعاني التي يجدها مبذولة.

---

1 الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، ص1/ 56

2 المرجع نفسه : 1/ 48

وبالنظر إلى لفظة (مَلِيكٍ) في هذه الآية، يدرك القارئ أنها صيغة مبالغة معدولة عن اسم الفاعل الذي هو اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله[1]، وقد تُحَوَّلُ صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف إلى صيغة أخرى تفيد الكثرة والمبالغة الصريحة هي صيغة المبالغة، والمستخدم لاسم الفاعل يهدف إلى بيان أمرين: المعنى المجرد وصاحبه، دون اهتمام ببيان درجة المعنى قوة وضعفا، وكثرة وقلة، بخلاف الذي يستخدم صيغة المبالغة، فإنه يقصد الأمرين مزيدًا عليهما بيان الدرجة، كثرةً وقوةً[2].

لذا فإنه لا يمكن أن نتكلم عن حرية المتكلم بشكل مطلق، فهناك قواعدُ سياقية أخرى تتحكم في اختياراته كموقف المخاطب والعرف الاجتماعي وهي أمور تراعيها المقاصد التداولية، إضافة إلى أن التداولية تنظر إلى كيفيات تداول المتكلمين للأقوال الطبيعية في مقامات إنجازية معينة، ولابدّ أن النحاة والبلاغيين العرب قد تَبَنَّوْا هذه النظرة الفعلية للغة كونها استعمال فعلي للمتكلم العربي حسب ما يفرضه النظام اللّغوي المجرد المحقق فعليا بآليات التداول الممارسة، لذا ترتبط التحاليل الدلالية والتداولية منها خاصة التحليل اللّغوي بسياقات التواصل بِعَدِّهَا أنماطا يتوصل بفضلها محلل التراكيب اللّغوية إلى اكتشاف نوايا ومقاصد المتكلم، لكشف المقاصد التداولية وراء كل استعمال لغوي مهما كانت درجة استعماله التعبيري حقيقة أو مجازا.

كما إنّ نية المتكلم تعدّ مفهوما هاما يرتبط بقصده الذي ينجز أفعالا لغوية حسب ما تسمح به القواعد اللّغوية وسنن العدول عن هذا النظام اللّغوي للتعبير عن مقاصده الإبلاغية، وقد عمل النحاة والبلاغيون العرب على ربط تأويله للمحذوف بتفسير مقصود المتكلم بالإفصاح عن مراده، والغرض من تفسيرهم المقصد التداولي الذي يريده المتكلم

---

1 ينظر: عباس حسن : النحو الوافي، 03/ 238

2 ينظر: المرجع نفسه، 03/ 258

هو الإشارة إلى أن الكلام سليم إذا أدرك المخاطب مقصود المتكلم، إذن، لا يمكن نفي اهتمام القدماء بدور السّياق في تحديد الوظائف النّحوية ودلالة الكلام على صحته من عدمها، فالسّياق قرينة ضرورية للحكم على سلامة الكلام .

ثانيا : الجمل الاسمية المركبة المنفية :

الجملة الاسمية المركبة المنفية هي الجملة التي تعددت فيها العلاقات الاسنادية واتنتفت دلالاتها عن طريق النفي؛ فالنفي كالإثبات لا يكون إلا خبرا أي إنه يحتمل الصدق والكذب لذاته، فهو أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب [1]،

وتمثل له البنية التالية :

المحمول الاسمي الرئيس « مخصص النفي « الحمل الحد المدمج « الحدود اللواحق

وتمّثل له الجمل التالية :

- أَكُفَّارُكُمۡ خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَٰٓئِكُمۡ أَمۡ لَكُم بَرَآءَةٞ فِي ٱلزُّبُرِ
- بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ

ففي قوله تعالى: ﴿أَكُفَّارُكُمۡ خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَٰٓئِكُمۡ أَمۡ لَكُم بَرَآءَةٞ فِي ٱلزُّبُرِ﴾، فإن تقديم أداة الاستفهام (الهمزة) على سائر عناصر جملتها يقتضيه الاهتمام والاعتناء به، يقول « السكاكي » : "وليس يخفى أنّ الطلب إنّما يكون لما يهمُّك ويعنيك شأنُه، لا لما وجودُه وعدمُه عندك بمنزلةٍ، وقد سبق أنّ كونَ الشيء مُهِما جهةٌ مستدعِيةٌ لتقديمه في الكلام؛ فلا يُعجبْك لزومُ كلمات الاستفهام صدرَ الكلام ووجوبَ التقديم" [2].

1 ينظر: مهدي المخزومي : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ص246

2 السكاكي : مفتاح العلوم، ص309

وبالنظر إلى بنيةِ الجملة الاستفهامية المصدّرة بالهمزة، فقد تم تقديم الاستفهامُ؛ لأنّ السؤال إنما هو عن المبتدإ، لذلك فالاستفهام "مجازيٌ الغرض منه الإنكار التقريعي التوبيخي وقيل للنفي"[1] ، كما لا يمكن تجاهل الأبعاد التداولية والظروف المقامية التي فرضت نوعا محددا من أسماء الاشارة في استعمال صيغ البعد والقرب، فتأتي أداة البعيد مع القريب أو العكس لغرض بلاغي، يقول «القزويني» : "وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾[2]، وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَـٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[3]، ذهابا إلى بعد درجته"[4] .

وقد تمّ التذكير سابقا أن النحو الوظيفي يعدّ الاستفهام من قبيل الأفعال اللغوية، لأنه يمثل قوة إنجازية أصل مثل الخبر والأمر والتعجب؛ التي تراعي الطبقة المقامية للكلام، من خلال اهتمامها بالمتكلم والمستمع والظروف والملابسات المحيطة بالفعل الكلامي، إلا أن الاستفهام الذي يمثل قوة إنجازية أصل، قد يخرج من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا، أيْ إلى غير ما وُظِّفَت له القوة الحرفية فيكون ملتبسا كما في قوله تعالى: ﴿أَكُفَّارُكُمۡ خَيۡرٞ مِّنۡ أُوْلَـٰٓئِكُمۡ أَمۡ لَكُم بَرَآءَةٞ فِي ٱلزُّبُرِ﴾.

ولابد من التمييز بين المعنيين: المعنى الحرفي أوالصريح والمعنى الضمني أوالمستلزم، وذلك انطلاقا من افتراض مفاده أن الوحدة الدنيا للتواصل هي الجملة، حيث يتمّ التمييز بين المعنيين الصريح والمستلزم على أساس أن الأول تدل عليه العبارة بلفظها أمّا الثاني فتدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصلي معين، لقد أدى تبين هذا الافتراض إلى البحث في طبيعة العلاقة

1 عبد الكريم محمود يوسف : أسلوب الاستفهام في القران الكريم، ص144.

2 الأنبياء : 36

3 البقرة : 01 ـ 02

4 الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة، ص92

بين المعنيين الصريح والمستلزم، وهذه القضية قد أَطْرَت الآراء اللغوية قديما وحديثا، إذ يُعَدُّ مشكل المعنى من القضايا التي عالجها الفكر العربي القديم ذلك أن المفكرين القدماء سواء منهم المتكلمون أم الأصوليون أم اللغويون قد عنوا بمشكل المعنى الذي ارتبط عندهم بمشكل الإعجاز القرآني، فقد شكّل مبحث المجاز قاسما مشتركا بين هذه المجالات المعرفية على اختلاف اتجاهاتها.

وقد ميز « الجرجاني » في دلائله بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، أي أن العبارة يمكن أن تدل بلفظها على معناها فيتوصل بها إلى المعنى، كما يمكن أن تدل على غير معناها اللفظي فيحدد المعنى إذن عن طريق التأويل (التفسير)، و« الجرجاني » بذلك يفترض أن العبارة اللغوية لا يمكن أن تفهم دائما على الحقيقة، أي أن المعنى الظاهر الذي يدل عليه لفظ العبارة، ليس دائما هو المعنى الوارد، وهو ما لا يتم التوصل إليه وإدراكه إلا عن طريق استدلال منطقي عن طريق إعمال النظر، وذلك ما يمكن تسميته بالمعنى المستلزم، و« الجرجاني » بتمييزه بين هذين الصنفين من المعنى يجعل المجاز والتمثيل أساس بلاغة العبارة، وهو يفترض في من يريد دراسة معنى العبارة اللغوية أن لا يكون عارفا بدلالة الألفاظ المعجمية فحسب، بل عليه أن يكون عارفا آخذا في حسبانه حال وصف معنى العبارة ومدى مطابقتها لمقتضى الحال، فالمعنى إذن لا تحدده صورة أو وضع العبارة فقط بل هو مرهون كذلك بظروف إنتاجها، وما يُبرِر ذلك ما ورد متناثرا في باب التقديم والتأخير من الدلائل، حيث إن مقام الاستخبار عن الفاعل يوجب بنية صورية غير تلك التي يوجبها مقام الاستخبار عن الفعل، يقول متحدثا عن علاقة التقديم واستعمال همزة الاستفهام: « وهذه مسائلُ لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: « أفعلت؟ » فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت « أأنت فعلت؟ » فبدأت بالاسم

كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه» ، فرغم أن العبارتين تحتويان على الحمل نفسه ، فإن لهما مدلولين مختلفين ، ذلك أن حيز الاستفهام يختلف من العبارة الأولى إلى الثانية ، ففي العبارة الأولى يشكل الحمل برمته حيزا للاستفهام ، أما في العبارة الثانية فإن حيز الاستفهام هو أحد مكونات العبارة (أنت) ، وما

يفسر ذلك هو رائز العقيب :

1 - أ - أفعلت أم لم تفعل ؟

1 - ب - أفعلت أم غيرك ؟

2 - أ - أأنت فعلت أم غيرك ؟

2 - ب - أأنت فعلت أم لم تفعل ؟

حيث يفسر لحن الجملتين « 1.أ و 2,ب» بعدم تناظر المكونين الذين يشكلان حيز النفي فيهما ، فالمعنى بالنسبة «للجرجاني» إذن ، يمكن أن يؤخذ إما من لفظ العبارة ويكون ذلك حال استعمالها لما وضعت له وإما أن يؤخذ من علاقة العبارة بظروف إنتاجها أي مما يسميه بمقتضى الحال .

وما يعزز دلالة الإنكار والنفي في الآية الكريمة هو استخدام (أم) المنقطعة ، إذ يميّز النحاة بين استعمالين لـ (أم) في مجال العطف وذلك أن تكون متصلة أو منقطعة فـ (أم) المنقطعة هي التي تقع في الغالب بين جملتين مستقلتين في معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر ، فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءا من الثّاني ، فهذا هو سبب تسميتها منقطعة ، وهي تؤدي معنى الإضراب فتكون في معنى (بل) ، ويكون معنى الاستفهام هنا هو التقريع والتوبيخ وهو في معنى النفي [2].

---

1 عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص151.

2 ينظر : عبد الكريم محمود يوسف : أسلوب الاستفهام في القران الكريم ، ص144.

وفي قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾، تخريجٌ للكلام عن مقتضى الظاهر من خلال وضع الظاهر موضع الضمير وعكسه، إذ الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، فإن أُعيد ذكر الاسم مرة أخرى فالأصل أن يذكر مضمرا للاستغناء عنه بالظاهر السابق، إلا أن ظروف الخطاب وملابساته قد تخرج بالأصل لموافقة وظيفة سياقية يقتضيها المقام، ففي الآية الكريمة السابقة ناب الاسم الظاهر « السَّاعَة » عن ما حقه أن يأتي ضميرا، للدلالة على تمييزه وتعظيمه واستحضارا له أمام القلوب والعيون، فقد استخدم التركيب القرآني الاسم الظاهر « ٱلسَّاعَةُ » بدل الضمير إقراراً بأنّ اليوم محقق وهو آت لا ريب.

ومع أن المخاطَب لا يتردد في الخبر، فإن لسان حاله ينطق بذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٢٢ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[1]، والأمر نفسه في قوله أيضا: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾، إذ إن تكرار لفظة الساعة أوحى بأنه قد تم إنزال المخاطَب خالي الذهن منزلة المتردد، وعليه تم العدول عن الخبر الابتدائي إلى الخبر الطلبي بدلالة قرائن الأحوال[2].

كما أن حرف الإضراب (بل) في قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ﴾ قد ورد في بنية تركيبية محددة أوجبتها الوظيفة المرومة من وجوده، حيث إنه من قسم الأداة التي ترد في السياق لتكون حرف ابتداء إذا تلتها جملة مستأنفة فتؤدي وظيفة إبطال ما قبلها وتثبيت ما بعدها، وقد تؤدي وظيفة الانتقال من غرض إلى آخر في السياق، وستخدم (بل) في هذه الآية لتقرير ما قبلها على حالتها وجعل ضده لما بعده.

وبعد الانتهاء من الحديث عن أقسام الجملة باعتبار صدرها إلى اسميّة وفعليّة، ما بقي الآن إلا معرفة إمكان أنْ يختلف التَّعبير في الجملة الاسميّة عنه في الجملة الفعليّة، أم إنَّهما

---

1 فاطر: 22 ـ 23

2 ينظر: خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 80

تنتهيان إلى الدِّلالة نفسِها؟ خصوصًا أنّ الجملتين إذا كان المسند فيهما فعًلا أَوْحَتا بالدِّلالة نفسها، وكان الاختلاف الوحيد هو التّقديمَ والتّأخيرَ في المسند.

وبناءً على ما سبق من تعريف للاسم والفعل، فقد رأى اللّغويون أنَّ الاسم يفيد الثّبوت، والفعل يفيد التَّجدد والحدوث، فإذا قيل «خالدٌ مجتهدٌ»، فقد أفاد ثبوت الاجتهاد لخالد، في حين أنَّ القول «يجتهدُ خالدٌ» يفيد حدوث الاجتهاد له بعد أنْ لم يكن، فقد حصل عنده تغيّر وتجدّد، وسرُّ ذلك أنّ الفعل مقيّد بالزَّمن، فالماضي مقيّد بالزمن الماضي، والمضارع مقيّد بزمن الحال أو الاستقبال في الأغلب، في حين أنّ الاسم خال من التّقييد بزمن أيا كان، فهو أشمل وأعمُّ وأثبت، ولعلَّ ذلك الكلام يُفْهَم من قول القزوينيّ «وأمَّا كونه، يعني المسندَ، فعلا فللّتقييد بأحد الأزمنة، الثَّلاثة على أخصر ما يكون مع إفادة التَّجدد، وأمَّا كونه اسمًا فلإفادة عدمِ التّقييد والتّجدّد»[1] والكلام نفسه يظهر عند الجرجانيِّ في دلائل الإعجاز[2]، وإلى مثل هذه التّفرقة ذهب مهدي المخزوميّ، إذ قال: «الجملة الفعليّة هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أوالتي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا متجدّدًا، وبعبارة أوضحَ، هي التي يكون فيها المسند فعًلا لأنّ الدّلالة على التّجدد إنما تُستَمَدُّ من الأفعال وحدها ..، أما الجملة الاسميّة فهي التي يدلّ فيها المسند على الدّوام والثّبوت، أو التي يّتصف فيها المسند إليه اتصافًا ثابتًا غيرمتجدّد، أو بعبارة أوضحَ، هي التي يكون فيها المسند اسمًا»[3]

وقد عارض إبراهيم السامرائيّ المخزوميَّ فيما ذهب إليه من دلالة المسند في الجملة الفعلية، في كلِّ الأحوال، على التَّجدّد قائًلا: «وكيف لنا أنْ نفهم التَّجدّد والحدوث في

---

1 القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، 177/1

2 ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص174

3 مهدي المخزومي: في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ص41 - 42

قولنا "مات محمد"، و"هلك خالدٌ"، و"انصرف بكرٌ"، فهذه الأفعال كلّها أحداث منقطعة لم يكن لنا أنْ نجريها على التَّجدّد» [1].

يتَّضح ممَّا سبق أنّ المحور في دلالة الجملة هو المسند، وليس كون الجملة اسميّة أوفعليّة، وبهذا فإنّ الجملة الاسميّة لا تدلّ على الثّبوت إلاّ إذا كان المسند فيها اسمًا، أمَّا إذا كان فعلًا فلا تفيد الثّبوت [2].

1 إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط 03، دت، بيروت، ص204 .

2 ينظر: فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية، 15

المبحث الثالث : الجمل الرابطية :

وتسمى الجملة الاسمية المنسوخة، إذ يقصد بها تلك الجملة الاسمية التي دخل عليها أحد الألفاظ الناسخة، فغيّر دلالة مضمونها، وعلامة إعراب ركنيها الأساسيين، والنواسخ المقصودة بالذكر هي «كان وأخواتها» ، و«كاد وأخواتها» .

فأما الجملة الاسمية المسبوقة بـ«كان وأخواتها» ، و«كاد وأخواتها» ، فهي جملة اسمية، نظرا لأن هذه الأفعال خالية من الدلالة على الحدث ، ومختصة بالدلالة على الزمن، ولأن عملية الإسناد فيها قائمة بين الاسم والخبر، فلا يمكن أن تقع «كان أو إحدى أخواتها» مسندا إلا إذا كانت تامة، وهي في هذه الحالة تدل على الحدث والزمن معا، وأما في حال استعمالها ناقصة ـ وهو الغالب فيها ـ فوظيفتها في الجملة لا تتعدى الدلالة الزمنية، قال السيوطي : «وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئا، لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه» [2]، وقد ألمح إلى ذلك بعض النحاة القدماء، حيث يقول سيبويه : «تقول : كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت(كان) لتجعل ذلك فيما مضى» [3]، وأكّد ابن يعيش هذه القضية وبسطها في أكثر من موضع إذ يقول : «وأما (كان) وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ، لأنه تدخلها علامات الأفعال من نحو : قد والسين وسوف، وتتصرف تصرف الأفعال، وليست أفعالا

---

1 ينظر: عبد القاهر الجرجاني : المقتصد، 1/ 353

2 السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 353

3 سيبويه : الكتاب، 1/ 45

حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث، و(كان) وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمان وجود ذلك الخبر، فثبت بما قيل أنها ليست أفعالا حقيقية، إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر،
وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظا» [1].

وذكر النحاة أن من الخصائص الأسلوبية لـ «كان» إمكان استخدامها للدلالة على الدوام والاستمرار، ومقتضى ذلك أنها تنتقل دلاليا من إفادة ارتباط مضمون الجملة بعدها بالزمان الماضي إلى إفادة امتداد هذا المضمون من الماضي إلى الحاضر واستمراره في المستقبل [2].

وقد عد الدارسون المحدثون هذه الأدوات بصورها المختلفة من عناصر تحويل الجملة الاسمية الأساسية، يقول خليل عمايرة: «وهناك عناصر تدخل على الجملة التوليدية الاسمية، فتؤدي معنى جديدا يضاف إليها، فتتحول الجملة إلى تحويلية اسمية، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو في الخبر، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير، وإنما الدور للعنصر ذاته، ومن أمثلة ذلك كان وأخوانها» [3]

وبالعودة إلى النحو الوظيفي، لابد من الاشارة إلى أنه بالإضافة إلى وجود الجمل الاسمية والفعلية في النحو الوظيفي فهناك نوعا آخر من الجمل هو الجمل الرابطية التي "يقصد بها الجملة ذات المحمول غير الفعلي (صفة،اسم،ظرف) المتضمنة لفعل رابط (كالفعل كان مثلا)" [4]، إلا أن "الفعل الرابط لا ينحصر في الفعل " كان" الذي يدمج في بنية مخصصها

---

1 ابن يعيش : شرح المفصل، 2/ 96

2 ينظر: علي أبو المكارم : الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2007،

3 خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص101

4 أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد، ص101

الزمني ''المضي'' أو ''الاستقبال'' أو ''اللازمن'' ، كما أن ثمة أفعالا رابطة أخرى منها الأفعال الدالة على الصيرورة ''أصبح/أمسى/أضحى'' والأفعال الدالة على الاستمرار ''مازال/لا يزال'' ''وأفعال الشروع (طفق وزمرته)، وأفعال المقاربة (كاد وزمرته) ''[1]

وتأسيسا على ما سبق فإن البنية التي تمثل للجمل الرابطية هي :

رابط ≫ حدود موضوعات ≫ حدود لواحق

وتمثّل له الجمل التالية :

- ﴿كَانَ كُفِرَ﴾
- ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾
- ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾

يلاحظ من خلال الجمل السابقة أنها اقتصرت على الفعل الرابط «كان» ، دون أن تشمل أفعالا أخرى، كأفعال الشروع والمقاربة وغيرها، وعليه يمكن عدّ هذه الجمل الرابطية بنية تركيبية قائمة بذاتها، وبنيتها الموقعية تأخذ المعادلة التالية :

م^{4}، م^{2}، م^{1} مØ ط فا (م س / م ص / م ح / م ظ) (مف) (ص)، م^{3}

حيث إن المواقع الخارجية (م^{4}، م^{2}، م^{3}) تخصص للمكونات الخارجية، وهي على التوالي : المنادى والمبتدأ والذيل، ويخصص موقع الصدر الأول (م^{1}) لمؤشرات القوة الإنجازية كحروف الاستفهام وبعض المعلقات الدامجة كإن ولا النافية، ويخصص موقع الصدر الثاني (مØ) للمكون اسم الاستفهام أو المحور أو بؤرة المقابلة، ويخصص الموقع الخاص (م آ) للمكون المحور

---

1 المرجع نفسه، ص102

2 المرجع نفسه، ص127

فالجمل الرابطية "ليست جملا فعلية ولا جملا اسمية ، وإنما هي جمل وسطى ، تشارك الجمل الاسمية في بعض من مميزاتها الحملية والوظيفية ، وتقاسم الجمل الفعلية بعض خصائصها المكونية ، أما قواعد إدماجها كأفعال مساعدة أو كأفعال روابط ، فترجع

إلى خصائص زمانية وخصائص جهية ، تتضافر في تحديد صيغتها"[1]

فالناظر إلى قوله تعالى : ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ يكتشف أنها جملة رابطية ، لاحتوائها على الفعل الرابط " كان" ، إذ تتحدد بنيتها الموقعية كالتالي :

فَكَيۡفَ	كَانَ	عَذَابِي	وَنُذُرِ
م∅	ط	فا	ص

أما البنية التحتية لهذه الجملة فتكون كالتالي :

[(فكيف (م∅) بؤ جد) كان : {رابط} خب مضـ (س^1 : (عذابي) منفـ فا مح (س^1)) (س^2 : (ونذر) ص (س^2))]

حيث تشير المخصصات المجردة الواردة في البنية التحتية (خب) إلى صيغة الخبر، (مضـ) إلى الماضي ، (ص) موقع المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية ، (س) إلى الموضوع الأساسي ، والملاحظ أن ورود اسم الاستفهام في موقع الصدارة قد كفّ الرابط " كان" عن محموله سواء كان اسميا أم ظرفيا أم صفيا أم حرفيا ، حيث نرى أنه في هذه الحالة لا تختلف بنيتها الموقعية عن بنية الجملة الاسمية إلا بإدماج موقع الرابط ، وتسند إلى الموضوع (س) الوظيفة التركيبية « الفاعل» والوظيفة التداولية « المحور» ، بينما يمثل اسم الاستفهام (كيف) الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» .

---

1 يحيى بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، ص289.

وقد ورد اسم الاستفهام ضمن بنية تركيبية فرضتها الدلالة المقامية التي يقتضيها السياق ذاته، فهو ـ من منظور النحو الوظيفي ـ فعل لغوي يمثل قوة إنجازية أصل، ذلك لأن القوة إنجازية تراعي الطبقة المقامية للكلام، من خلال اهتمامها بالمجال التخابري للفعل الكلامي، وعليه فإن الاستفهام في قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ قوة إنجازية أصل، خرجت إلى غير ما وُظِّفَت له القوة الحرفية عن طريق الاستلزام التخاطبي، بالحيد عن المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا، إذ فرض المقام بنية محددة في الخطاب، فجاء الاستفهام في الآية الكريمة لإنشاء التعجب والتهويل والتسلية عن رسول الله ﷺ، وقيل للتقرير الممزوج بالتعجب، بغرض حمل المخاطبين على الإقرار بوقوع عذاب الله ـ عز وجل ـ .

وقد انتبه القدماء لظاهرة الاستلزام التخاطبي؛ إذ يقسِّم « السكاكي » الكلام بمقتضى القوة الاستلزامية التي يحملها إلى خبر وطلب، وحدد لكل واحد منهما الأغراض التي يخرج إليها حسب ما يفرضه المقام، فالخبر هو الكلام الدي يحتمل الصدق أو الكذب [2]، وذلك أصل، والفرع منه أنه من ترك الصدق والكذب إلى التصديق، وهذا يعني أن الخبر يخرج عن قصدٍ إلى أغراض مختلفة أخرى .

كما يَعدّ « السكاكي » الطلب الذي يخرج إلى أغراض غير حقيقية تفهم من السياق من قبيل الاستلزام التخاطبي، وهو بمثابة عدول عن الأصل إلى الفرع لمناسبة المقام، فكل من التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء يمثل قوة استلزامية حرفية، أما ما تفرّع عنها من أغراض فهو استلزام تخاطبي، فلكل مقام مقال.

ومن جهة أخرى، فإنه لا يفوت الباحث أن يتعرض لظاهرة تداولية أخذت اهتمام المتقدمين والمتأخرين كما سلف الذكر، وهي ظاهرة التنكير التي لحقت بالمضاف إليه عقب هذا التركيب، إذ حذف المولى ـ عز وجل ـ ما يضاف إلى الاسم المعطوف، ونقصد به الضمير المتمثل في « الياء »

---

1 ينظر: عبد الكريم محمود يوسف : أسلوب الاستفهام في القران الكريم، ص144.

2 ينظر: السكاكي : مفتاح العلوم، ص164

من المفردة « نذر » فعطف النكرة على المعرفة ، وعن سر التنكير يقول « القزويني » "وأما تنكيره فللإفراد ، كقوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾ أي فرد من أشخاص الرجال أو للنوعية كقوله تعالى : ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٌ﴾ ؛

أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفونه الناس"[2] ، كما أن التنكير يفيد بعض المعاني البلاغية عندما لايقتصر على دلالته الأصلية ، فقد يفيد التعظيم أو التحقير أو التنكير

وعن سر حذف المضاف إليه ، فإن جمال البلاغة يتجلى في إيجاز الحذف وهو أحد أسرارها وهو مصطلح تناوله البلاغيون في مباحث كثيرة في علم المعاني وتحدثوا عنه في سياقات الكلام التي يرد فيها مثل حذف أحد أطراف الإسناد وذلك من منطلق أن النظام اللغوي يقتضي في الأصل ذكر هذه الأطراف ولكن التطبيق العملي من خلال الكلام قد يسقط أحدها اعتماداً على دلالة القرائن المقالية أو الحالية عليه .

أما بالعودة إلى قوله تعالى : ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾ فإنها بنية تركيبية مشابهة من حيث عدد المتعلقات :

فَكَانُ ـ وا ـ كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ

ط ـ فا ـ ص

أما البنية التحتية لهذه الجملة فتكون كالتالي :

[كان : {رابط} خب مضـ (س^1 : (الواو) منفـ فا مح (س^1)) (س^2 : (كهشيم المحتظر) ص (س^2))]

وتحمل هذه الجملة الرابطية دلالات إضافية لبنيتها التركيبية ، علاوة عن بنية مفرداتها الصرفية؛ حيث إن المفردة (هَشِيمِ) وردت على صيغة (فعيل) التي هي من الصيغ المشتركة

1 القصص : 20

2 الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، 01 / 102

بين الفاعل والمفعول، ولها تسلسل في ترتيب دقائق المعاني، فالعرب إذا أرادت التعبير عن الحدث والتجدد والحركة، استعملت الفعل (علم زيد) أي بعد أن لم يكن يعلم، فإذا أرادت الاهتمام بالفاعل، وأن الحدث صار وصفا ثابتا له، مع الدلالة على الحدث والحدوث، استعملت اسم الفاعل (زيد عالم)، فإذا أرادت المبالغة في الفعل لشدته أو لكثرته أو لتكراره، بالغت اسم الفاعل على صيغ معلومة، منها (فعيل) فتقول (زيد عليم) فإن أرادت ثبوت الوصف له، كثبوت طويل وقصير، استعملت الصفة المشبهة، ومن صيغها (فعيل) أيضا، فتقول (زيد عليم)، وهناك فرق بين المبالغة والصفة المشبهة، إذ إن المبالغة "تدل على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة، كـ (عليم) فهو لكثرة نظره في العلم وتبحره فيه أصبح العلم سجية في صاحبه كالطبيعة فيه"[1] ، كما تكون الصفة المشبهة (فعيل) معدولة عن اسم المفعول كما في الآية الكريمة، إذ إن الدلالة التي فرضها السياق في هذا الموضع هي المبالغة؛ ففعيل تدل على الشدّة والمبالغة في الوصف أكثر من مفعول[2].

من خلال ما تقدم يتضح أن الأمثلة كثيرة على هذا المنحى الوظيفي في تفسير آيات القرآن الكريم، ومن يطّلع على كتب التفسير يجدها وظيفية تداولية في الصميم، وجلّ تحليلاتها تعكس انفتاح النص القرآني على الوقائع الحياتية، بالنظر إلى كونه نصا بلغ من الإعجاز والسعة والشمول والثراء اللغوي والمعرفي ما جعل من آليات قراءته وفهمه متعددة، ومن هذه الآليات التي تعد الأكثر استجابة لطبيعة النص المدروس ولغرضهم العلمي من وراء الدراسة والمتجه إلى المعنى والغرض، الآلية الوظيفية التداولية التي مكنت النحاة

---

1 فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية، دار عمارللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2007، ص ص 102ـ103

2 ينظر: المرجع نفسه، ص54.

والبلاغيين والأصوليين من دراسة ظواهر كثيرة كالعموم والخصوص والإطلاق والتقييد، والتعريف والتنكير والحذف والذكر وغيرها.

وأهم ما يمكن استنتاجه أن التباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب، ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط (أو الطبقات) المقامية التي تنجز فيها.

UNIVERSITE SETIF2

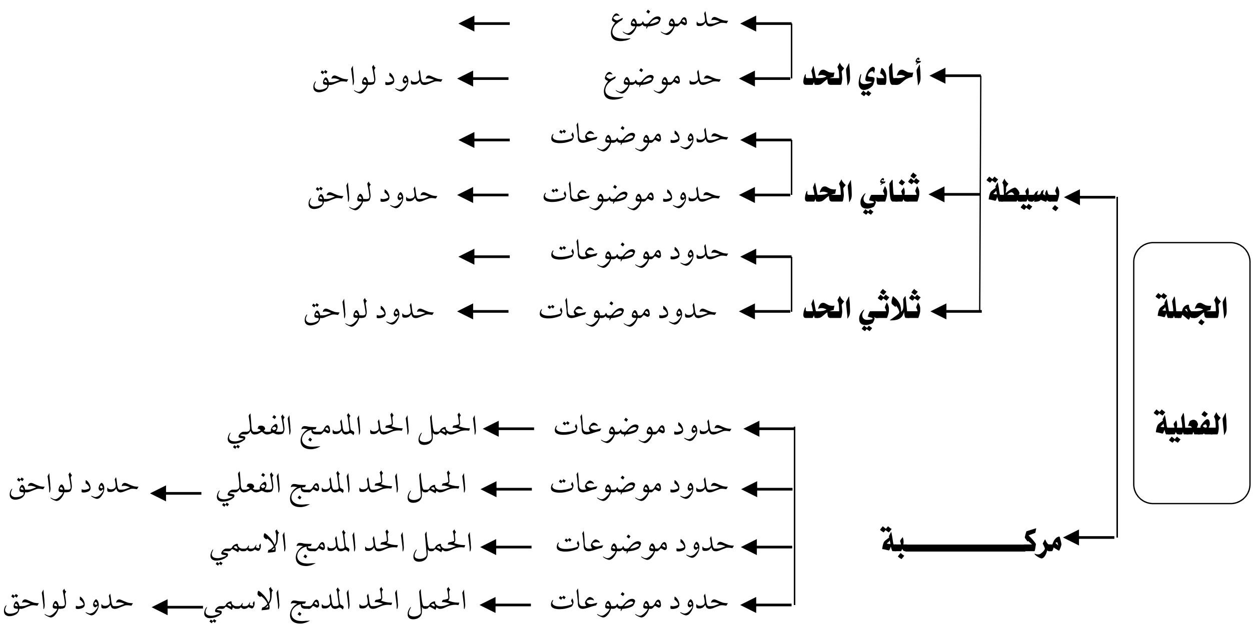
الخــــاتــمة

رغم أن الحديث في الجملة العربية من المنظور الوظيفي التداولي يطول، فإن الباحث قد حاول أن يبرز بعض المفاهيم والتحليلات المتعلقة بالجملة في ضوء نظرية النحو الوظيفي من خلال المشروع اللساني للمتوكل الذي سعى فيه لمحاورة التراث اللغوي القديم واستثماره عن طريق نظريات اللسانيات الوظيفية التداولية والنحو الوظيفي، وقد استطاع تجاوز الصراع المفتعل بين التراث اللغوي واللسانيات، للوصول إلى استراتجية تُمكِّنُ من استثمار نتائجه في المجالات الحيوية، كما أصبحت غايته مع تطور النحو الوظيفي تهدف لمدّ الجسور بين القوالب اللغوية المتنوعة كالجملة والنص من خلال وضع نحوٍ يجمع بين الصرامة وسعة المجال، وهذا ما سعت نظرية النحو الوظيفي إلى تحقيقه، عن طريق توحيد الدرس اللساني، ويشمل الهدف والموضوع والمقاربة والجهاز الواصف، والإطار النظري.

وبعد أن فرغ الباحث من هذه الدراسة ـ التي لا يزعم أحد شمولها ولا اكتمالها ـ فإنه خلص إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج أبرزها :

- إن الوظائف المرومة من وراء التركيب القرآني عامة وسورة القمر خاصة هي التي تحدد خصائص بنية كل جملة فيها على حدى.
- لم يرد النفي بكثافة في سورة القمر لأن الوظيفة التداولية من آيها هي إثبات نسبة المسند للمسند إليه في الجمل الفعليَّة أوالاسميَّة، وما ورد من النفي كان عارضا ولم يرد بصيغة صريحة، لدلالات اقتضتها الطبقة المقامية للكلام .
- تمثلت القوة الإنجازية في سورة القمر في الأفعال اللغوية الواردة في الاستفهام، للاهتمام بالمجال التخابري للفعل الكلامي، مما فرض بنية محددة في الخطاب .
- كانت الجمل الفعلية في سورة القمر أكثر حضورا من الجمل الاسمية بثلاثة أضعاف؛ إذ زاد عددها عن سِتِّين جملة، بينما لم يتعدّ عدد الجمل الاسمية اثنين وعشرين جملة، لأن المولى ﷻ كان في مقام السرد؛ فالفعل حدث مرتبط بزمن يفيد التَّجدد والحدوث، بينما يدلّ الاسم على معنى في نفسه، فهو يفيد الّثبوت لأنه أشمل وأعمُّ .

- إن الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية الكامنة في البنى العامة في سورة القمر تعدّ مفاهيم أولى لا يمكن فصلها عن بعضها، فهي تتعالق جميعها لتحديد البنية الحملية الخاصة .
- إن تعدد المخصصات في سورة القمر؛ كمخصصات الحمل (الزمانية والمكانية والحالية والتعليلية) ومخصصات الحدود (التعريف والتنكير والعدد والإشارة والجنس)، يوحي بخصوبة الأبعاد التداولية المتضمَّنة في تراكيب السورة .
- إن تنوع الحمول في سورة القمر [من حيث جنسها (اسمية / فعلية)، ومن حيث عدد حدودها (أحادية / ثنائية / ثلاثية) ومن حيث امتدادها (موسعة / نووية) ومن حيث إثباتها ونفيها] مردّه إلى تعدد الوظائف السياقية التي اقتضت وجود بنيات خاصة بها، ويمكن إجمال البنيات التركيبية للجمل في النحو الوظيفي في المخططات الآتية :




الجملة الاسمية
مثبتة
منفية
مخصص الاثبات ← حدود موضوعات
مخصص الاثبات ← حدود موضوعات ← حدود لواحق
مخصص الاثبات ← الحمل الحد المدمج الفعلي
مخصص الاثبات ← الحمل الحد المدمج الفعلي ← حدود لواحق
مخصص الاثبات ← الحمل الحد المدمج الاسمي
مخصص الاثبات ← الحمل الحد المدمج الاسمي ← حدود لواحق
مخصص النفي ← حدود موضوعات
مخصص النفي ← حدود موضوعات ← حدود لواحق
مخصص النفي ← الحمل الحد المدمج الفعلي
مخصص النفي ← الحمل الحد المدمج الفعلي ← حدود لواحق
مخصص النفي ← الحمل الحد المدمج الاسمي
مخصص النفي ← الحمل الحد المدمج الاسمي ← حدود لواحق


الجملة الرابطية
مثبتة
منفية
مخصص الاثبات ← رابط ← حدود موضوعات
مخصص الاثبات ← رابط ← حدود موضوعات ← حدود لواحق
مخصص الاثبات ← رابط ← الحمل الحد المدمج الفعلي
مخصص الاثبات ← رابط ← الحمل الحد المدمج الفعلي ← حدود لواحق
مخصص الاثبات ← رابط ← الحمل الحد المدمج الاسمي
مخصص الاثبات ← رابط ← الحمل الحد المدمج الاسمي ← حدود لواحق
مخصص النفي ← رابط ← حدود موضوعات
مخصص النفي ← رابط ← حدود موضوعات ← حدود لواحق
مخصص النفي ← رابط ← الحمل الحد المدمج الفعلي
مخصص النفي ← رابط ← الحمل الحد المدمج الفعلي ← حدود لواحق
مخصص النفي ← رابط ← الحمل الحد المدمج الاسمي
مخصص النفي ← رابط ← الحمل الحد المدمج الاسمي ← حدود لواحق

- إن مرتكز نظرية النحو الوظيفي في تقسمها للجملة قائم على النظر إلى محمولها ، فإذا كان فعلا فالجملة فعلية ، وإن كان غير فعل فالجملة اسمية ، وتكون هي نفسها رابطية إن أدمج فيها ناسخ (كان وأخواتها ، كاد وأخواتها) .
- إن الفكر اللغوي العربي التراثي كان موسوعيا بالشكل الذي جعله يجمع بين العلوم التي تنضوي تحت حقل اللغة ، حيث كان يتسم بالتكامل في تحليله لها .
- هناك كثير من نقاط التقاطع بين الفكر اللغوي العربي القديم وما توصل إليه الفكر اللساني الوظيفي التداولي المعاصر لاسيما إذا تعلق الأمر بآليات التحليل اللغوي المعتمدة في رصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة ، مما يعني أن نظرية النحو الوظيفي تتفق مع النحو القديم في جملة من المسائل ، منها على سبيل المثال ، اتفاق النظريتين على امتناع تقدم الفاعل على فعله ، إذ يصبح الفاعل حينئذ مبتدأ لا فاعلا ، مما يدل دلالة واضحة على أن نظرية النحو الوظيفي ، لا تلغي نظرية النحو القديم ، بل تقيم معها حوارا خصباً ومثمرًا ، أساسه التكامل والإثراء والقرض والاقتراض ، لاسيما إذا أخذت في إطارها العام الذي يجمع (النحو والبلاغة والأصول والتفسير).
- لقد كان النحاة والبلاغيون العرب الأوائل ذوي رؤية وظيفية ـ في كثير من الأحيان ـ في نظرتهم إلى اللغة على أنها أداة للتواصل ، فكانت منهلاً ورافداً مُهِمًّا من روافد النظريات اللسانية الحديثة ، كما أن صِلَةَ التّراث اللّغوي العربي بالدرس اللساني الحديث في شقه الوظيفي هي صلة مباشرة ، وهي علاقة امتداد لأصل لا قطيعة معه
- تتسم اللغة العربية بالمرونة التي تخولها التعامل مع المعطى اللغوي الحديث كنظرية النحو الوظيفي ، وذلك بالنظر إلى اشتراكها مع اللغات الأخرى في تلك المعايير الكلية التي تنسجم إلى حد ما وحقائق الدرس اللغوي العربي ، لأن للسان الطبيعي خصائص عامة تتقاسمها اللغات على اختلاف أنماطها ، وهو ما يسمى الكليات اللغوية

- تشتمل الوظائف التركيبية في اللغة العربية على كثيرٍ من المكونات، كالفاعل والمفعول والتوابع وغيرها، إلاّ أن نظرية النحو الوظيفي قد قَلَّصَتْ هذه الوظائف التركيبية إلى وظيفتين هما الفاعل والمفعول فقط .
- هناك ثورة على مستوى المصطلحات، فمنها ما يتَّكئ على التراث (الحمل والمحمول والبنية والوظائف التركيبية والإسناد وغيرها)، ومنها ما تمّ استحداثه ليخدم الجهاز المفهومي للنظريات الحديثة (الوظائف التداولية الأربعة)
- خالفت نظرية النحو الوظيفي التصنيفات القديمة للجملة التي ترتكز على معايير تنبع من منطلق تركيبي؛ سواء من حيث طبيعةُ المسند إليه إلى جمل فعلية أم اسمية أم شرطية أم ظرفية، أو من حيث نوعيةُ المسند إلى جمل صغرى أم كبرى، أو من حيث الموقعُ إلى جمل لها محل من الإعراب أم ليس لها محل من الإعراب، فقد ارتضت نظرية النحو الوظيفي تصنيفاً يقوم على أساس النظر إلى المحمول، فهي إما فعلية وإما اسمية وإما رابطية، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن التصنيفات التراثية للجملة لم تكن وظيفية، فقد انطلق النحاة القدامى ـ في كثير من الأحيان ـ من منطلقات تنبع من نظرتهم للدلالة العامة للجملة من خلال تصنيفهم لها إلى خبرية وإنشائية.
- لقد أغفلت نظرية النحو الوظيفي الخوض في بعض أنواع الجمل كجملة الشرط التي عَدَلَتْ عن تسميتها بالجملة واكتفت بتسمتها صيغةً ملحقة بصيغ التذييت، من حيث إنها صيغة محققة، وتختلف عن صيغة التدليل لأنّها لا تنطبق عليها مواصفات الصدق والكذب؛ أي هي ما يمكن تصور وقوعه على وجه الإمكان أو الاحتمال أو الشك.

كما يتضح أنّ الجملة العربية ما تزال تستثمر النظريات الحديثة والمعاصرة، فهي قد خطت خطوات كبيرة انطلاقا من النظريات والعلوم اللسانية والتداولية المعاصرة للخروج بنحو عربي يساير روح العصر ويخدم اللغة العربية ويحفظها من الانحطاط في ظل تغيرات فرضتها العولمة الحضارية .

وأخيرا أسأل الله العزيز القدير التوفيق والسداد في دراستي هذه، التي أرجو أن تكون خالصة لوجهه الكريم، فإن أصبت فمنه وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.

قائمة الرموز المستعملة

ف : فعل

فا : فاعل

مف/ : مفعول

منف : منفذ

متق : متقبل

مستق : مستقبل

مسنف : مستفيد

أد : أداة

زم : زمان

مك : مكان

حل : حال

عل : علة

مصا : مصاحب

مح : محور

بؤ : بؤرة

بؤجد : بؤرة جديد

بؤمقا : بؤرة مقابلة

منا : منادى

ط : رابط

Ø : الوظيفة الصفر

م^{1} : موقع الأدوات الصدور

م^{2} : موقع المبتدأ

م^{3} : موقع الذيل

م^{4} : موقع المنادى

م س : مركب اسمي

م ص : مركب وصفي

م ح : مركب حرفي

م ظ : مركب ظرفي

مض : ماض

حا : حاضر

س^{1}، س^{2}، س^{3} ... متغيرات الموضوعات

مØ : موقع المحور أو بؤرة المقابلة أو اسم الاستفهام

ص : موق المكونات التي ليست لها وظائف تركيبية أو تداولية تخولها التموقع في (مØ)

قائمة المصادر والمراجع

أ. القرآن الكريم برواية حفص

ب. الكتب والتفاسير والمذكرات :

1. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1978
2. إبراهيم الشمسان : الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي، القاهرة، ط01، 1981
3. أحمد حساني : مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
4. أحمد خليل السيّد : دراسات في القرآن، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1969
5. أحمد المتوكل : الوظيفة والبنية_مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993
6. أحمد المتوكل : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، كلية الآداب، الرباط، ط01، 1993
7. أحمد المتوكل : التركيبيات الوظيفية قضايا و مقاربات، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2005
8. أحمد المتوكل : الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ط01، 1987
9. أحمد المتوكل : اللسانيات الوظيفية _ مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989
10. أحمد المتوكل : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006
11. أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985

1 تم اعتماد الترتيب الألفبائي، دون الاعتداد بألفاظ «ابن» و «أبو» و «الـ» التعريف في ترتيب المصادر والمراجع .

12. أحمد المتوكل : الوظيفية بين الكلية والنمطية ، دار الأمان للنشر والتوزيع ، الرباط ، ط1 ، 2003

13. أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ، الدر البيضاء ، دط ، 1985

14. أحمد المتوكل : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية «بنية الخطاب . . .» ، دار الأمان للنشر والتوزيع ، الرباط ، دط ، 2001

15. أحمد المتوكل : من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، دار الثقافة للنشر ، الدار البيضاء ، ط01 ، 1987

16. أحمد المتوكل : من قضايا الرابط في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، الرباط ، 1987

17. اسماعيل بن عمر بن كثير : تفسير القرآن العظيم ، تحقيق سامي محمد السلامة ، دار طيبة للنشر ، الرياض ، ط01 ، 1997

18. أبو بكر محمد بن السراج : الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط01 ، 1985

19. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، دط ، 1994

20. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1980

21. توفيق الزيدي : أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث (من خلال بعض نماذجه) ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، ليبيا ، دط ، 1984

22. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : جامع البيان عن تفسير آي القرآن ، تحقيق عبد الله التركي ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط 01 ، 2001

23. جلال الدين السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دت

24. ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، 1952

25. ابن جني : اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985

26. جورج مونان : علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، دط، 1982

27. حافظ إسماعيلي علوي : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط01، 2009

28. أبو الحسن الرماني : معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبى، دار النهضة، القاهرة، 1973

29. حسين منصور الشيخ : الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها..، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط01، 2009

30. أبو حيان الأندلسي : تفسير البحر المحيط، تحقيق علي أحمد المعوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1993

31. خالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 2000

32. خطابي محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي، بيروت، ط01، 1991

33. الخطيب القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2002

34. خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة السعودية، ط01، 1984

35. ابن دريد : جمهرة اللغة ، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط01، 1987

36. رشيد العبيدي : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، مطبعة سلمان الاعظم ، بغداد، ط01، 1969

37. رشيد العبيدي : مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 01، 2002

38. رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000

39. رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1997

40. الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي سيري، دار الفكر، بيروت، 2005

41. الزمخشري : الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1987

42. الزمخشري : المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط 02، د.ت

43. سعيد حسن بحيري : علم لغة النص ـ المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997

44. سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط01، دت

45. السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وآخرون، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، 1975

46. الشريف الرضي : تلخيص البيان في مجازات القرآن، تحقيق محمد عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، دط، 1979

47. شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، 1995

48. صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1992

49. ضياء الدين ابن الأثير : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، دط

50. عباس حسن : النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط03، 1974

51. عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2004

52. عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي : الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01، 1984

53. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، دط، 1957

54. عبد القاهر الجرجاني: الجمل، تحقيق على حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، دط، 1972

55. عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق عاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، دط، 1982

56. عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني : تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت، ط1، 2001

57. عبد الكريم محمود يوسف : أسلوب الاستفهام في القران الكريم، مطبعة الشام، دمشق، ط1، 2000

58. أبو عبد الله الدامغاني : الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، تحقيق عزمي عبد الحميد علي، بيروت، ط01، 2003

59. عبد الهادي بن ظافر الشهري : إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت ، ط2004، 01

60. عبده الراجحي : التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت

61. عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979

62. أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي : الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، دط، 1975، القاهرة

63. عز الدين محمد الكردي : التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، ط01، دت

64. ابن عصفور : المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وآخرون، ط01، 1972

65. ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، دط

66. علي رضا : في اللغة العربية نحوها وصرفها، دار الفكر، دمشق، دط، دت

67. أبو علي الفارسي : المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط 02، 1982

68. ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991

69. فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية، دار عمارللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2007

70. فاضل صالح السامرائي : معاني النحو، بيت الحكمة، بغداد، دط، 1987

71. فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977

72. فتحي عبدالفتاح الدجيني : الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، دط، 2008

73. الفخر الرازي : التفسير الكبير، تحقيق عبد الرحمن محمد، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، ط01، 1938

74. الفخر الرازي : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، دط، 1992

75. الفراء : معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، 1955

76. الفراء : معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، ج2، 1955

77. فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية، ترجمة د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت

78. الفيروزابادي : القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980

79. فيليب بلانشيه : التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، ط 01، 2007

80. أبو القاسم علي بن القطاع : الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط 01، 1983

81. كمال الدين بن عبد الكريم الزملكاني : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة الماني، بغداد، 1974

82. مازن الوعر : نحو نظرية لسانية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط01، 1987

83. المبرد : المقتضب : تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، مطبعة وزارة الأوقاف المصرية، ط01، 1994

84. محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية دراسة نحوية لغوية، دار المعارف، القاهرة، دط، 1988

85. محمد إبراهيم عبادة : النحو التعليمي في التراث العربي، دار المعرفة، الاسكندرية، دط، دت

86. محمد بن أحمد عبد الباري : الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط01، 1990

87. محمد الأوراغي : الوسائط اللغوية ؛ اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، المغرب، ط1، 2001

88. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، دار الشروق، القاهرة، ط01، 2000

89. محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2003

90. محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01، 1985

91. محمد بن سهل بن السراج : الأصول في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط

92. محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دط ، 1984

93. محمد عبد المطلب : البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط01، 1997

94. محمد عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط01، 1994

95. محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط02، 2001

96. محمد محمد داود : العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط ، 2001

97. محمد محمد يونس علي : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط01، 2004

98. محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002

99. محمود أحمد نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1988

100. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، د ت

101. مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب ، دار الطليعة، بيروت، ط01، 2005

102. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997

103. مصطفى صادق الرافعي : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط08، 2005

104. مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993

105. مصطفى غلفان : اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مكتبة كلية الآداب، دط، 1998

106. ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج1، ط3، 1994

107. منقور عبد الجليل : علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دط، 2001

108. منير محمود المسيري : دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط01، 2005

109. مهدي المخزومي : في النحو العربي _ نقد وتوجيه، ط 01، 1964، بيروت

110. موسى بن مصطفى العبيدان : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط01، 2002

111. مومن أحمد : لسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 ، الجزائر

112. ميشال زكريا : الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية-الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط2، 1986

113. ميشال زكريا : الألسنية، علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط02، 1985

114. نجاة عبد العظيم الكوفي : أبنية الأفعال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، القاهرة

115. ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مؤسسة الصادق، ط5، 1378 هـ

116. أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، بيروت، 1981

117. يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005

118. أبو يعقوب السكاكي : مفتاح العلوم ، تحقيق أكرم عثمان يوسف ، مطبعة الرسالة ، بغداد ، ط01 ، 1982 .

ابن يعيش : شرح المفصل ، قدمه إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت

فهرس الموضوعات :